



3RP

الخطة الإقليمية للاجئين
وتعزيز القدرة على

مواجهة الأزمات ٢٠١٧-٢٠١٨

استجابة للأزمة السورية



التقرير السنوي
لعام ٢٠١٦



صورة الغلاف:

المفوضية/ جارد ج. كوهلر

التصميم:

المفوضية/ سمر فايد

المفوضية/ مصر/ بيدرو كوستا جوميز

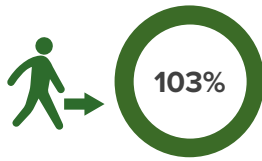
جدول المحتويات

٢ نظرة عامة على الصعيد الإقليمي
١٠ نظرة عامة على القطاعات على المستوى الإقليمي
١٢ الحماية 
١٤ الأمن الغذائي 
١٦ التعليم 
١٨ الصحة والتغذية 
٢٠ الاحتياجات الأساسية 
٢٢ المأوى 
٢٤ المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية 
٢٦ سبل كسب العيش والتماسك الاجتماعي 
٢٨ نظرة عامة على مستوى الدول
٣٠ تركيا
٣٨ لبنان
٤٨ الأردن
٥٦ العراق
٦٤ مصر
٧٠ المانحون
٧١ اللاجئين السوريون المسجلون

نظرة عامة على الصعيد الإقليمي

خلال عام ٢٠١٦، استمر اللاجئون السوريون في المنطقة والمجتمعات المستضيفة لهم في طلب الحماية والمساعدة، مع وجود المتطلبات المعقدة والمتطورة.

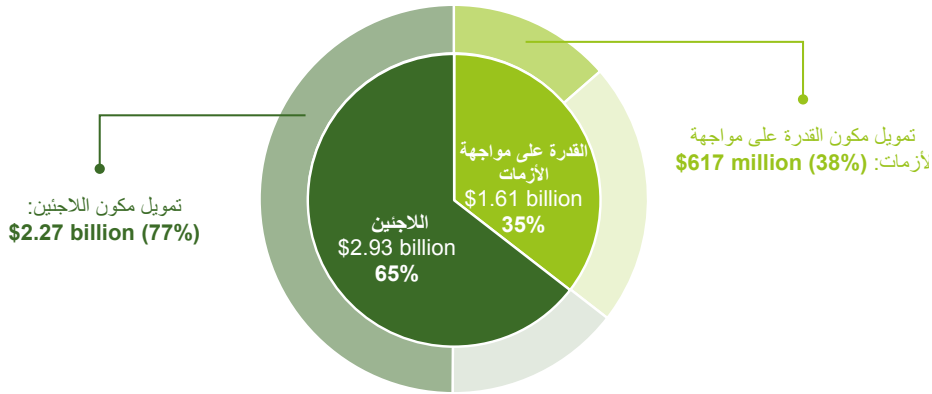
ورغم زيادة أعداد مجتمع اللاجئين السوريين خلال عام ٢٠١٦ بوتيرة أبطأ مما كانت عليه في السنوات السابقة، فإن ما يزيد عن ٤,٩ مليون لاجئ سوري تستضيفهم تركيا ولبنان والعراق ومصر في نهاية ٢٠١٦ ما زالوا يمثلون أزمة إنسانية وإنمائية هائلة. وقد أظهرت هذه المجتمعات المضيفة كرمًا هائلًا تجاههم، وكانت أول وأهم من استجاب لأزمته.



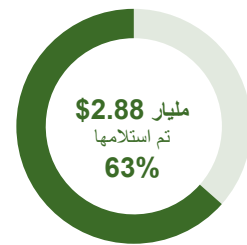
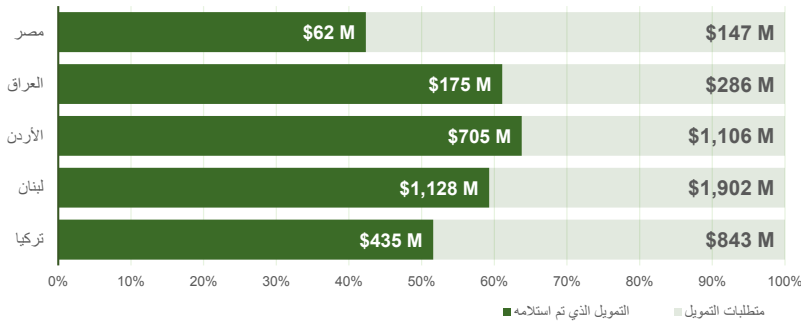
من المتوقع وصول عدد اللاجئين السوريين في نهاية عام ٢٠١٦ إلى ٤,٧٤٠,٠٠٠ لاجئ. العدد المسجل في نهاية ٢٠١٦ هو ٤,٩٠٠,٢٤٥ لاجئ.

كما قدمت الحكومات المتبرعة أيضًا مستوى غير مسبوق من الدعم المالي وصل إلى ٢,٨٨ مليار دولار أمريكي؛ مساهمة في النداء المشترك بين الوكالات لعام ٢٠١٦. وهذا يعني أن أكثر من ١٠ مليارات دولار من دعم الجهات المتبرعة قد قُدمتها الخطة الإقليمية للاجئين وتعزيز القدرة على مواجهة الأزمات (والمشار إليها بالخطة 3RP في هذا التقرير)، والنداءات السابقة لها فيما يتعلق بأزمة اللاجئين السوريين منذ عام ٢٠١٢.

التمويل العام



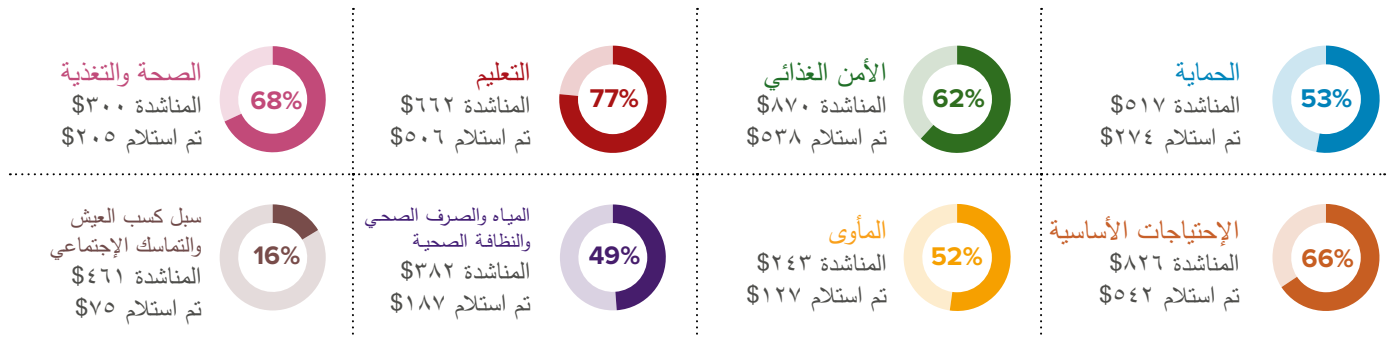
إجمالي المناشدات: 4.54 مليار دولار أمريكي
وضع التمويل: 2.88 مليار دولار أمريكي 63%



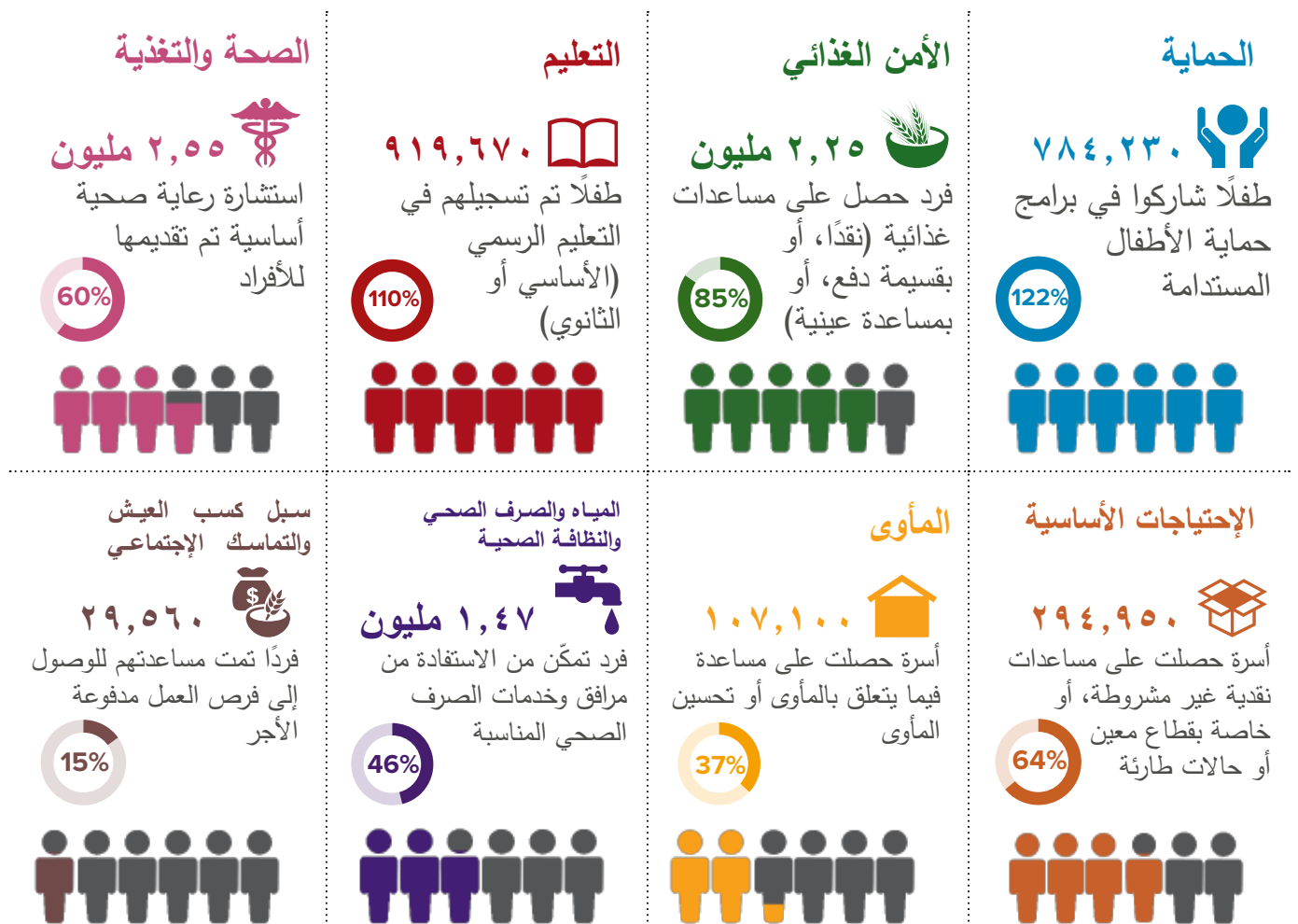
مجموع المناشدات 4.54 billion
(للكالات)

- * جميع الأرقام بالدولار الأمريكي، وكافة البيانات أبلغت بها وكالات العمليات القطرية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦.
- * تشمل المناشدة الإجمالية ٢٥٦ مليون دولار أمريكي لدعم العمليات الإقليمية.
- * تشمل الأموال الإجمالية المستلمة ٣٧٧ مليون دولار أمريكي في شكل أموال لم تُوزع بعد على الدولة.
- * قد تختلف الأرقام عن المستوى القطري؛ حيث تستخدم بعض الحكومات نظام التتبع المالي بمعايير وتعريفات مختلفة.
- * تعكس الاستجابة الإجمالية المشتركة بين الوكالات لمبلغ ٤,٥٣٩,٣٤٢,٣٣٦ دولار أمريكي المبلغ الذي تمت مناقشة وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية به، والذي سيتم تتبعه بنظام التتبع المالي للخطة 3RP.
- * تشير الأرقام الخاصة بالملكة الأردنية الهاشمية إلى المناشدات بين الوكالات من الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية في مناطق يمكنهم فيها الاستفادة من موارد مالية غير متاحة للحكومة، ويكون فيها لهذه الوكالات ميزة تنافسية.
- * تُعد الأرقام الخاصة بدولة لبنان أرقامًا تقديرية للمبالغ المستهدفة من نداءات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية؛ لدعم خطة لبنان للاستجابة للأزمة السورية.

التمويل حسب القطاع



إنجازات مختارة للقطاعات على المستوى الإقليمي (مقابل الهدف)



تركيا على ٥٢٪ من التمويل رغم استضافتها لأكثر عدد من اللاجئين السوريين.

ومع وجود احتياجات تفوق بكثير الموارد المتاحة، عمل المشاركون في الخطة 3RP في عام ٢٠١٦ مع الجهات المانحة والحكومات المضيفة والشركاء الآخرين على البحث عن طرق لضمان الكفاءة والفاعلية في الاستجابة للأزمة، مع التركيز على عدد من التوجهات الإستراتيجية الأساسية.

وتتضمن الصفحات التالية ملخصاً لتلك التوجهات الإستراتيجية.

وبالنظر إلى هذا الاستثمار الضعيف في عنصر القدرة على مواجهة الأزمات، كان قطاع سبل كسب العيش والتماسك الاجتماعي مرةً أخرى هو القطاع الأقل تمويلًا على المستوى الإقليمي بنسبة ١٦٪ من الاحتياجات الممولة. واستمر شركاء الخطة 3RP في الدعوة إلى تمويل كل من التدخلات الإنسانية والبرامج طويلة المدى، التي تخلق روح القدرة على مواجهة الأزمات لدى الأفراد والمجتمعات والأنظمة.

وكانت مصر مرةً أخرى الدولة الأقل تمويلًا مقارنةً بمناشدتها بنسبة ٢٤٪ فقط من الاحتياجات المالية المستوفية، بينما حصلت

ويعتبر النظر عن المساهمات السخية للحكومات المضيفة والمانحة، والحماية والدعم الأساسي الذي سمح لشركاء الخطة 3RP بتقديمه، بقي النداء الموجه في عام ٢٠١٦ مُمَوَّلًا بنسبة ٦٣٪ فقط، وكانت هناك تباينات كبيرة في مستويات الدعم المقدمة إلى عناصر ودول وقطاعات عديدة.

وتم تمويل عنصر القدرة على مواجهة الأزمات (٣٨٪) مرةً أخرى بمستوى أقل من عنصر اللاجئين (٧٧٪)، رغم الحاجة المعروفة بشكل كبير إلى استثمارات أخرى في الأنشطة المستدامة القائمة على القدرة على مواجهة الأزمات.

القيادة القومية القوية

إن الخطة 3RP خطة مُنسَّقة إقليميًا، ومُكوَّنة من منظمات محلية تأسست تحت إشراف الهيئات القومية؛ بدعم من الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية في كل دولة. وتضم هذه الخطة، خطة لبنان للاستجابة للأزمة السورية، وخطة الاستجابة الأردنية للأزمة السورية، والفصول القطرية في تركيا والعراق ومصر.

وقد استمرت الخطة 3RP في تركيا خلال عام ٢٠١٦ في إظهار قيادة وسيادة قومية قوية مع شركاء الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية، الذين يُؤوِّنون دورًا داعمًا لحكومة تركيا وإطار اللجوء الوطني المُعترف به. واستمرت تركيا في المضي قدمًا في حماية وتقديم الدعم للاجئين السوريين، وأظهرت مشاركة حكومية قومية متزايدة مع شركاء الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية في إدارة وتنسيق الاستجابة العامة. على سبيل المثال، انضمت ثلاث وكالات حكومية تركية (وزارة إدارة الكوارث والحالات الطارئة، ووزارة العمل والضمان الاجتماعي، ووكالة التوظيف التركية) في عام ٢٠١٦ إلى مجموعة العمل بقطاع سبل كسب العيش.

وفي لبنان، كانت السيادة القومية للاستجابة قوية في خطة لبنان للاستجابة للأزمة السورية في ٢٠١٥-٢٠١٦. وفي ٢٠١٦، تشكلت لجان توجيهية للقطاع لمواصلة تعزيز القيادة الحكومية للاستجابة، وعملت هذه اللجان تحت قيادة الوزارة الرئيسية المعنية لكل قطاع. وفي العام نفسه، كان هناك تركيز أقوى على البلديات والنقابات باعتبارها الجهات الرئيسية لتقديم الخدمات الأساسية، وأول المستجيبين للأزمة مع شركاء الخطة 3RP؛ فضلًا عن تقديم الدعم إلى هذه المؤسسات الحكومية المحلية.

وفي الأردن، واصلت وزارة التخطيط والتعاون الدولي قيادة خطة الاستجابة الأردنية للأزمة السورية على المستوى القومي. وفي فبراير ٢٠١٦، في مؤتمر "دعم سوريا والمنطقة" في لندن، اتخذت حكومة الأردن خطوة أخرى طموحة ومتطلعة في التعامل مع تأثير الأزمة السورية من خلال التوقيع على العقد الأردني الذي يهدف إلى تحويل تحدي الوجود الهائل للاجئين في الدولة إلى فرصة إنمائية تفيد الأردنيين والسوريين، على حدٍّ سواء.

أما الفصل القطري للعراق في الخطة الإقليمية 3RP، فقد استمرَّ تصميمه وتنفيذه بالتعاون مع جميع الأطراف المعنية، ويشمل ذلك الحكومة العراقية وحكومة إقليم كردستان. واستمرت وزارة الهجرة والمُهْجَرين في كونها الشريك الحكومي الأساسي. وتُعَدُّ وزارة داخلية حكومة إقليم كردستان الشريك الأساسي لخطة الاستجابة لأزمة اللاجئين الخاصة بمنطقة كردستان بالعراق، بينما تؤدي وزارة التخطيط دورًا هامًا وديناميكيًا بصورة متزايدة في تصميم ومراقبة برنامج الاستجابة لأزمة اللاجئين.

وفي مصر، استمرَّ تعزيز الشراكات مع وزارة الخارجية، ووزارة الصحة، ووزارة التعليم، والوزارات الرئيسية الأخرى، جنبًا إلى جنب مع بناء إمكانيات الشركاء والتدريب والدعوة إلى الجهود المشتركة. وتبقي الحكومة المصرية ممثلة في وزارة الخارجية النظير الأساسي للأمم المتحدة في سياسة وتنسيق الفصل القطري لمصر ضمن الخطة 3RP.

إستراتيجية الحماية الإقليمية

يشير مصطلح "الحماية" في سياق الخطة 3RP إلى قدرة اللاجئين السوريين على الحصول على حقوقهم وفقاً للمعايير الدولية، وذلك لحماية كياناتهم. وفي عام ٢٠١٦، استمرّ تعميم المناهج الموجهة إلى العمليات المتنوعة للخطة 3RP، والحماية في جميع عمليات التدخل القطاعية.

ويُعدّ تحديد الأفراد ومعرفة احتياجاتهم الخاصة نقطة البدء في تصميم برامج قائمة على دليل، من شأنها أن تعطي الأولوية لتقديم الخدمات وقدرات الخبراء التي تكمل الأنظمة الوطنية الموجودة. وقد اتضحت أهمية الاهتمام بالقابلية للتأثر في تحديد وتنفيذ ومراقبة خطط القطاع؛ حيث تبقى مدة الأزمة ذات تأثير كبير في إمكانية الاعتماد على النفس. وبالإضافة إلى ذلك، أتاح الإدراك الأكبر لقيمة التعليم للشركاء إمكانية متابعة الفرص الممكنة وراء التعليم الأساسي، ومن ذلك خيارات الوفاء بالاحتياجات التعليمية ما بعد الثانوية للمراهقين والشباب.

وظهرت نتائج هامة عن التأييد المنسق متعدد القطاعات، ووضع البرامج الهادفة إلى زيادة عدد ونسبة أطفال اللاجئين السوريين المسجلين عند ولادتهم كل عام، مع تعزيز إمكانية التسجيل القومي المدني. وكانت برامج حماية الأطفال، ومنع العنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي، وإستراتيجيات الاستجابة شاملة لجميع الناجين، كما جُمعت البيانات الخاصة بحماية الأطفال، والعنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي، وتمت إدارتها والمشاركة الآمنة لها بشكل مدعم ومنهجي؛ لتحقيق استجابة أكثر اتساقاً وتناسقاً. إن حماية الطفل، ومنع العنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي، وإدارة الحالات المشابهة التي تدعمها أنظمة مرجعية مُصمّمة للاحتياجات الخاصة للأفراد، جنباً إلى جنب مع التأكيد على دور الأفراد والأسر والمجتمعات والمساهمة الإيجابية لهم، تُعدّ جميعها عناصر لمنهج يهدف إلى تحسين عمليات التدخل المبرمجة.

كما أن الدعوة إلى تقاسم المسؤولية بشكل أوسع كاستجابة لتعقيد الأزمة تتطلب مناهج معينة للوصول إلى الأمان والأطر القانونية والإدارية التي تخرج عن إطار التقليدية، وتجذب مجموعة واسعة من الشركاء. لذا، يُعدّ الاجتماع رفيع المستوى المنعقد في ٣٠ مارس ٢٠١٦ التي تناولت تقاسم المسؤولية العالمية لفتح مسارات لقبول اللاجئين السوريين، والجلسة العامة رفيعة المستوى للجمعية العمومية التي ناقشت التحركات الكبرى للاجئين والمهاجرين المنعقدة في ١٩ سبتمبر ٢٠١٦ - تأكيداً لأهمية الجهود التعاونية لتحقيق مشاركة كبرى في المسؤولية.

وقد أتاح مؤتمر لندن فرصة مناسبة للاستفادة من الإنجازات التي حققتها المؤتمرات السورية السابقة المنعقدة في الكويت للتركيز على الاهتمام المجتمعي الدولي بمقدار احتياجات الشعوب المتضررة بالأزمة، وفي الوقت نفسه إعادة تفعيل منهج الخطة 3RP؛ لجلب الجوانب الإنسانية للاستجابة، والتي تتعلق بالقدرة على مواجهة الأزمات، إلى المنبر نفسه لتحقيق إنجازات مهمة.



المفوضية/لبنان/حيدر درويش

البناء على جدول أعمال البحر الميت لتعزيز القدرة على مواجهة الأزمات

في سياق الخطة 3RP لدعم اللاجئين، يُشير مصطلح "القدرة على مواجهة الأزمات" إلى "قدرة الأفراد والأسر المعيشية، والتجمعات المحلية والمجتمعات على تحمّل الصدمات والإجهادات، والتعافي من مثل تلك الإجهادات، والعمل مع المؤسسات الحكومية المحلية والوطنية لتحقيق تغيير تحوّلي من أجل الاستدامة. ومن المتوقع أن يهتم برنامج القدرة على مواجهة الأزمات ببناء وتعزيز القدرات من أجل خلق حلول مستدامة".

وتتطلب الاستجابة المبنية على القدرة على مواجهة الأزمات معالجة أصحاب المصلحة للأمر بصورة مختلفة، وأن تُغيّر الوكالات الإنسانية والإنمائية أساليبها، وأن تعمل سويًا في إطار الاستجابة المتكاملة، وأن يعمل المتبرعون والمؤسسات المالية الدولية على تخطي الفجوات التقليدية بين التمويل الإنساني والإنمائي وبين إجراءاته؛ من أجل توفير قروض مُيسّرة. وقد نُفذت مجموعة كبيرة من المبادرات المبنية على القدرة على مواجهة الأزمات في إطار الخطة 3RP منذ إطلاق مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية الإقليمية لنهج التنمية القائم على القدرة على مواجهة الأزمات في عام ٢٠١٣. وخلال عام ٢٠١٦، اكتسبت الجهات الفاعلة المرتبطة بالخطة 3RP العديد من الدروس القيّمة حول ما يعنيه برنامج القدرة على مواجهة الأزمات من الناحية العملية، وخُذت نُهج إبداعية ذات تأثير كبير من أجل العمل على توسيع نطاقها. وقد وُثِّقت هذه النتائج في تقرير حالة برنامج القدرة على مواجهة الأزمات؛ مصحوبةً بتوصيات من أجل فهم أعمق، ومراقبة وتقييم متطور، ومن أجل توسيع نطاق برامج القدرة على مواجهة الأزمات.

وتشتمل الدروس الموجودة في الخطة 3RP على خطة للعامين ٢٠١٧-٢٠١٨. وخلال عام ٢٠١٦، رُوِّج نطاق عمل القدرة على مواجهة الأزمات من أجل الوصول إلى قيادة أفضل لبرمجة القدرة على مواجهة الأزمات. وتوجد الآن أربعة عناصر داخل نطاق القدرة على مواجهة الأزمات، هي: (١) المساهمة في تحقيق فوائد مستدامة، و (٢) إقامة شراكات مع المستجيبين المحليين، و (٣) تعزيز/استخدام النظم المحلية، و (٤) المساهمة في تحقيق التماسك الاجتماعي. ويهدف التحسين المستمر للتوطين إلى تعزيز الشركاء للنظم والقدرات المحلية.

وقد أصبح هذا التركيز على التوطين أكثر شيوعًا؛ حيث يعمل عدد متزايد من القطاعات بشكلٍ وثيقٍ مع الحكومة المركزية و/أو المحلية، ومع الوزارات من أجل التخطيط وتقديم الخدمات للقطاعات، مثل الأمن الغذائي والتعليم والصحة والمياه، بالإضافة إلى أنها قد عزّزت شراكاتها مع الحكومات المضيفة. وفي تركيا، تتولّى وزارة التعليم الوطني، بالتعاون الوثيق مع منظمة اليونيسيف والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، قيادة الاستجابة الخاصة بقطاع التعليم؛ من أجل تعزيز النظم الوطنية لتقديم الخدمات التعليمية لأطفال سوريا اللاجئين. وعلى وجه التحديد، تم تعزيز القدرة المهنية للمعلمين في المدارس الحكومية من أجل تحسين استجابتهم للفصول الدراسية المتنوعة والمتعددة اللغات. وقد تم تعزيز إدارة البيانات من خلال نظام معلومات إدارة التعليم للطلاب الأجانب (المعروف باسم "يوبيس")، وتسليمه للحكومة في عام ٢٠١٦. ونظرًا إلى أنه يُسمح للمعلمين السوريين بالتدريس للأطفال السوريين، فإن تدريب المعلمين السوريين قد شمل ما يقرب من ٢٠,٠٠٠ معلم متطوع.

وبالإضافة إلى ذلك، حصلت الاستدامة والقدرة على مواجهة الأزمات على المزيد من الاهتمام، في إطار تقديم الخدمات في قطاع المياه والصرف الصحي والنظافة في العراق والأردن ولبنان. وفي هذه البلدان، تم إحداث تحوّل يهدف إلى توفير أنظمة إمدادات مستدامة للمياه، بدءًا من شبكات توزيع المياه، ووحدات تحلية المياه، والمراحيض/دورات المياه، وتخزين المياه؛ بالإضافة إلى معالجتها.

وقد نُفذت مبادرات لتعزيز الإغاثة والتنمية الإنسانية في العراق ولبنان؛ حيث نُفذت المبادرة الرئيسية لدعم العلاقة بين الإغاثة الإنسانية والتنمية في العراق؛ لتعزيز الاعتماد على الذات فيما يتعلق بالقدرة على مواجهة الأزمات، للاجئين السوريين والمجتمعات المضيفة في المخيمات الثلاثة. وفي لبنان، استُكمِلت خطة مواجهة الأزمة في لبنان من خلال وضع إطار إستراتيجي مشترك لعمليات الأمم المتحدة للفترة من ٢٠١٧ إلى ٢٠٢٠، وهو ما يعني الربط بين الإغاثة الإنسانية والتنمية.

وخلال فعاليات أسبوع صناعة القدرة على مواجهة الأزمات، الذي عُقد في الأردن عام ٢٠١٦، تبادل المشاركون معرفتهم وخبرتهم بشأن برنامج عمل القدرة على مواجهة الأزمات في المنطقة الفرعية. وأكدوا من جديد على استمرارية الوفاء بالالتزامات المتعلقة بالآتي: توسيع نطاق الشراكات، وتوطين الدعم والقدرة على توقع التدفقات المالية وتحوّل السياسات، والاستفادة من الموارد الإنمائية وبرنامج العمل المتعلق بالأجناس وبالقدرة على مواجهة الأزمات.

تعزيز الفرص الاقتصادية

حدد مؤتمر لندن الذي دار حول دعم سوريا والمنطقة، والذي عُقد في فبراير ٢٠١٦، هدفًا طموحًا هو خلق ١,١ مليون فرصة عمل للاجئين السوريين والمجتمعات المضيفة لهم بحلول عام ٢٠١٨. وقد أكدت الحكومات المجاورة التي تستضيف اللاجئين السوريين -الأردن ولبنان وتركيا- على ضرورة الالتزام بفتح أسواق العمل، بالإضافة إلى تحسين البيئة التنظيمية المحلية. وقد التزم المجتمع الدولي بدعم برامج خلق فرص العمل، والحصول على التمويل الملائم بشروط مُيسرة، بالإضافة إلى الحصول على أسواق خارجية. والتزم ممثلو الجهات الفاعلة في القطاع الخاص بتوفير استثمارات جديدة. وقدم المتبرعون دعمًا لالتزاماتهم من خلال إبرام اتفاقيات مختلفة، من بينها مرفق اللاجئين في تركيا، ووثيقة "العقد مع الأردن"، وبيان النوايا الخاص بلبنان. ومن خلال هذه الاتفاقيات، أُعيد تأسيس آليات التمويل المتعددة من أجل الحصول على التمويل لعدة سنوات؛ لدعم الاستجابة السورية في المنطقة، بينما أصدرت الحكومات المضيفة (الأردن وتركيا) أيضًا عددًا كبيرًا من تصاريح العمل للاجئين.

وبدأت منظمة العمل الدولية في تنفيذ برنامج للتدريب على المهارات للاجئين السوريين ولالأردنيين العاملين في قطاع البناء. وعُقدت الدورات التدريبية بالتعاون مع شركة "الوطنية للتشغيل والتدريب". وبنهاية الدورة، حصل المشاركون على شهادات اعتماد فيما يتعلق بمهارات البناء. وقد ساهمت منظمة العمل الدولية في تدريب واعتماد أول ١٢٠ عاملًا، وقدمت المساعدة لأكثر من ٢,٦٠٠ عامل بناء في مختلف أنحاء المملكة الأردنية.

وقد كان توفير الفرص الاقتصادية الكافية يُعدّ واحدًا من أكبر التحديات التي تواجه المنطقة حتى قبل نشأة أزمة اللاجئين؛ حيث يواجه الوافدون الجدد إلى سوق العمل تحديات مستمرة في الحصول على الفرص الاقتصادية. وقد جاء ارتفاع معدلات البطالة لفئة الشباب كواحد من أهم النتائج الرئيسية لتلك المشكلة؛ حيث ارتفع هذا المعدل إلى ضعف المتوسط العالمي، ومن المتوقع أن يستمر هذا المعدل في الارتفاع. وبينما كانت تلك الظروف أفضل نوعًا ما في تركيا، كانت البطالة بين الشباب التركي قد قاربت على الوصول إلى ضعف المعدل الوطني على مدار عدة عقود. ويُعدّ التحدي الأكبر هو خلق فرص اقتصادية بوجه عام، وإتاحة هذه الفرص الاقتصادية لهؤلاء اللاجئين والنازحين داخليًا (في العراق) والمجتمعات المضيفة.

وعلى الرغم من أن تحقيق حلم الوصول إلى توفير ١,١ مليون وظيفة لا يزال بعيدًا بعض الشيء، فإن طموحات مؤتمر لندن مرتفعة للغاية. وفي منطقة مهددة بعدم الاستقرار، يمكن أن يؤدي خلق فرص العمل إلى تحسين الأوضاع، ودعم السياسات المشروعة والشاملة، بالإضافة إلى تعزيز ومساندة العدالة والأمن. وسوف يتطلب تحقيق هذا الهدف الطموح التنسيق مع الجهات الفاعلة الإنمائية المتجددة، ومشاركة القطاع الخاص، وتوحيد جهود التنمية والمساعدة الإنسانية، بالإضافة إلى تبني الدول المضيفة والجهات الفاعلة الدولية لمبادرات تتسم بالجرأة.

مبادرة "لا لضياح جيل"

شهد عام ٢٠١٦ بداية المرحلة الثانية من مبادرة "لا لضياح جيل"، وهي مبادرة متعددة الشركاء لتأمين التعليم والحماية والرفاهية للأطفال والشباب المتضررين من الأزمات السورية والعراقية. وشهدت هذه المرحلة إضافة ركيزة ثالثة، هي فئة المراهقين والشباب، بالإضافة إلى التركيز على الركيزتين الحاليتين لقطاع حماية الطفل والتعليم.

وقد ارتبطت النتائج المتعلقة بالأطفال والشباب، على أرض الواقع، بالجهود المبذولة على الصعيد الإقليمي لتبسيط نوعية الاستجابة وتعزيزها في مختلف القطاعات. وعملت قطاعات حماية الطفل والتعليم على مواصلة أطر نتائجها في البلدان المتضررة؛ لضمان الاستجابة الإستراتيجية المنسقة على الصعيد الإقليمي، وتيسير قياس مدى التقدم المحرز، وتحسين المساءلة؛ بالإضافة إلى وضع إطار إستراتيجي مشترك بين الوكالات وعبر القطاعات لمعالجة الاتجاه المتنامي لعمالة الأطفال - استنادًا إلى تقييم الجهود المبذولة حتى الآن.



اليونسف/سيباستيان ريك

كما وُضعت مخططات لتحديد مدى تقدم القطاعات المختلفة في مجال الخطة 3RP، ولمشاركة الشباب والمراهقين. واستنادًا إلى النتائج، تم التركيز على زيادة عنصر الشباب في الخطة 3RP لعامي ٢٠١٧/٢٠١٨ من خلال وضع إرشادات تتعلق بالبرنامج الخاص بالمراهقين والشباب، وإضافة نوع جديد من البيانات إلى المخططات الخاصة بالخطة 3RP؛ من أجل تحديد البرنامج المتعلق بهذه الفئة وتتبعه. وبالإضافة إلى ذلك، بدأ وضع مخططات لمنصات المشاركة المنهجية للشباب في المنطقة، وسوف يسترشد بها في وضع البرنامج الخاص بعام ٢٠١٧.

وفي عام واحد، بلغ عدد متابعي مبادرة "لا لضياح جيل" على وسائل التواصل الاجتماعي نحو ٣,٣ مليون شخص. ومن بين المتحدثين البارزين الذين تحدثوا عن مبادرة "لا لضياح جيل": "ملالا"، و"ليام نيسون"، بالإضافة إلى "ليس دوسيت". كما ترأست "دوسيت" فعالية خاصة بمبادرة "لا لضياح جيل"، أُقيمت على هامش مؤتمر القمة العالمي للعمل الإنساني، الذي عُقد في مايو ٢٠١٦، والتي شهدت حضور مجموعة من المراهقين والشباب من سوريا وبلدان الخطة 3RP، وتقديمهم اقتراحات موجهة إلى كبار صانعي السياسات؛ من أجل تحقيق الاستجابة. وتلقت الفعالية رد فعل إيجابيًا للغاية، بالإضافة إلى تسجيل الشباب في دورات لاحقة خلال القمة.

التوعية والشراكات المستمرة

ساهمت أكثر من ٢٠٠ جهة فاعلة محلية ووطنية ودولية بشكل مباشر وغير مباشر في جهود التخطيط والتنفيذ والإبلاغ عن الأنشطة المتعلقة باللاجئين والقدرة على مواجهة الأزمات في المنطقة لعام ٢٠١٦؛ من أجل تلبية احتياجات اللاجئين والمجتمعات المتضررة والبلدان المضيفة. وفيما يتعلق بالخطة 3RP لعام ٢٠١٧، التي صيغت في عام ٢٠١٦، سوف يصل عدد الشركاء إلى أكثر من ٢٤٠ شريكاً، وهذا يُشير إلى التنامي المستمر في عدد الشركاء.

واستمرّ تنامي عدد الشراكات أيضاً مع إشراك شركاء جدد من القطاع الخاص، بالإضافة إلى إقامة شراكات جديدة بين الوكالات. على سبيل المثال، في تركيا، أُقيمت شراكة رائدة بين كل من: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وشركة "كوتون" وهي شركة تركية لصناعة الملابس الجاهزة، و"كاتومز" وهي مراكز اجتماعية متعددة الأغراض؛ وكان من نتائج تلك الشراكة استفادة أكثر من ٣٠٠ امرأة سورية لاجئة من توفير فرص للحصول على الدخل من خلال العمل على مجموعة مخصصة من التصاميم لصالح شركة "كوتون". وقد نُفذ برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، بالاشتراك مع وزارة الأشغال العامة والإسكان، المرحلة الأولى من برنامج توفير المساكن بأسعار معقولة في الأردن، وهو مشروع يُموله القطاع الخاص لتوفير مساكن بأسعار معقولة للأردنيين أصحاب الدخل المنخفض كمالكين، ولللاجئين السوريين الضعفاء وللعائلات الأردنية كمستأجرين. وفي لبنان، دعم الشركاء الثنائيون المشاريع التي شاركوا فيها بشكل بنّاء مع القطاع الخاص فيما يتعلق بمجالي الإسكان والعمل.

ومن بين هذه المشاريع مشروع مدته عامان، يهدف إلى إعادة تأهيل مساكن اللاجئين وتحسينها بطريقة تتيح الاستفادة لكل من اللاجئين وملاك العقارات. وفي مصر، تُقدّم شركة "قودافون" بطاقات (SIM) للاجئين السوريين لمساعدتهم في البقاء على اتصال.

تلك كانت بعض الأمثلة على الشراكات التي أضافت كيانات جديدة للمساهمة في جعل الاستجابة أكثر ابتكاراً وكفاءة وفعالية.

الآليات المُحسنة للمساءلة

قام كيان إداري صغير مُكوّن من لجنة توجيهية إقليمية خاصة بالخطة 3RP، بالإضافة إلى لجنة فنية إقليمية خاصة بالخطة 3RP، بتوجيه ودعم العمليات المتعلقة بالخطة 3RP على المستوى الإقليمي. وقدم مركز الدعم الإقليمي توجيهات إستراتيجية، وأدّى دوراً قيادياً في رسم الخطة 3RP، بالإضافة إلى متابعته للتقدم المُحرز. كما تولّت اللجنة الفنية الإقليمية القيادة الفنية المتعلقة بالتنفيذ. واستمرّ ما يقرب من ٤٠ مجموعة من مجموعات العمل من دول الاستجابة الخمس في عقد الاجتماعات بانتظام؛ من أجل تنسيق الخطة بكل كفاءة وفعالية.

واستمرت الدول المشاركة في الخطة 3RP في استخدام أدوات مراقبة الاستجابة والتخطيط المشتركة بين الوكالات، من خلال الإنترنت على مدار العام. وقد نجحت مصر وتركيا في تنفيذ برنامج ملف المعلومات "ActivityInfo" عبر الإنترنت للحصول على تقارير عن مدى التقدم المُحرز، ويشمل ذلك تحليل المؤشرات القطاعية، مما يزيد كفاءة عملية الإبلاغ عن الاستجابة ومتابعتها. واستمرّ الشركاء من كل دولة في تحسين أطر المتابعة التي توفر إمكانية الإبلاغ في الوقت المناسب. وعلى الصعيد الإقليمي والفطري، وُضعت لوحات للمتابعة القطاعية، شهرية وربع سنوية، من أجل توثيق الإنجازات التي تحقّقت في تنفيذ الخطط. واستمرّت عمليات تعقب التمويل بحسب القطاع على الصعيدين الفطري والإقليمي لمتابعة مستويات التمويل التي تدعم الخطة 3RP.

وخلال عام ٢٠١٦، تعددت النماذج في مختلف أنحاء المنطقة التي اتّبعَت نهج المتابعة الفعالة، وسبل الاتصال المتبادل. وفي الأردن، تم تحديث أداة "مستشار الخدمات" في عام ٢٠١٦، وهو نظام جديد للتخطيط من خلال شبكة الإنترنت، يتيح للمستخدمين العثور على الخدمات القريبة، ويتيح للمجموعات العاملة في القطاع تحديد الثغرات التي لا تتوفر فيها الخدمات. وفي لبنان، أُطلقت شبكة اتصالات جديدة عبر تطبيق "واتس آب" أُنشئت لـ ٤٥,٠٠٠ لاجئ، وتُوجهها ٤٠ جهة تنسيق؛ ويتمثل الهدف منها في زيادة هذا العدد ليصل إلى ٧٠,٠٠٠-٦٥,٠٠٠ لاجئ بحلول نهاية عام ٢٠١٧. وفي العراق، أُطلقت "أداة مراقبة حماية اللاجئين"، التي سمحت بالتعرف بشكل أفضل على الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة وإحالتهم، فضلاً عن تحليل اتجاهات الحماية والثغرات الموجودة بها. وفي مصر، أُنشئت آلية موثوقة وقوية لنشر المعلومات وتلقي الشكاوى، ويستفيد من هذه الخدمة ٦٣,١١٧ فرداً خلال العام من خلال خط المعلومات.

المفوضية/الأردن/جاريد ج. كوهلر



نظرة عامة على القطاعات على المستوى الإقليمي

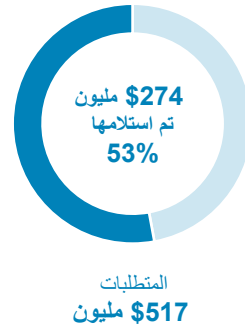
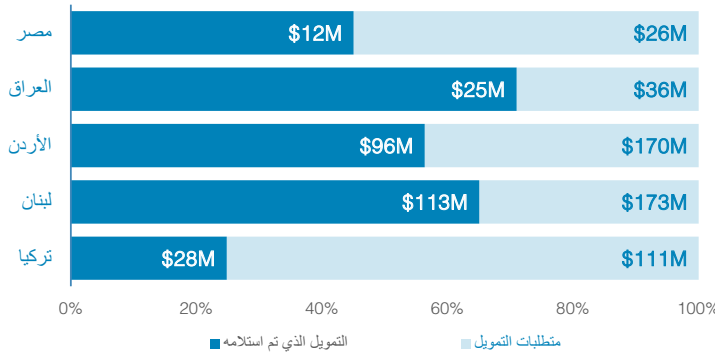




الحماية



التمويل



الإنجازات

الهدف	الذي تم تحقيقه
٩١٪ من اللاجئين السوريين (فوق ٧ أعوام) أصبح لديهم سجلات مُحَدَّثَة، ومنها سجلات تعمل بخاصية ماسح بصمة العين	٩١٪
٧٦,٥٥٦ لاجئاً سورياً تقدّم بطلب لإعادة التوطين أو الدخول لأسباب إنسانية	١١١٪
حصول ٥٣,٩٨٠ فتاة وصبيًا على دعم متخصص لحماية الأطفال	١٢٧٪
شارك ٧٨٤,٢٣١ فتاة وصبيًا في برامج مستدامة ومنظمة لحماية الأطفال، أو للدعم النفسي الاجتماعي	١٢٢٪
حصول ١٩٧,٨٣٥ امرأة وفتاة وولداً ورجلاً من الناجين، أو الذين كانوا معرضين لخطر العنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي على خدمات متعددة القطاعات	٥٠٪
٦٢١,١٦٢ امرأة وفتاة وصبيًا ورجل لديهم دراية وإمكانية للوصول إلى فرص التمكين، والاستفادة منها	١٤٨٪
٢,٠٢٧,٠٠٤ فرد وصلت إليهم حملات التوعية المجتمعية أو التوعوية أو المعلوماتية	٤٣٪
تم تدريب ٢٩,٤٠٢ فرد على حماية الأطفال، والحماية من العنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي	١٠١٪

التحليل

كما أدّت جهود التوعية المجتمعية دوراً هاماً في الحفاظ على خدمات الحماية عالية المستوى، وتوسيع نطاقها. وفي جميع أنحاء المنطقة، عملت شبكة مكونة من ٢٥٠ مركزاً مجتمعياً و ٩٠٠ عامل مجتمعي مع لجان الدعم والفرق المتنقلة وزيارات الأوطان، على تحقيق استجابات حماية مستدامة وقادرة على تناول

الضعف والاحتياجات الخاصة؛ غير أن العدد الهائل للاجئين، واستمرار مدة نفيهم بقي يمثل تحدياً لقدرة واستعداد الدول المضيفة للحفاظ على وجود سياسات دخول شاملة. وزادت إدارة الحدود بشكل صارم، وزادت توجهات الطرد على مدار العام، وأصبحت أزمة السوريين غير القادرين على الحصول على الأمان أكثر حِدَّة. وقد ساعد الاستخدام الموسع للقياسات الحيوية في أنشطة التسجيل على التحقق من صحة البيانات، وواصل الشركاء التأكيد على أهمية إدارة المعرفة والبيانات الموثوق بها؛ لضمان تحقيق استجابة ذات أساس دليلي قوي.

مع نهاية عام ٢٠١٦، استمر أكثر من ٤,٩ مليون لاجئ سوري في المنطقة بالاستمتاع بالمزايا الطبيعية والقانونية والمادية للاستضافة في دول الخطة 3RP. ومن خلال العمل مع الوزارات الرئيسية، وضعت المؤسسات العامة والمجتمع المدني، وشركاء الخطة 3RP، مجموعة واسعة من البرامج بهدف خدمة اللاجئين والمجتمعات المضيفة لهم. وقد سعت الجهود التعاونية لقطاع الحماية بالتعاون الوثيق مع الدول المضيفة إلى تعزيز فرص الوصول إلى الأمان، ومنع الإعادة القسرية، وتعزيز أنظمة الحماية القومية، وتقديم الاستجابات المتخصصة لأوجه

قدّم هذا القطاع المساعدة إلى

٤,٩٥٨,٧٠٠

فرداً في عام ٢٠١٦

تُبَيَّنَت أهمية الروابط الإستراتيجية بين التعليم وحماية الأطفال والشباب في الاهتمام الفعّال باحتياجات الحماية المعقدة الملحوظة في المنطقة، مثل عمالة الأطفال وزواج الأطفال بشكل خاص.

لقد شهد شركاء الخطة 3RP زيادة هائلة في طلبات إعادة التوطين كاستجابة للمشاركة المتزايدة المعروضة من بعض الدول. وفي يمكن الحفاظ على سلامة النظام والاستجابة في الوقت نفسه للسرعة المتزايدة لمعالجة الحالات، طُوِّرت منهجية معالجة الحالات. وكان الأشخاص ذوو احتياجات الحماية الخاصة والقابلية للتأثر على رأس أولويات عمليات التحديد والاختيار والتقييم. وبقيت عملية إعادة التوطين الحل الأساسي الدائم المتاح في ٢٠١٦، وتجاوزت طلبات إعادة التوطين الهدف المُعدّل لهذا العام. وبالتوازي مع الجهود المبذولة للتوسع في فرص إعادة التوطين للاجئين السوريين، تُفَدَّت مسارات تكميلية مثل المنح الدراسية لبلدان ثالثة، وأنظمة تنقل العمالة؛ وذلك بالشراكة مع شركاء حاليين وشركاء جدد.

وفي سبيل الاضطلاع بمسؤولياتهم إلى أقصى حدٍّ ممكن، حصل الشركاء والمجتمعات على الدعم في شكل اجتماعات إقليمية، وتبادل معلومات ومنهجيات وأدوات مُحسَّنة، وتدريب مُصمَّم حسب العملية. واهتمت الاستجابة الناتجة للحماية بالقابلية للتنبؤ، والاستدامة، والقدرة على التكيف مع المخاوف المتطورة، ووضع إمكانيات وطموحات اللاجئين والمجتمعات المضيفة على رأس أولويات الاستجابة.



المفوضية/الأردن/دايفد آزيا

الإلكتروني التي هدفت إلى الحدّ من العوائق التي يواجهها اللاجئون؛ ومنها نقص الموارد، والعزلة الجغرافية، والحركة المقيدة.

وتوسَّع الشركاء في جهودهم لمنع العنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي، والحدّ منه من خلال دعم مجموعة واسعة من المبادرات والخدمات متعددة القطاعات، مع إيلاء اهتمام خاص للمشكلات الملحة، مثل: العنف الأسري، وزواج القُصّر، والعنف، والاستغلال الجنسي. وقُدِّم الدعم الفني في تطوير وتعزيز إستراتيجيات خاصة بالدولة لمنع العنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي، وكيفية مواجهته باستخدام أداة تشخيص العنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي؛ وذلك لتحديد الإمكانيات الحالية، وتصميم تدابير لصدّ الفجوات الأساسية المحددة. وقد حدّثت العديد من عمليات الخطة 3RP إجراءاتها التشغيلية المعيارية الخاصة بالعنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي، وحسّنت مسارات الإحالة لمنع العنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي ومواجهته. وباستخدام هذه الأطر، بقي شركاء الخطة 3RP يدمجون عمليات التدخل لتتاول أوجه الضعف الاجتماعية الاقتصادية، ومنها وضع برامج لسبل كسب العيش ضمن سياق البرامج الشاملة المُعدّة لأشخاص معرضين لخطر العنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي، أو الناجين منه. وكان هناك تنسيق وثيق بين الشركاء فيما يتعلق بقضايا العنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي، والحماية من الاعتداء والاستغلال الجنسي.

وبقي التأكيد على حماية الأطفال اللاجئين حجر الزاوية في الخطة 3RP في ٢٠١٦. وعلى الصعيد الإقليمي، تجاوزت عمليات الخطة 3RP الهدف المُعدّل لها من حيث عدد الأولاد والفتيات الذين وصلت إليهم خدمات منظمة ومستدامة لحماية الأطفال، أو خدمات نفسية اجتماعية؛ لا سيما فيما يتعلق بالأطفال دون مرافق أو المنفصلين عن آبائهم، مع استخدام العديد من العمليات التي وضعت أيضاً أطراً مُحسَّنة لتحديد ترتيبات الرعاية الأسرية البديلة. واستمرت أيضاً الدعوة المشتركة بشأن حماية الطفل، والهوية القانونية، والتوثيق، والتواصل مع المراهقين والشباب من خلال مبادرة "لا لضياع جيل"، التي أثبتت فاعليتها كمنصة مشتركة للدفاع عن حقوق واحتياجات الأطفال والمراهقين والشباب المتضررين من الأزمة السورية. كما

المخاوف الخاصة بمشكلات حماية الأطفال، والعنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي.

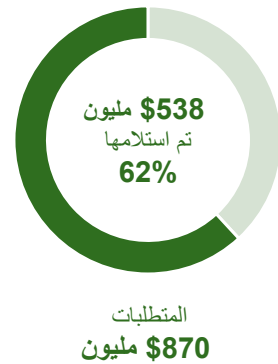
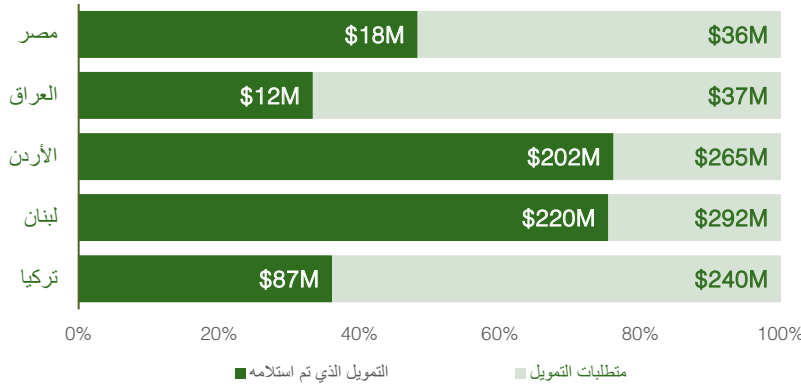
وأمِجبت مناهج الحماية المجتمعية في جميع البرامج لتعزيز إمكانية التحقيق الفعال للحماية والمساعدة، ولزيادة إشراك أعضاء المجتمع في تقليل المخاطر. وكانت مساهمة اللاجئين الأفراد ومجتمعاتهم سمةً هامةً مُكمّلةً لإمكانيات أنظمة الحماية الوطنية والاستجابات المتخصصة المقدمة من شركاء الخطة 3RP لذوي الاحتياجات الخاصة من الأطفال والمراهقين والشباب، وكبار السن والمعاقين؛ لا سيما لتحديد حالات الخطورة العالية وعرضها. ولقد عملت هذه الجهود على تحسين المسؤولية، وتسهيل التواصل ثنائي الاتجاه مع مجتمعات اللاجئين، وكذلك تدعيم المبادرات والأنشطة البُناة من أجل تقوية الترابط الاجتماعي داخل أسر ومجتمعات اللاجئين، والمجتمعات المضيفة لهم.

كما أن الوعي والجاهزية لمواجهة صعوبات التوثيق المدني باستخدام شهادات الزواج والميلاد المُعدّلة قد ساعد بشكل كبير على تقليل خطر انعدام الجنسية بين الأطفال السوريين في جميع أنحاء المنطقة؛ حيث انخفضت نسبة الأطفال المولودين دون وثائق إثباتية من ٣٥٪ تقريباً في عام ٢٠١٢ إلى ٣٪ في عام ٢٠١٦، مما أعطى الأطفال اللاجئين حماية أفضل من مخاطر عدة، مثل: الانفصال الأسري، والمتاجرة بالأشخاص، والتبني غير القانوني.

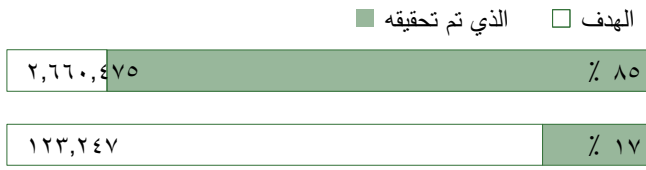
وقد أتاح مؤتمر لندن حافزاً لوجود تعاون متزايد بين القطاعات؛ سعياً لتحقيق استجابة موحّدة لأهداف الحماية الأساسية، كما مكّنت جهود شركاء الخطة 3RP من فرص التسجيل في التعليم الرسمي وغير الرسمي، وكان ذلك مصحوباً بجهود لتحسين أنظمة التعليم القومية، وتعزيز بيئة مُساعدة للسياسة المتبعة، وزيادة فرص الوصول إلى التعلم والأمان في المدارس وتحسينه. وأولِي اهتمام متزايد لدعم الدور الإيجابي الذي يُؤدّيه الشباب والمراهقون داخل مجتمعاتهم في مستقبل أَسْرهم والمجتمع كله. وتمثّل هدف الشركاء في زيادة آفاق التعليم العالي، وزادت إمكانية الوصول إلى التعليم العالي والمهني والتعليم عن بُعدٍ؛ نتيجة زيادة عدد فرص المنح الدراسية للسوريين، والشراكة الإجرائية المدعومة، والتنسيق بين مُقدّمي هذه الخدمات، وانتشار الحلول المبتكرة للتعلم

الأمن الغذائي

التمويل



الإنجازات



حصل ٢,٢٤٨,٦٩٤ فرداً على مساعدات غذائية في شكل نقدي، أو بقسائم دفع، أو مساعدات عينية

حصل ٢١,٣٩٩ فرداً على دعم غذائي وزراعي في سبل كسب العيش

التحليل

وبقي استخدام الدعم النقدي يتزايد، مما ساعد على زيادة فاعلية التكلفة والمرونة للاجئين والأسر المتضررة الضعيفة. واستُخدمت طرق مُبتكرة لتحسين آليات التحويل النقدي داخل المخيمات في الأردن. وبالتعاون مع شركة "أيريس غارد"، و"البنك الأهلي الأردني"، وشركة الشرق الأوسط لخدمات الدفع؛ بدأت الجهات الفاعلة في القطاع في استخدام نظام الدفع ببصمة العين؛ حيث يُجري نظام القياس الحيوي هذا المسح الضوئي لأعين اللاجئين؛ لإدارة عمليات الدفع لمحات البقالة داخل المتاجر الكبرى. وبفقد هذا النظام في التخلص من الحاجة إلى بطاقات وكلمات مرور، مما يتيح حماية أفضل للبيانات، ويحسن فاعلية التكلفة، ويسمح بوجود إجراءات فحص أكثر فاعلية.

وقد ساعد منهج البطاقة المشتركة الجديد في لبنان على تنظيم آلية تسليم التحويل النقدي، مع تعزيز التنسيق بين القطاعات. وتصدر هذه البطاقة المشتركة من ست منظمات غير حكومية، وثلاثة شركاء للأمم المتحدة، وتتيح

الأسرية، وإخراج الأطفال من المدارس للحصول على دخل للأسرة في البيئات غير الرسمية والاستغالية. وبقي الدعم الغذائي طوق نجاة لأسر اللاجئين في جميع أنحاء المنطقة، لا سيما للمجموعات الأكثر ضعفاً مثل الأسر التي توليها النساء والأطفال وكبار السن والمعاقين. وعلاوةً على ذلك، يساعد الدعم الغذائي في نجاح قطاعات أخرى، ويعمل كأساس وعامل مساعد في تحقيق إنجازات أساسية في التعليم، وسبل كسب العيش، والقدرة على مواجهة الأزمات.

استهدف القطاع في عام ٢٠١٦ ما يزيد عن ٢,٦٦ مليون فرد، خاصةً من خلال التحويل النقدي، مع حصول البعض على مساعدات غذائية عينية، ومستلزمات زراعية، ودعم معيشي في القطاع الزراعي. وعلى مدار العام، حصل متوسط ٢,٢٥ مليون مستفيد على مساعدات غذائية كل شهر، بما يمثل ٨٥٪ تقريباً من الخطة، وحصلت ٨,١٩٩ أسرة مجتمعية مضيفة تعمل بالزراعة على مستلزمات زراعية ودعم معيشي.

بعد المساهمات السخية تجاه الدعم الغذائي الأساسي، التي بدأت في مارس ٢٠١٦، استطاع قطاع الأمن الغذائي توفير القيمة الكاملة للتحويل النقدي الشهري في جميع أنحاء المنطقة، وأصبح بإمكان اللاجئين السوريين واللاجئين الفلسطينيين من سوريا والأعضاء الأكثر ضعفاً في المجتمعات المضيفة استخدام قيمة التحويل هذه في شراء الطعام الذي يختارونه من أكثر من ٨٠٠ محل تم التعاقد معهم في المنطقة.

ورغم أن المساعدات قد عملت على ترسيخ الأمن الغذائي، فإن المكاسب كانت قليلة؛ حيث أظهرت تقييمات أوجه الضعف طوال العام أنه على الرغم من تناقص مستوى التدهور في قطاع الأمن الغذائي، إلا أنه لم يُعد لمستوياته التي سجلها في نهاية ٢٠١٤. وبقي نقص الوصول الاقتصادي إلى الطعام، وطول مدة نزوح اللاجئين من الدوافع الأساسية لانعدام الأمن الغذائي والتغذوي. كما استمرّ اللاجئون في استخدام آليات تكيف سلبية، شملت تكبد ديون، وإنفاق المدخرات، وبيع الممتلكات



فعالة للمراقبة الدوائية وكبح انتشار الأمراض الحيوانية العابرة للحدود.

واستمرّ القطاع في وضع المسؤولية عن الفئات المتضررة على رأس أولوياته، وبقيت آليات التعليقات والشكاوى الأساسية تستقبل ما يقرب من ٥٠٠ مكالمة في اليوم من جميع الدول الخمس، وساعد ذلك على تناول أفضل المخاوف المباشرة للمستفيدين والأسر الضعيفة، وتحسين فرص الحصول على دعم؛ وهو ما مكّن القطاع من فهم احتياجات المستفيدين، ونشر تفاصيل البرنامج. وقد بُذلت الجهود لتوظيف عدد كافٍ من النساء في الخطوط الساخنة؛ لإتاحة مساحة كافية للمشكلات الحساسة بين الجنسين.

وزاد تركيز شركاء القطاع بشكل عملي على البرامج المساهمة في القدرة على مواجهة الأزمات طويل المدى للاجئين، وإتاحة الفرص الاقتصادية لهم. ورغم قدرة اللاجئين في العراق على دخول سوق العمل الرسمية، فإن كمية تصاريح العمل الصادرة في الدول الأخرى لا تزال غير كافية. وبالإضافة إلى ذلك، ساعد القطاع على إشراك اللاجئين في إتاحة فرص فنية ومهنية قائمة على القدرة على مواجهة الأزمات في الأردن ولبنان وتركيا؛ لتعزيز الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي والمؤسسي. وأتيح عدد من الفرص في القطاع الزراعي كعمل مؤقت ومؤسسي، على حدّ سواء، مع بذل جهود لتشجيع مشاركة النساء والشباب، وشمل ذلك البساتين الصغيرة وحفظ الأطعمة وأنشطة التحويل التي تعمل بها النساء، ودعم تسجيل الشباب في المدارس الزراعية المهنية، وتقديم الدعم لخطة العمل القومية لوزارة العمل في محاربة عمالة الأطفال؛ لا سيما في المجال الزراعي. وفي تركيا، تركّز الاهتمام على تعزيز حماية الإنتاج صغير النطاق والإنتاج الزراعي الأسري، وتحسين الإنتاج الزراعي من خلال برامج الطقس الذكية، وتحسين أنشطة البستنة الصغيرة وإنتاج الخضراوات الدفيئة المزروعة في بيوت بلاستيكية.

الطوارئ دعم فاعلية التكلفة والاستدامة والسيادة القومية بشكل أفضل. ويزود النظام النقدي غير المقيد متعدد الأغراض اللاجئين في تركيا بمبلغ ١٠٠ ليرة تركية (٣٦ دولارًا) لمساعدتهم في سدّ احتياجاتهم الأساسية، ومنها الإيجار والطعام، ولزيادة قوتهم الشرائية. وفي شهر ديسمبر، قُدّمت المدفوعات الأولى، حيث جمعت الأسر الضعيفة بطاقتها وسحبت المال، وذكر البعض أنهم سيستطيعون دفع الإيجار، أو شراء الطعام لأسرهم، أو استكمال علاج طبي.

وفي لبنان، تعاون القطاع مع وزارة الشؤون الاجتماعية لتحسين مستوى حصول الفئات اللبنانية الضعيفة على خدمات الرعاية الاجتماعية من خلال البرنامج الوطني للحدّ من الفقر. وهذا مثال أساسي على تعزيز إمكانيات شبكات الأمان الاجتماعي الحكومي عبر المنهج الشامل للخطة 3RP، الذي يشمل مجتمعات مضيفة وكذلك لاجئين. والهدف من ذلك هو الاستدامة، والوصول إلى عدد أكبر من السكان (حيث تم الوصول إلى أكثر من ٥٠,٠٠٠ في ٢٠١٦)، سواء كانوا مجتمعات مضيفة أو لاجئين، مع المساهمة في الوقت نفسه في الترابط الاجتماعي. إن هذا المنهج يُحوّل الدعم النقدي إلى شبكة أمان اجتماعي قوية تزيد فاعلية التكلفة والاستدامة، والترابط الاجتماعي، وتدعم السيادة الوطنية أيضًا.

وعمل القطاع أيضًا مع وزارة الزراعة اللبنانية لتحسين إمكانيات إدارة المعلومات؛ لدعم قسم الإحصاء في جمع البيانات وتحليلها لتحسين إمكانيات مراقبة الأمراض النباتية، ولدعم تسجيل الشباب في المدارس الزراعية الفنية. وفي الأردن، تعاون النظام بشكل وثيق مع وزارة التعليم لتنفيذ برنامج تغذية المدارس الوطنية، ومع وزارة الزراعة لوضع ضوابط

للكالات تقديم أنواع مختلفة من الدعم بالتحويل النقدي من خلال بطاقة واحدة. وستُحسن هذه البطاقة من خلال إدارة مبتكرة للتحويل النقدي، تسمح للشركاء بمشاركة المعلومات الخاصة بتصنيف وتحديد واختيار طريقة مساعدة المستفيدين.

كما أُجري تقييم دوري وممارسات مراقبة^١ في المنطقة، مع إضافة عدة مبادرات جديدة. وأدخل القطاع نظام مراقبة نتائج الأمن الغذائي في المنطقة بالتوسع في البيانات التي يتم جمعها من النظام السابق لمراقبة ما بعد التوزيع، لتشمل نتائج الأمن الغذائي للاجئين السوريين الذين يُنظر إليهم على أنهم غير مؤهلين للحصول على مساعدة؛ وهو معيار أساسي مُستخدَم للاستهداف. وعلاوة على ذلك، تقيس مراقبة نتائج الأمن الغذائي بشكل أفضل ليس فقط الأشخاص الذين تصل إليهم المساعدة، بل أيضًا الآثار المحتملة، مما يساعد في تقديم معلومات مفيدة عند الاستهداف واتخاذ القرار.

وعمل القطاع بالتعاون مع مجتمعات مضيفة في جميع أنحاء المنطقة لتحسين تنفيذ خدماته وتقديم دعم إلى المواطنين الضعفاء واللاجئين دعمًا للسيادة القومية. وفي تركيا، أُطلقت شبكة الأمان الاجتماعي في حالات الطوارئ بالشراكة مع منظمة الهلال الأحمر التركي، ورئاسة إدارة الكوارث والطوارئ، ووزارة الأسرة والسياسات الاجتماعية، ووزارة الطعام، ووزارة الأغذية والزراعة والثروة الحيوانية. وبإدخال الدعم في الأنظمة الحكومية الموجودة، استطاعت شبكة الأمان الاجتماعي في حالات



المفوضية/الأردن/فانث الهندي

قدّم هذا القطاع المساعدة إلى

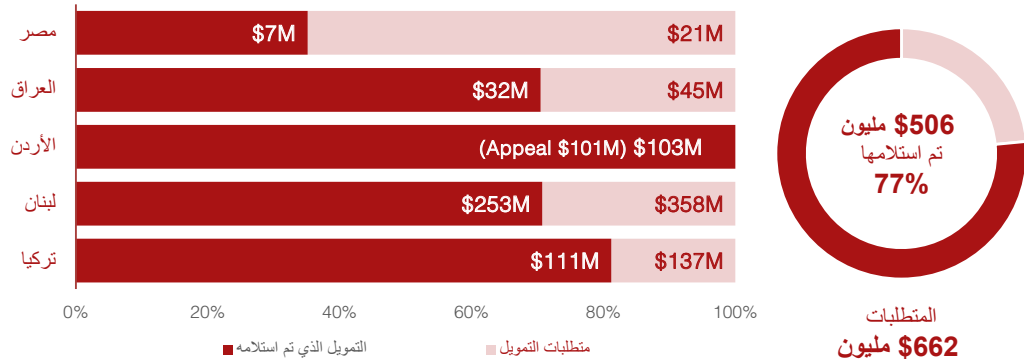
٢,٢٤٨,٧٠٠

فردًا في عام ٢٠١٦

^١ ممارسة مراقبة الأمن الغذائي الشاملة، وتقييم درجة تأثر اللاجئين السوريين بلبنان.

التعليم

التمويل



الإنجازات

الهدف	الذي تم تحقيقه
٢٢ %	١٠٠,٨٨٦
١١٠ %	٨٣٤,٦٠٢
٣٥ %	٥٠٧,٠٦٤
١١ %	٧٤,٨٥٥
١١١ %	٢٧,٦٠٢
٧٨ %	١,١١٠,٩٣٣
٨٠ %	١,١٤٥

تم تسجيل ٢٢,٠٣٣ طفلاً (أولاد وفتيات تحت سن الخامسة) في مراحل تعليم الطفولة المبكرة

تم تسجيل ٩١٩,٦٦٩ طفلاً (أولاد وفتيات في الفئة العمرية ٥-١٧ عاماً) في مستويات التعليم الرسمي الابتدائية أو الثانوية

تم تسجيل ١٧٤,٧٤٢ طفلاً (أولاد وفتيات في الفئة العمرية ٥-١٧ عاماً) في التعليم الرسمي أو غير الرسمي، أو في برامج المهارات الحياتية

حصول ٨,٢٤٨ شاباً ومراهقاً وبالغاً (ذكر/أنثى) على تدريب مهني أو تعليم عالٍ

تدريب ٣٠,٦١٣ موظفاً في القطاع التعليمي (ذكر/أنثى)

حصول ٨٦٧,٩٧٨ طفلاً (أولاد وفتيات في الفئة العمرية ٣-١٧ عاماً) على مستلزمات مدرسية، أو دعم بمنح نقدية

انشاء أو تجديد أو ترميم ٩١٧ منشأة تعليمية

التحليل

النصف الثاني من العام مع وزارة التربية والتعليم العالي، مع الالتزام بزيادة كبيرة في عدد الأطفال المسجلين في التعليم الرسمي، وتحسين جوانب متعلقة بجودة التعليم، وتنظيم فرص التعليم غير الرسمي كطريق إلى التعليم الرسمي.

وفي الأردن، عملت وزارة التعليم وشركاء الخطة 3RP في سياق خطة الاستجابة الأردنية للأزمة السورية التي تضمن الوصول المستدام إلى تعليم جيد وشامل للاجئين السوريين والأردنيين الضعفاء. وعمل قطاع التعليم في العراق تحت إشراف وزارة التعليم في منطقة كردستان

التعليم في وحدة الحالات الطارئة والهجرة في مديرية التعلم مدى الحياة؛ وذلك لوضع خارطة طريق لتعليم أطفال اللاجئين السوريين، واستمر شركاء الخطة 3RP في إجراء مناقشات حول إطار التعليم الرسمي وغير الرسمي للاجئين غير المسجلين في المدارس. وتعهدت وزارة التربية الوطنية بتبني نظام معلومات لإدارة تعليم الطلاب الأجانب (المعروف باسم "يوبيس")؛ لتتبع تسجيل تعلم الطلاب السوريين وإنجازاته، ولتحسين برامج الأولويات القائمة على أدلة. وفي لبنان، أطلقت تجربة ثانية طموحة مكررة لإستراتيجية "توفير التعليم لجميع الأطفال" في

على نحو يتماشى مع مبادرة "لا لضياح جبل" والتحول الإستراتيجي المتفق عليها في مؤتمر "دعم سوريا والمنطقة"، المنعقد في لندن في فبراير ٢٠١٦، كُثف شركاء الخطة 3RP في قطاع التعليم جهودهم حول ثلاثة أعمدة أساسية للنظام؛ وذلك لتعزيز وزيادة الوصول إلى فرص تعليمية متساوية، وتحسين جودة التعليم الرسمي وغير الرسمي في بيئة محمية.

وقد دعم شركاء الخطة 3RP في ٢٠١٦ تعزيز النظام والقيادة الوطنية للاستجابة التعليمية بعدة طرق. ففي تركيا، طورت وزارة التربية الوطنية



آليات حماية اجتماعية. ويوجد في تركيا الآن قيد الدراسة نظام التحويل النقدي المشروط للتعليم، الذي يقوم على النظام القومي الموجود؛ على أن يُنفذ في ٢٠١٧ لضمان حضور أطفال من أسر لاجئة ضعيفة. وفي العراق، حصلت أكثر من ١,٣٠٠ أسرة (اعتباراً من أكتوبر ٢٠١٦) على أموال نقدية للمساعدة في تعليمها، وقُدِّم الدعم إلى الأطفال الضعفاء (مع تركيز خاص على الأطفال ذوي الإعاقات) من خلال تقديم منح تعليمية، كما قُدِّمت أيضاً خدمات مساعدة في وسائل النقل في تركيا ولبنان والعراق.

وقد أثر نقص عدد المعلمين المؤهلين، وعدم دفع أجور المعلمين في تنفيذ البرنامج، لا سيما في إقليم كردستان العراق التي دعا فيها شركاء الخطة 3RP إلى الدفع المنتظم للمعلمين، وقُدِّموا حوافز إلى ٢١١ معلماً وموظفاً تعليمياً (في أكتوبر ٢٠١٦)؛ بينما حصل ١٣ ألف معلم سوري متطوع في تركيا على حوافز منتظمة (في ديسمبر ٢٠١٦). وفيما يتعلق بتحسين جودة التعليم النظامي وغير النظامي، دعم شركاء الخطة 3RP برامج تطوير المعلم لأكثر من ٣٠ ألف معلم وموظف تعليمي في المنطقة الفرعية، ويشمل ذلك وضع برنامج "تدريب المعلم" للمعلمين السوريين المتطوعين في تركيا وإقليم كردستان العراق، مما سوف يُمكنهم من الحصول على مؤهلات معترف بها رسمياً بعد إكمالهم برنامج التدريب. وفي الأردن، دعم شركاء الخطة 3RP وزارة التعليم لبدء برامج تدريب المعلمين في أثناء الخدمة. أما في مصر، فقد دعم الشركاء أنشطة "محو الأمية" للاستمرار في التطوير المهني للمعلمين، كما دعموا خدمات دعم التعلم من خلال التعليم الإصلاحي، والدعم المنزلي، والأنشطة الخارجية عن المناهج في جميع دول الخطة 3RP.

وفيما يتعلق بالتعليم غير النظامي، دعم شركاء الخطة 3RP استخداماً أطر رقابية للتعليم غير النظامي واللاتنظيمي كمسارين للتعليم النظامي. وهذه الفكرة حالياً قيد الدراسة في تركيا وإقليم كردستان العراق، بينما وُضع واعتمد إطار التعليم غير النظامي في لبنان في ٢٠١٦. وفي الأردن، أعد برنامج (التحاق) جديد في التعليم غير النظامي في سياق "عقد الأردن" للأطفال السوريين غير المسجلين في مدارس من الفئة العمرية ٩-١٢ عاماً. كما دعم شركاء الخطة 3RP استخدام التعليم غير النظامي لتوسيع نطاق فرص التعليم للأطفال والمراهقين غير المسجلين في مدارس، ومساعدتهم على إعادة الاندماج في التعليم النظامي عند الإمكان. وبذل الشركاء أيضاً جهوداً لزيادة فرص التعليم العالي للشباب عن طريق زيادة عدد المنح الدراسية والشراكات المدعومة، وخلق أو تنشيط التنسيق بين الأطراف المعنية ذات الصلة في الدول. وفي عام ٢٠١٦، أُتيحت ١٦,٦٣٢ منحة لمبادرة ألبرت آينشتاين الأكاديمية الألمانية لللاجئين من الشباب السوري.

وعُمِّمت الحماية بشكل مُنظم في الأنشطة التعليمية من خلال عدة أنشطة. ففي لبنان، ركزت مبادرة "توفير التعليم لجميع الأطفال" بشكل قوي على الوصول إلى الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة، وتعزيز وجود بيئات محمية، ووضع سياسة حماية للطفل في المدارس. وفي الأردن ومصر، دعا شركاء الخطة 3RP إلى إزالة كافة مُعوقات التعليم، ومنها تلك المعوقات المتعلقة بالتوثيق الرسمي، وساعدوا الأسر في الحصول على شهادات تسجيل. وفي مصر، كان تركيز شركاء الخطة 3RP كبيراً على تحسين التعليم الشامل في المدارس العامة، ودعم الأطفال الذين يعانون من صعوبات في التعلم؛ بينما تلقى المعلمون اللاجئون تدريباً في العراق على حماية الطفل، شمل إعداد آليات مرجعية داخل المدرسة والمخيمات، ووضع قواعد سلوكية مدرسية. كما عُمِّمت عناصر الحماية، ومنها الدعم النفسي الاجتماعي، وحماية الطفل، والنظام الإيجابي في برامج تدريب المعلمين في المنطقة الفرعية. وعمل الشركاء أيضاً بشكل وثيق مع الهيئات في إدارة الحالات مع الأخصائيين الاجتماعيين و/أو الإرشاد الطلابي. ومن أجل التغلب على الحواجز الاجتماعية الاقتصادية في التعليم، وخلق روح القدرة على مواجهة الأزمات لدى الأسر، عمل شركاء الخطة 3RP على وضع

بالعراق؛ من أجل خلق الجاهزية للحالات الطارئة، ووضع خطة لمواجهةها. وبُذلت الجهود في مصر والعراق لدعم اللامركزية، وتحسين الحوكمة في المدارس من خلال تحسين الإدارة المدرسية.

لقد عمل شركاء الخطة 3RP على التوسع الهائل في فرص الحصول على التعليم، والتسجيل في التعليم الرسمي، وانخفضت النسبة غير المسجلة في المدارس من ٤٥٪ في ديسمبر ٢٠١٥ إلى ٣٤٪ في ديسمبر ٢٠١٦. وفي نهاية عام ٢٠١٦، كان هناك ١,٦ مليون طفل سوري لاجئ في سن المدرسة (في الفئة العمرية ٥-١٧ عاماً) في الخمس دول المضيفة، أُتيحت لـ ١,١ مليون منهم الحصول على تعليم رسمي (٩١٩,٦٦٩)، أو غير رسمي (١٧٤,٧٤٢)؛ وشمل ذلك ما يزيد عن ٥,٢٠٠ طفل فلسطيني لاجئ من سوريا تم دعمهم بالتعليم الأساسي في لبنان، وحوالي ١,٤٠٠ في الأردن.

وكوسيلة للتنوعية، أُطلقت حملات "العودة إلى التعلم" بشكل واسع في جميع دول الخطة 3RP؛ بهدف التواصل مع الأسر والأطفال حول أهمية التعليم، وإخبارهم بجميع الخيارات المتنوعة المتاحة باستخدام طرق مبتكرة (منها وحدات المدارس المتنقلة في إقليم كردستان العراق)؛ وذلك للوصول إلى المستفيدين عبر وسائل الإعلام، مثل الإذاعة ووسائل التواصل الاجتماعي. وفي لبنان، شملت حملة "العودة إلى التعلم" أيضاً إدارة حالات على المستوى الأسري، وزادت استعدادات مديري المدارس العامة. وفي إقليم كردستان العراق التي تُقيم فيها الغالبية العظمى من اللاجئين السوريين، وُزعت مواد التعليم/التعلم الأساسية على كل من المعلمين والطلاب.

ولكن بقي عدم توفر أماكن للتعلم مشكلة قائمة، لا سيما في الأماكن ذات الكثافة العالية للاجئين. لذا، دعم شركاء الخطة 3RP التوسع في أماكن التعلم من خلال أكثر من ٣٠٠ مدرسة تعمل بنظام الفترتين في لبنان، وحوالي ١٩٨ مدرسة تعمل بنظام الفترتين في الأردن، كما أُنشئت أو جُددت أو رُمِّمت ٩١٧ منشأة تعليمية في جميع أنحاء المنطقة الفرعية؛ لسدّ الاحتياجات المتزايدة للطلاب، وأنشئ أيضاً ٥٠ فصلاً للتعليم في مرحلة الطفولة المبكرة في مصر، و٥٧٤ قاعة فصل في تركيا.

قُدِّم هذا القطاع المساعدة إلى

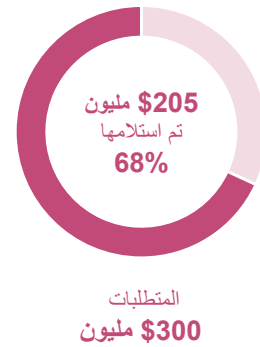
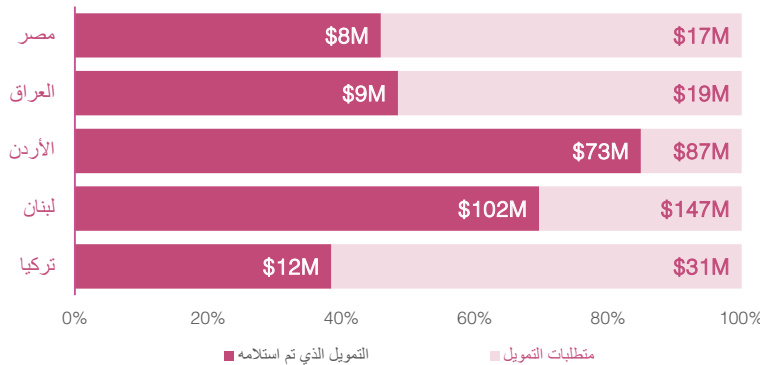
١,١٥٥,٣١٠

فرداً في عام ٢٠١٦

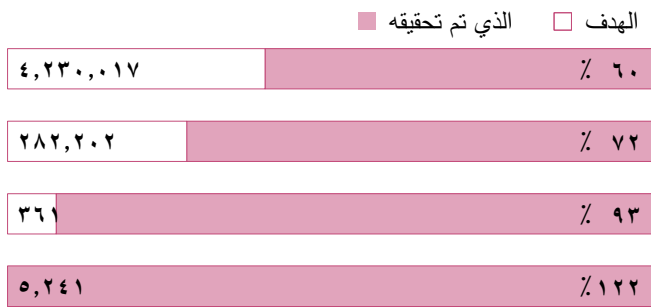
^٢ يُجرى اختبار نهائي بعد التدريب، ويحصل المعلمون على شهادة.

الصحة والتغذية

التمويل



الإنجازات



٢,٥٤٩,٦٢٥ استشارة في خدمات الرعاية الصحية الأساسية تم تنفيذها

٢٠٤,١٨٦ مريضاً إلى خدمات رعاية صحية من المرتبة الثانية أو الثالثة

حصول ٣٣٤ منشأة صحية على دعم

تلقي ٦,٣٨٩ موظفاً في قطاع الرعاية الصحية تدريباً

التحليل

وفي لبنان، أنشئت لجنة توجيهية قومية للاستجابة الصحية للاجئين منذ عام ٢٠١٥ تحت إشراف مدير عام وزارة الصحة العامة. وقد أعارت الأمم المتحدة في لبنان أيضاً موظفين إلى وزارة الصحة العامة؛ لضمان الاستجابة الكافية وفي الوقت المناسب لاحتياجات اللاجئين السوريين. وعمل شركاء القطاع الصحي في تركيا مع وزارة الصحة في عام ٢٠١٦ لصياغة تشريع جديد يُرخّص للموظفين السوريين في القطاع الصحي تقديم علاج طبي للاجئين السوريين في تركيا تحت إشراف وزارة الصحة.

وفي العراق، اتخذ شركاء القطاع الصحي نهجاً محدداً مسبقاً للاستبعاد التدريجي لتسليم مراكز رعاية صحية أولية في مخيمات اللاجئين إلى مديريات الصحة المعنية. وتبع ذلك بناء قدرات القوة العاملة في القطاع الصحي الوطني على تقديم الخدمات الصحية، وإدارة سلسلة الإمداد

وفي جميع دول الخطة 3RP، عمل الشركاء على دعم القيادة الوطنية من خلال تعزيز قدرة وزارة الصحة على المستويات القومية والإقليمية والمحلية على التكيف مع ارتفاع عدد حالات اللاجئين السوريين. وأصبحت الأنشطة المتنوعة ما بين مراقبة الأمراض وحملات التطعيم إلى تقديم الرعاية الصحية الأولية وأنظمة المعلومات الصحية، والتي كانت جميعاً تحت إشراف الهيئات القومية، أكثر قدرة على ضمان الرعاية الصحية للاجئين السوريين في ٢٠١٦. ووضعت الوكالات الإنسانية والتطويرية أنظمة قومية على رأس أولويات استجابتها، وفي الوقت نفسه تقديم خدمات مباشرة إلى اللاجئين السوريين الأكثر ضعفاً. كما قُدمت خدمات الرعاية الصحية الأولية أيضاً إلى لاجئين فلسطينيين من سوريا، وقُدّم دعم مالي إلى خدمات الرعاية الصحية من المرتبة الثانية أو الثالثة عن طريق تمويل الخطة 3RP.

بقي الطلب على الخدمات الصحية في جميع أنحاء المنطقة من اللاجئين والأعضاء الأكثر ضعفاً في المجتمعات المضيفة في عام ٢٠١٦ يُرهق البنية التحتية الصحية العامة، كما استمرت الخدمات الصحية المتعلقة بالإنجاب والأمومة والأطفال (وكذلك التطعيم)، ومراقبة الأمراض المعدية، والرعاية الصحية النفسية، وإدارة الأمراض غير المعدية، والخدمات الغذائية، والرعاية الصحية البيئية، ورعاية الإصابات والحروق ضمن الاحتياجات ذات الأولوية في الدول المتضررة من أزمة اللاجئين السوريين. وكي يمكن الوفاء بهذه الاحتياجات الإنسانية الهائلة بطريقة تُعزّز في الوقت ذاته قدرة اللاجئين والمجتمعات المضيفة والبنية التحتية للصحة العامة على مواجهة الأزمات، بقي هناك تأكيد كبير على تعزيز الأنظمة الصحية الوطنية لمواجهة الطلب المتزايد على تقديم الخدمة.



الحوامل، وغير ذلك من الفئات الضعيفة، ومنهم كبار السن، والنساء في السن الإنجابية، والأطفال. ويُقدّم الرعاية الآن في تركيا مُقدّمو الرعاية الصحية السورية إلى اللاجئين السوريين، أو عن طريق استخدام مترجمين طبيين، مع التأكيد على قدرة المرضى بشكل أكثر فاعلية على المشاركة في القرارات المتخذة بشأن رعايتهم.

ولقد عمل شركاء القطاع الصحي أيضاً في جميع أنحاء المنطقة على ضمان حصول الفئات الضعيفة على الخدمات الأساسية من خلال تعزيز الأنظمة المرجعية، ونشر التوعية بين اللاجئين في المناطق الحضرية عن توفر الخدمات الصحية الأساسية، وإتاحة الخدمات لكبار السن وذوي الإعاقات. كما تم إشراك المستفيدين من نظام الرعاية الصحية في آليات التغذية الراجعة ورضا العملاء؛ لضمان وجود قنوات لتوصيل الشكاوى و/أو الاحتياجات التي يلزم أن تعلم بها وتتظر فيها الهيئات الصحية. وفي لبنان، أجرى شركاء المنظمات الإنسانية اجتماعات شهرية على المستوى الإقليمي، وأنشؤوا شبكات تواصل مع اللاجئين عبر خدمة الرسائل النصية القصيرة، ومن خلال موظفين مجتمعين عُيّنوا للتواصل مع اللاجئين.

ومن شركاء القطاع الصحي: الحكومات القومية، والوكالات الإنسانية والتطويرية، والمنظمات المجتمعية، ونقابات العاملين بالرعاية الصحية، والقطاع الخاص. وتعمل مجموعات العمل بالقطاع الصحي بقيادة المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ومنظمة الصحة العالمية بنشاط في جميع الدول الخمس المتضررة.

المحليين، ودمج مُقدّمي الرعاية الصحية من اللاجئين، عند الإمكان، في تقديم الخدمة.

كما استُخدمت حزم رعاية صحية خاصة، شملت الصحة الإنجابية، والإدارة العلاجية لحالات الاغتصاب، والرعاية الصحية للأمهات والأطفال، بما في ذلك التطعيمات الأساسية والأنشطة الغذائية التكميلية، ودعم الصحة النفسية والدعم النفسي الاجتماعي في جميع دول الخطة 3RP؛ لضمان الوفاء باحتياجات مجموعات السكان المختلفة، ومنهم الأطفال والشباب. وفي لبنان، وُضعت إستراتيجية صحة نفسية للسجون، وإستراتيجية قومية مشتركة بين القطاعات لتعاطي المخدرات في عام ٢٠١٦، بعد وضع إستراتيجية قومية للصحة النفسية في ٢٠١٥ شملت مكوّنات خاصة باللاجئين والناجين من التعذيب. أما في مصر، فنظرًا لارتفاع عدد اللاجئين، عيّنت الوكالات مراكز تنسيق من مجتمعات مختلفة من اللاجئين السوريين؛ للتنسيق بين الهيئات الصحية القومية واللاجئين، مع ضمان معرفة المجتمعات المضيفة واللاجئين السوريين بالخدمات الصحية المتاحة لهم.

ويوجد في العراق خدمات طبية متنقلة لمن يجدون صعوبة في دخول المنشآت الصحية، وكذلك خدمات نقل و/أو إسعاف في مخيمات الأشخاص المصابين الذين يعانون من أمراض مزمنة، والنساء

وجودة الرعاية. وتدعم منظمة الصحة العالمية، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) أيضاً الهيئات الصحية القومية لاستخدام ومراقبة الإرشادات الصحية القومية في بيئات المخيمات في جميع أنحاء الدولة، مع تغيير سياسة الوكالات من التسليم المباشر للخدمة إلى أدوار داعمة للبنية التحتية الصحية العامة. وفي مصر، قدّم شركاء القطاع الصحي ما يزيد عن ١,٨٠٠ مُقدّم للرعاية الصحية القومية في المحافظات الست التي تضم أعلى نسبة كثافة من اللاجئين السوريين. وركز التدريب على طب الطوارئ وإدارة الأزمات، وتقليل المخاطر، ومراقبة الأمراض، والتحليل المختبري، ودمج الصحة النفسية والأمراض المزمنة في الرعاية الصحية الأولية.

وتوفرت منشآت صحية في جميع أنحاء المنطقة لكل من المجتمعات المضيفة والمستفيدين اللاجئين. ويوجد في تركيا ٥٠٠ وحدة صحية مهاجرة يعمل بها مُقدّمو رعاية صحية من السوريين، ولكن تحت إشراف مديريات الصحة الإقليمية العامة. وقد ركزت مبادرات تعزيز الإمكانات على زيادة قدرة مُقدّمي الرعاية الصحية



المفوضية/مصر/سكوت نيلسون

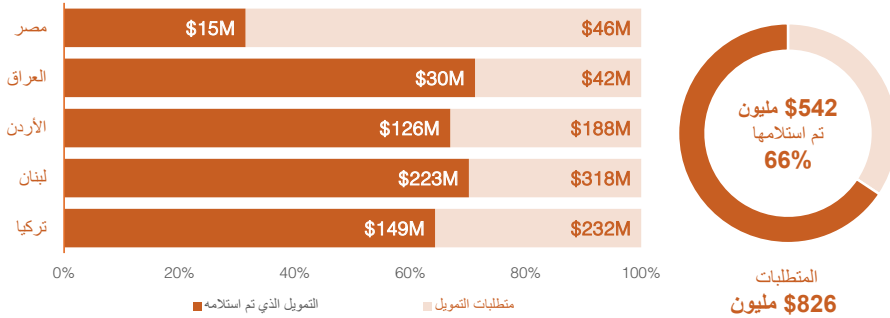
قدّم هذا القطاع المساعدة إلى

٢,٥٥٦,٠٠٠

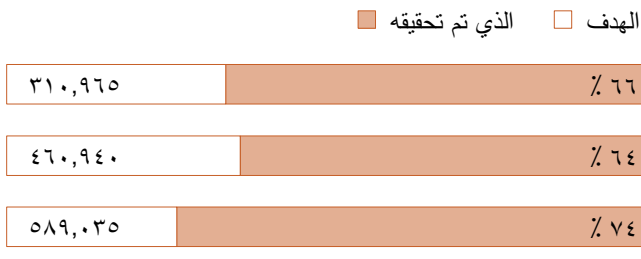
فرداً في عام ٢٠١٦

الإحتياجات الأساسية

التمويل



الإنجازات



حصل ٢٠٥,٧٩٧ من الأسر المعيشية على مواد الإغاثة الأساسية العينية

تلقي ٢٩٤,٩٥١ من الأسر المعيشية مساعدة مالية غير محدودة، أو في قطاعات محددة، أو في حالات الطوارئ

تلقي ٤٣٤,٤٤٩ من الأسر المعيشية دعماً موسميًا من خلال المساعدات المالية أو العينية

التحليل

التعليم الرسمي)، مع رؤية تهدف إلى التوعية والتخطيط طويل الأجل، ومراعاة احتياجات كافة المجتمعات المحلية.

وقد أشار "بحث أوضاع اللاجئين السوريين في مصر"، الذي أتمّ تقييم ٢٣,٢٩٧ أسرة، إلى أن ٩٥% على الأقل من اللاجئين السوريين يعانون من ضعف شديد. وقد نُشرت النتائج في إبريل ٢٠١٦، وكانت النتائج مُستندة إلى البيانات التي جُمعت من حوالي ٨٠% من مجموع اللاجئين السوريين. ولتقييم ضعف اللاجئين السوريين، يقيس الإطار التحليلي الآن مدى الرخاء من خلال نموذج اقتصادي قياسي يتنبأ بالنفقات الشهرية لكل أسرة على جِدّة. وسوف يواصل القطاع إجراء التقييمات على أساس دوري؛ لضمان أن تبقى البيانات وما يتعلق بها من تحديد لأهلية محدّثة ووثيقة الصلة.

وفي جميع أنحاء المنطقة، واصل القطاع تصميم مختلف الاستجابات على المستوى القطري لتمكين أسر اللاجئين من تلبية احتياجاتها، من

تحت خط الفقر بقيت ٧١%. وأكثر من نصف الأسر اللاجئة لديها نصيب للفرد من الإنفاق الإجمالي يصل إلى أقل من "الحَد الأدنى من الإنفاق لضمان البقاء"، وهو معيار لقياس العناصر التي تُعدّ أساسية لبقاء الأسرة.

وأجريت دراسات الملامح الحضرية في العراق بدعم من الدائرة المشتركة المعنية بتصنيف بيانات النازحين داخليًا، والسلطات الحكومية، ووكالات الأمم المتحدة. وهدفت الدراسات إلى توفير تقييم بحسب المناطق لآثار النزوح على المجتمعات الثلاثة (مجتمع اللاجئين، ومجتمع النازحين داخليًا، والمجتمعات المضيفة) من خمسة جوانب: المساحات الحضرية، والتماسك الاجتماعي، والعمالة، والوضع المالي للأسر، والتعليم والتحديات التي تعوق العودة إلى الوطن. وشملت التوصيات مجموعة كبيرة من الأنشطة (بدءًا من تخفيف الإجراءات الإدارية المتعلقة بالنازحين حتى وضع برامج انتقالية للطلبة النازحين الراغبين في الالتحاق بالمدارس بعد مرور فترة من الزمن على انقطاعهم عن

خلال عام ٢٠١٦، أجرى قطاع الاحتياجات الأساسية مزيدًا من التحسينات على طرق تقييم الاحتياجات الأساسية للاجئين السوريين والمستضعفين في المجتمعات المضيفة، وطرق الاستجابة لها. وقد تم ذلك من خلال عمليات تقييم الاحتياجات ذات الصلة في قطاعات متعددة على المستوى القطري، بينما استمرّ التركيز على إجراء التحليلات لمعدلات الفقر بناءً على النهج والنماذج المتعلقة بالفقر الذي يعتمد على قياسات نقدية.

وفي لبنان، أظهرت الدراسة السنوية "تقييم جوانب الضعف لدى اللاجئين السوريين"، التي أُجريت بالاشتراك مع المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين واليونيسيف وبرنامج الأغذية العالمي، أن اللاجئين السوريين ما زالوا ضعفاء للغاية بعد قضائهم سنوات عدة في البلد. وبفضل تقديم المساعدات التي تشتد الحاجة إليها، توقف الانخفاض الحاد في الفقر، الذي كان ملحوظًا خلال العامين ٢٠١٤ و٢٠١٥؛ غير أن حصة الأسر التي تعيش



إلى مراكز الاتصال والتواصل؛ من أجل نشر المعلومات وتلقي الشكاوى على نحو أفضل، وتمكين الاتصالات ثنائية الجانب على نطاق أوسع. على سبيل المثال، من أساليب الحماية والتأمين المعمول بها في مصر نشر المعلومات الموثوقة، والآلية الفعالة لتلقي الشكاوى، التي خدمت ٦٣,١١٧ فرداً خلال عام ٢٠١٦ من خلال خط المعلومات.

واستجاب القطاع مرة أخرى طوال أشهر الشتاء، عندما أصابت العواصف الثلجية والأمطار الغزيرة منطقة الشرق الأوسط، مما تسبب في المزيد من الصعوبات لملايين اللاجئين. ففي تركيا والعراق، غطت الثلوج الكثيفة أجزاء كثيرة من البلاد، وكانت درجات الحرارة منخفضة عن درجة التجمد. وفي لبنان، أصابت العواصف الثلجية المدن المرتفعة بمنطقة سهل البقاع، وشمال لبنان. ووزع الدعم طوال أشهر الشتاء في البلدان الخمسة، وشمل المساعدات النقدية والعينية.

كما كان الدعم المقدم إلى البلديات من خلال توفير الخدمات الأساسية ضمن أولى أولويات القطاع. على سبيل المثال، في تركيا، أضيفت بعض التحسينات إلى مجال إدارة النفايات من خلال توفير محطات لنقل النفايات، مما أدى إلى تيسير جمع النفايات ونقلها وإعادة تدويرها. ونتيجة لذلك، استفاد أكثر من ١١٢,٥٦٠ فرداً من اللاجئين ومن أفراد المجتمعات المضيفة من التحسينات التي أدت إلى زيادة فرص الحصول على الخدمات الأساسية. وأيضاً، انخفض حجم النفايات التي تصل إلى مدافن القمامة بمعدل يفوق ٧,٢٠٠ طن سنوياً نتيجة إعادة تدوير النفايات.

وبالإضافة إلى ذلك، تم توفير ما يقرب من ١,٥٠٠ حاوية للنفايات الصلبة بسعة ٧٧٠ لتراً لكل ستة مخيمات من المخيمات الواقعة في جنوب شرق تركيا.

قدم هذا القطاع المساعدة إلى

٢,١٧٢,٢٥٠

فرداً في عام ٢٠١٦

داخل كل بلد لتمكين شركاء الخطة 3RP من تقديم المساعدة النقدية بشكل مباشر ومُتسارٍ في إطار الاستجابة المباشرة والوفاء بالالتزامات الواردة في "الصفقة الكبرى". على سبيل المثال، في لبنان، صُمم نظام "البطاقة المشتركة" واعتمد بالتعاون مع الاتحاد النقدي اللبناني، والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، واليونيسيف، وبرنامج الأغذية العالمي بحلول نهاية عام ٢٠١٦. وهذا النظام محطة هامة في الطريق نحو تكامل أفضل في تقديم المساعدة النقدية، وتحقيق الإنجاز المرغوب فيه من "الصفقة الكبرى".

وفي الأردن، واصل قطاع الاحتياجات الأساسية الابتعاد عن النهج التقليدية للمساعدة الإنسانية، وسار نحو اتباع نهج أكثر معاصرة، وذات منهجية، وقائمة على السوق؛ من أجل تحقيق الاعتماد على الذات حيثما كان ذلك ممكناً. ومن أفضل الأمثلة على ذلك البرمجة القائمة على النقد، والتي دعمت الاكتفاء الذاتي، وعززت أوجه التعاون بين الوكالات. وتلقى أكثر من ٤٠٦,٧٦٢ فرداً مساعدات نقدية متعددة الأغراض. وقد لوحظ استخدام التكنولوجيا الجديدة في التحويلات النقدية من خلال استخدام المرافق النقدية المشتركة، مع أساليب توزيع أخرى للمبالغ النقدية. وتمكن الشركاء من تقديم مساعدة معززة لتهيئة المنازل لمقاومة برد الشتاء، وقد شملت التبرعات النقدية والعينية، وصيانة الملاجئ.

وفي الوقت نفسه، عزز القطاع جهوده في جميع أنحاء المنطقة من أجل تأمين ورعاية المتضررين، من خلال زيادة فرص الوصول

خلال تيسير الحصول على الحد الأدنى من شبكة الأمان الفورية. وفي عام ٢٠١٦، واصل القطاع إعطاء الأولوية للمنح النقدية المتعددة الأغراض. وقد سمحت المتابعة المستمرة للقطاع بإنشاء مجموعة متزايدة من الأدلة على أن المنح النقدية يمكن أن تكون أكثر فعالية من حيث التكلفة والوقت، وأن تُقدم على نطاق واسع، مع ضمان الحماية من خلال تسجيل المجتمعات المتضررة، وتوفير الضمانات لها. وتم الوصول إلى أكثر من ٧٥٠,٠٠٠ لاجئ سوري يعيشون في المناطق الحضرية وشبه الحضرية في تركيا من خلال مجموعة من برامج المساعدة النقدية التي نُفذت خلال عام ٢٠١٦، ومن بينها البرنامج المستمر لتهيئة المنازل لمقاومة برد الشتاء، القائم على المبالغ النقدية، والذي نُفذ بدءاً من نوفمبر ٢٠١٦ وما بعده؛ من أجل مساعدة الأسر الضعيفة على تحمل التكاليف المتزايدة المتكبدة خلال فصل الشتاء.

وفي ديسمبر ٢٠١٦، تلقت أول ٥٨٩ أسرة من الأسر المؤهلة للحصول على مساعدات نقدية متعددة الأغراض، في إطار برنامج مشروع شبكة الأمان الاجتماعي في حالات الطوارئ، بطاقتها النقدية والمبالغ الأولى الخاصة بها.

وواصل القطاع العمل على إيجاد آليات نقل مشتركة

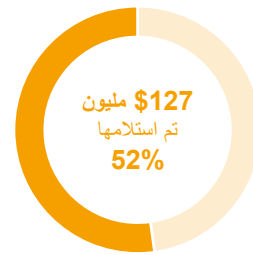
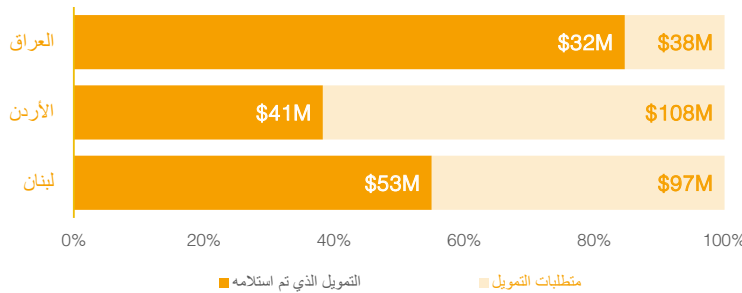


المفوضية/الأردن/جاريد ج. كوهلر

المأوى



التمويل



المطلوبات
\$243 مليون

الإنجازات

٤٤,٥٣٧	٨٥ %
٢٤٤,٩٩٥	٢٨ %

حصول ٣٧,٩١٩ من الأسر المعيشية في المخيمات على مساعدة متعلقة بالمأوى وتحسيناته
حصول ٦٩,١٧٧ من الأسر المعيشية خارج المخيمات على مساعدة متعلقة بالمأوى وتحسيناته

التحليل

داخل المخيم في عام ٢٠١٦، وذلك قبل مشاريع البنية التحتية الحالية، مثل: شبكات الصرف الصحي، وإمدادات المياه، وشبكات الطرق والكهرباء. وتشمل نتائج المشروع تنفيذ نظام يحدد عنواناً لكل أسرة، بالإضافة إلى رسم خرائط تحدد تلك العناوين.

وأصبح المجلس النرويجي للاجئين في الأردن شريكاً "إطار تقييم الضعف" في أوائل عام ٢٠١٦، من أجل استخدام هذا الإطار لاستكمال نظام المجلس النرويجي للاجئين الخاص بتقدير الضعف، بالإضافة إلى دعم جمع البيانات متعددة القطاعات على أساس منهجية موحدة. ونتيجةً للتكامل الذي حصل عليه المجلس النرويجي للاجئين، تمكن المجلس من فهم نقاط ضعف اللاجئين السوريين في المناطق الحضرية بصورة أفضل، كما أنه تمكن من اختيار المستفيدين بطريقة مبسطة، ومن استهداف أنشطة المبالغ النقدية الخاصة بالإيجارات. وشملت القائمة النهائية الأسر التي بلغت الحد الأعلى للدّين عن الفرد الواحد ولم يكن لديها أي نوع من أنواع عقود الإيجار. وعلى الرغم من أن الأسر التي تعيش في مساكن متدنية أو دون

مقاولي الإنشاءات الأردنيين إنشاء ١٤ وحدة نموذجية في أربعة مواقع مختلفة. وعقب البداية الناجحة للمشروع التجريبي الأول في مدينة الرمثا، أعرب ما يقرب من ٩٠٠ مواطن عن اهتمامهم بالمشاركة في البرنامج.

وواصل القطاع أيضاً تعزيز جهوده المتعلقة بإعادة التأهيل، والتي تهدف إلى تحسين الهياكل الأساسية للمخيمات، وتحسين الملاجئ، مما يساهم في توفير معيشة مستدامة. وبقي تركيب أنظمة كفاءة الطاقة يأتي ضمن الأولويات خلال عام ٢٠١٦ من أجل تخفيف أثر ارتفاع أسعار الطاقة ونقص الطاقة. ومنذ تأسس القطاع في عام ٢٠١٢، مرّ أكثر من ٤٠٠,٠٠٠ لاجئ بمخيم الزعتري. ويستوعب المخيم حالياً حوالي ٨٠,٠٠٠ لاجئ (١٣,٥٠٠ أسرة) يقيمون في ١٢ مقاطعة. ومن أجل تحسين البنية التحتية للمخيمات وتحسين مأوى اللاجئين، واصل القطاع في عام ٢٠١٦ اتباع النظام الشبكي من أجل توضيح الهيكل الأساسي وما يتعلق باستخدام الأراضي، وتسهيل التواصل داخل المجتمع؛ لتعزيز القيم المجتمعية الأساسية. وقد نُفذت خطة إعادة هيكلة جميع المستوطنات

نجح القطاع في تنفيذ مجموعة من التدخلات في عام ٢٠١٦، استهدفت احتياجات المأوى للاجئين الذين يعيشون في المخيمات والمناطق الحضرية في جميع أنحاء المنطقة. وعلى النحو المبين في أهداف القطاع، شملت هذه المشاريع أنشطة عدة منها: (١) ضخ مبالغ نقدية تستهدف التأجير لصالح اللاجئين السوريين الأكثر ضعفاً وأفراد من المجتمعات المضيفة، و (٢) دعم استكمال الوحدات السكنية غير المكتملة، و (٣) تحسين الوحدات السكنية التي تُعدّ دون المستوى المطلوب في المناطق الحضرية والريفية، و (٤) إصلاح الهياكل الأساسية للمخيمات، وتحسين المأوى في المخيمات.

وفي الأردن، قام برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (ممثل الأمم المتحدة)، بالتعاون مع وزارة الأشغال العامة والإسكان، بتنفيذ المرحلة الأولى من برنامج "الإسكان الميسور" في الأردن، الذي يُموّل القطاع الخاص؛ لتوفير مساكن بأسعار معقولة لأصحاب الدخل المتوسط من الأردنيين كمالكين، وللاجئين السوريين المستضعفين والأسر الأردنية كمستأجرين. وقد أكملت نقابة



والتجمعات، والمناطق المجاورة عالية الكثافة السكانية). وشملت المساعدات الإنسانية الاحتياجات السكنية في جميع الأماكن بطريقة مناسبة للسكن، مع بذل جهود تحقيق الاستقرار التي هدفت إلى تحسين ظروف منطقة المساكن. وباستخدام منهج شمولي متعدد القطاعات، ساعد التنسيق والتعاون بين جميع الأطراف المعنية على تحسين الظروف المعيشية المادية المتدهورة، لا سيما فيما يتعلق بالمأوى والبنية التحتية، كما كان لتجديد المساكن تأثير إضافي على الاستقرار الاجتماعي في كل من المجتمعات المضيفة، والأشخاص النازحين المستفيدين.

وفي لبنان، بدأ القطاع الإسكاني في تنفيذ عمليات تجديد للمناطق المجاورة بالتنسيق مع قطاعات أخرى كالصحة والتعليم وحماية الطفل، وبشكل خاص الاستقرار الاجتماعي والطاقة والماء. وسعى القطاع الإسكاني أيضاً إلى تعزيز التفاعل بين المؤسسات اللبنانية والشركاء الدوليين في دعم المساكن، حيث سيكون للمؤسسات اللبنانية دور متزايد الأهمية في الاستجابة لأزمة اللاجئين في السنوات القادمة (خطة ٢٠١٧-٢٠٢٠).

وفي العراق، أنشئت وشُغلت وحدات سكنية خلال عام ٢٠١٦ (مُزوَّدة ببلاط خرساني ومطبخ، ومرحاض عائلي، ومكان للاستحمام)، وسيكون بمقدور ٦٦٪ من السكان اللاجئين في المخيمات الحصول على مسكن مُجدّد بعد إكمال الإنشاء المستمر والمخطط له. ويشير المأوى المُجدّد إلى إنشاء مسكن مُكوّن من غرفة إلى غرفتين على بلاط خرساني، وبحوائط خرسانية، وسقف بألواح مشوة بمادة عازلة.

السوريين النازحين المُعرّضين لخطر الطرد أو فسخ عقود الإيجار. واستُبدلت قيمة عمليات الترميم بمساكن مجانية أو بإيجار مُخفّف في فترة زمنية محددة؛ بضمان اتفاقيات مُتوافقة مع قانون الإيجار اللبناني.

كما قُدّم الدعم أيضاً للعدد المتزايد للسوريين النازحين القاطنين في مساكن شديدة الازدحام في لبنان من خلال: (أ) ترميم وتجديد المساكن عن طريق اتخاذ تدابير لتحسين الخصوصية (منها قسم خاص للوحدات السكنية يتناول هذه المشكلات)، وتحسين المساكن لتحقيق الحد الأدنى من المعايير، و(ب) "المبالغ النقدية المشروطة للإيجار، والتي تساعد الأسر الأكثر ضعفاً التي تعيش في شقق شديدة الازدحام، و/أو المُعرّضة للتهديد بالإخلاء، من خلال توفير قيمة شقّة كافية في الحجم، ونموزجية. ويُدفع جزء من الإيجار مُباشرةً إلى مالك المنزل لفترة زمنية قصيرة ومحدودة؛ لتمكين السكان من سدّ الفجوة المالية حتى إيجاد مسكن نموذجي بسعر معقول.

وقد حققت الأنشطة في لبنان توازناً بين المساعدة الإنسانية وجهود تحقيق الاستقرار في جميع أنحاء المنطقة في البيئات الحضرية. وركّز بعض هذه الأنشطة على المأوى نفسه، وركّز البعض الآخر على تحسين المناطق المحيطة بالمأوى، وكذلك على تحقيق التوازن بين الأنواع المختلفة للمستوطنات (المستوطنات غير الرسمية،

المستوى أو غير رسمية لم تكن أنشطة المبالغ النقدية الخاصة بالإيجارات تستهدفها (نظراً لعدم وجود الاعتبارات الخاصة بالتضرر)، فإنها كانت ضمن أنواع أخرى من الأنشطة التي عمّدت إلى ضمان تأمين حيازة عقارية، وضمان سلامة اللاجئين في شكل إعادة تأهيل و/أو تجديد.

وقد اتخذت المشاركة البّناء أشكالاً متنوعة. ففي لبنان، دعم الشركاء ذوو العلاقات ثنائية الجانب إنشاء مشاريع تشارك بشكل فعال مع القطاع الخاص في مجالي الإسكان والعمل. وشملت هذه المشاريع مشروعاً مدته عامان لترميم وتحسين مساكن اللاجئين بطرق تُفيد اللاجئين ومُلاك المساكن.

كما زاد القطاع الإسكاني في لبنان تركيزه على الترميم والتجديد الشامل، لا سيما البنايات المسكونة، وأيضاً البنايات غير المسكونة مثل: المنازل غير المكتملة، والمرائب، ومواقع العمل، والمباني الأخرى؛ لزيادة توفير مساكن كافية وبسعر معقول. وقد نُفّذ ذلك بهدف تحسين الظروف المعيشية، وزيادة الأمان في أماكن سكن



المفوضية/العراق/أو.زادنوف

قُدّم هذا القطاع المساعدة إلى

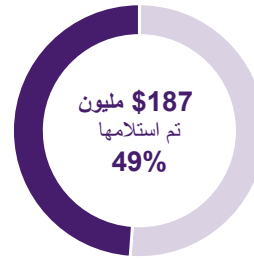
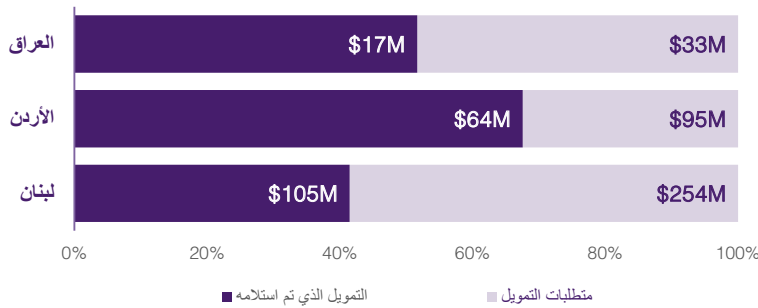
٥٣٥,٥٠٠

فرداً في عام ٢٠١٦



المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية

التمويل



المتطلبات
\$382 مليون

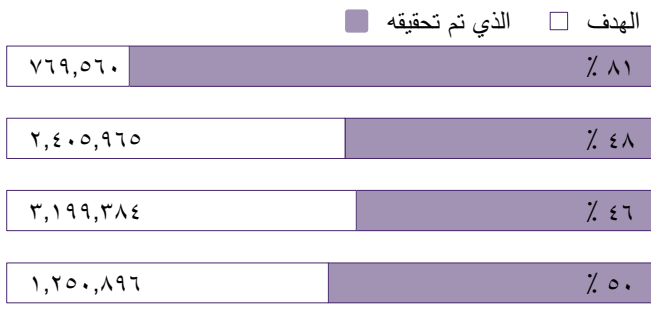
الإنجازات

استفاد ٦٢٣,٩٧٤ فرداً من كمية كافية من المياه الآمنة

استفاد ١,١٤٩,٨٥٩ فرداً من الإمكانية المحسنة للحصول على كمية كافية من المياه الآمنة

وصول ١,٤٧٣,٤٩٨ مستفيداً إلى مرافق وخدمات صرف صحي مناسبة

حضور ٦٣٠,٢٢٩ مستفيداً دورات عن تحسين خدمات النظافة



التحليل

المكلف بالشاحنات للأسر المتضررة من الإمداد غير المنتظم للمياه.

وبدأ شركاء القطاع في الأردن في العمل ضمن إطار أنشطة أساسية لتعزيز القدرة على مواجهة الأزمات، شملت شبكات معالجة المياه وتخزينها وتوزيعها، وأنظمة الصرف الصحي، ومرافق معالجة مياه الصرف الصحي. وفي لبنان، تم الانتهاء من وضع إستراتيجية في ٢٠١٧ تُسهّل تركيب أنظمة متعددة المراحل لمعالجة مياه الصرف الصحي في المستوطنات غير الرسمية. وقد وُجّه التمويل الكلي المستلم إلى التحسينات المستدامة لخدمات المياه ومياه الصرف الصحي، والمخلفات الصلبة التي تستهدف المجتمعات المضيفة التي تضم أكبر عدد من اللبنانيين الفقراء واللاجئين؛ بهدف تقليل التوترات الاجتماعية.

وقد حدثت نقلة نوعية كبيرة خلال عام ٢٠١٦ في تعزيز الشراكة مع المؤسسات الحكومية. ففي العراق، رغم النزوح الداخلي واسع المدى

مع التركيز بشكل خاص على المحور الأول. ويمثل المستفيدون من خدمات قطاع المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية بصفة عامة في المخيمات والمساكن والمستوطنات غير الرسمية ٤١٪ من العدد الإجمالي الذي تم الوصول إليه مقابل ٥٩٪ للمستفيدين في المجتمعات المضيفة.

وبدأ القطاع في العمل ضمن إطار أنشطة تعزيز القدرة على مواجهة الأزمات داخل المخيمات والمساكن والمستوطنات غير الرسمية في جميع الدول الثلاث. ففي العراق، تم الانتهاء من إنشاء أنظمة مستدامة لإمداد المياه في أربعة مخيمات تتنوع بين شبكات توزيع المياه ووحدات محلية المياه، والمراحيض، ومرافق الاستحمام على المستوى الأسري في جميع المخيمات تقريباً. وقد كان مخيم دوميز في محافظة دهوك العراقية، وتحسينات شبكة المياه، وكذلك زيادة السعة التخزينية، جنباً إلى جنب مع التعبئة المجتمعية مقابل شبكات المياه غير القانونية، سبباً في تقليل الحاجة إلى نقل المياه التكميلية

يسعى قطاع المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية إلى إتاحة الحصول على مياه الشرب والصرف الصحي، بالإضافة إلى تحسين ممارسات النظافة للاجئين السوريين والمجتمعات المضيفة في جميع الدول التي تستضيف اللاجئين السوريين في المنطقة. وبمستوى تمويل أقل من ٥٠٪ خلال عام ٢٠١٦، استطاع قطاع المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية تحقيق حوالي ٥٠٪ من الأهداف (وقد شمل ١٠٠٪ من الأهداف في المخيمات)، ويمثل ذلك إنجازاً في ضوء مستويات التمويل.

وعلى نحو يتماشى مع الخطة 3RP، استُخدمت قطاعات المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية في العراق والأردن ولبنان منهجاً ذا محورين: المحور الأول للاستجابة تمثل في خدمات المياه والصرف الصحي، والنظافة المستدامة والموسعة في المخيمات والمستوطنات غير الرسمية. أما المحور الثاني، فركّز على تعزيز قدرة المجتمعات المضيفة والمؤسسات القومية على مواجهة الأزمات،



المياه بشكل أفضل، واستُخدمت أيضاً التقنيات الحديثة لمراقبة استخراج المياه الجوفية من أجل المحافظة على خزانات المياه الجوفية بشكل أفضل.

واستُخدمت التكنولوجيا الرقمية في لبنان أيضاً لإدارة عمليات نقل المياه بالشاحنات، وعمليات تطهير المياه بشكل أفضل، وكذلك لمراقبة وتشجيع الفرز المنزلي للمخلفات الصلبة المحلية. ونُظمت شركات مع مؤسسات أكاديمية، على سبيل المثال؛ لإجراء تدريب على تحسين النظافة والتعبئة المجتمعية والتواصل مع الأطفال. كما استخدم الشركاء "أداة مراقبة المخيمات الصحية" التي تُعدّ منهجاً تشاركياً في مراقبة تأثير أنشطة النظافة، وتوفير تغذية راجعة هامة لتعديل البرامج المستخدمة.

وبقيت المسؤولية عن الأشخاص المتضررين هي الأمر الأهم في الاستجابة المقدمة من قطاع المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية في عام ٢٠١٦. وفي العراق، تطلب ذلك إجراء مناقشات مع السكان اللاجئين في المخيمات والمساكن في عمليات صنع القرار، كما تطلب أيضاً إشراك اللاجئين في لجان المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية ليمثلوا المجموعات المستفيدة، وإدارة الموارد، أو إعطائهم الوسيلة (مثل التدريب على العمليات والصيانة) للمشاركة في تقديم الخدمات وتولي مسؤولية إدارة وتقديم خدمات على المستوى المجتمعي. كما استُخدمت بعض آليات الحصول على التعليقات والملاحظات (مثل: المناقشات الجماعية، وإجراء حوار بين الشركاء ولجان المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية). وفي لبنان، استُشير المتضررون بشأن التقييم والتصميم والمراقبة من خلال لجان المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية، واللجان الجماعية لإدارة المواقع، وقائد المجتمع "الشاويش"، والمناقشات الجماعية، وممثلي البلديات. واستُخدمت آليات الإحالة الشاملة لعدة قطاعات لضمان المعالجة السريعة للمشكلات الهامة المتعلقة بالنظافة، والتي لها تأثير في الأسر. كما حرص الشركاء على وجود خدمات الخطوط الساخنة للمستفيدين في مجالات مسؤولياتهم. وأدت هذه الجهود إلى المشاركة المباشرة للمستفيدين في إنشاء المرافق، وما ترتب على ذلك من انخفاض التكاليف.

قدّم هذا القطاع المساعدة إلى

١,٤٧٣,٥٠٠

فرداً في عام ٢٠١٦

والصرف الصحي والنظافة الصحية في عام ٢٠١٦ يساهم في خلق العديد من فرص العمل المحلية المؤقتة، من خلال إنشاء مرافق النظافة، ونقل المياه بالشاحنات، وأنشطة مشابهة لذلك؛ بالإضافة إلى خلق العديد من فرص العمل شبه الدائمة لعمليات تشغيل وصيانة مرافق وخدمات النظافة في الدول الثلاث، حيث أتيح في لبنان -على سبيل المثال- فرص اقتصادية من خلال الإنشاء المكتمل أو المستمر لما يقرب من ١٢٠ مشروع إقامة لشبكات الصرف الصحي والمخلفات الصلبة، تستهدف ١٠٥ بلدية من البلديات الأكثر ضعفاً. وقد ساعدت هذه المشاريع، مع الدعم الإنساني المقدم في المواقع المؤقتة بشكل غير مباشر، على توفير ما يعادل ٢٥٠٠ وظيفة بدوام كامل لتحسين مستوى الاستقرار الاجتماعي للأسر.

وبقي شركاء قطاع المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية يُولّون اهتماماً كلياً لحقوق الأطفال والشباب؛ فقد دُعّموا في الأردن والعراق تقديم خدمات النظافة، وتولّوا تقديم التعليم الخاص بأمور النظافة والصرف الصحي والصحة للأطفال والشباب في المدارس، والأماكن الملائمة للأطفال في المخيمات والمدارس في المناطق المضيفة للاجئين. وفي المجتمعات المضيفة في العراق، جدّد الشركاء مرافق الصرف الصحي في ١٣١ مدرسة في مناطق المخيمات والأماكن الداخلية في المجتمعات المضيفة؛ مستهدفين الأقاليم الثلاثة ذات النسبة المرتفعة من اللاجئين السوريين. وبالإضافة إلى ذلك، أعدّ تدريب تعليمي عن النظافة للمعلمين في مدارس المخيمات. وفي لبنان، تم تجديد مرافق النظافة في المدارس؛ لضمان تحقيق الحد الأدنى من المعايير، وإمكانية التكيف مع العدد المتزايد للأطفال في المدارس التي تعمل بفرتين، وذلك بهدف تحسين النظافة والتعليم الصحي البيئي للأطفال في المدارس والأماكن الملائمة لوجود الأطفال.

وفي العراق، استمرّ إنشاء لجان المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية وتمكينها من إدارة المرافق والمحافظة عليها بشكل أفضل، وتعزيز جهود المحافظة على المياه كاستراتيجية أساسية لتعزيز السيادة المحلية والاستدامة طويلة المدى للخدمات. وفي مخيمات إربيل، انطلقت حملة ناجحة لتحسين الاستخدام الفعال لمصادر المياه والمحافظة عليها، مع إشراك مجموعات اللاجئين، وشركاء المؤسسات غير الحكومية، ولجان النظافة ونظيراتها الحكومية. أما في الأردن، فتم اتباع ابتكارات عديدة، منها استخدام التكنولوجيا الرقمية لإدارة ومراقبة تقديم خدمات

والأزمة المالية المستمرة التي قيدت القدرة الحكومية على تحمل المسؤولية المالية الكاملة عن تقديم الخدمات، فإن التركيز الأساسي كان مُنصباً على دعم القدرة الحكومية على تطوير وتنفيذ والمحافظة على خدمات قطاع المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية. وأثّرت المشكلات المالية في تقديم خدمات إدارة المخلفات الصلبة وإزالة المياه السوداء في المخيمات في العراق. في مخيم دوميز (١)، أكبر مخيم سوري للاجئين في العراق، تطلب دعم جمع القمامة والتخلص منها ما بين ٣٠ إلى ٤٠٪ من الإنفاق على خدمات النظافة كل شهر. ومع ذلك، تولّت الشراكات الحكومية بشكل أساسي مهمة تقديم خدمات النظافة في جميع المخيمات التسعة للاجئين في إقليم كردستان العراق. وفي لبنان، دُعّمت القيادة الحكومية بـ ١١ موظفاً خبيراً في الوزارة والهيئات المائية. وأجريت دراسات عديدة لدعم عملية اتخاذ القرار القومي، منها دراسة قومية لجودة المياه الأسرية في لبنان. وفي الأردن، تم تعزيز التعاون مع الحكومة أيضاً رغم أن التحويل الكامل لمسؤولية إدارة المخيمات الأربعة بقي صعباً.

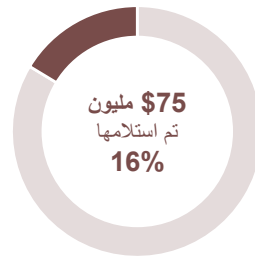
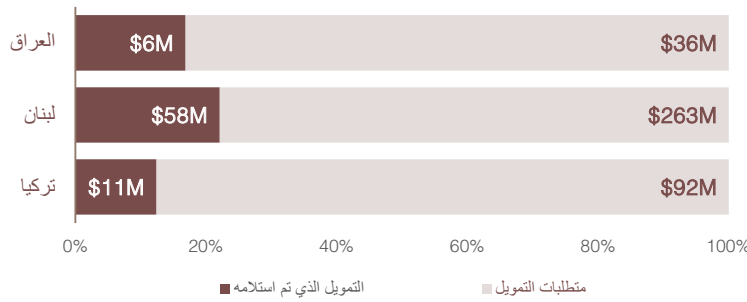
وبقي عنصر الحماية هو العنصر الأهم في عمليات المساعدات الإنسانية في الدول الثلاث. ففي العراق، حرصت الأعمال المنجزة على توفير مرابض محمية تراعي المنظور الجنسي بحمامات ذات مرافق منفصلة حسب الجنس، مع مسافة فاصلة كافية، ومزوّدة بإضاءة خارجية كافية وتحسينات؛ لضمان أفضل وصول إلى مرافق صرف صحي تناسب الأشخاص ذوي الإعاقات. كما قدّمت مرافق صرف صحي لكل أسرة بقدر المستطاع بدلاً من استخدام المرافق المشتركة العامة، وذلك لتحسين مستوى البيئة المحمية. وفي الأردن، تم التأكيد على الحماية من خلال تخصيص مرافق حمامات مخصصة للأسر، أو مرافق مشتركة بين الأقارب معاً، مع توفير إضاءة خارجية كافية.

وفي لبنان، تزايد تركيز الشركاء على أوجه ضعف معينة لدى مجموعات مختلفة بمراعاة ذلك في تصميم مرافق النظافة المناسبة، وتعزيز النظافة المخصصة. لقد استهدف دعم تقديم خدمات النظافة مجتمعات ترتفع بها خطورة عدم الاستقرار الاجتماعي، وذلك لتشجيع على توفير مساحة حماية للاجئين والمجموعات الضعيفة الأخرى.

وكان هناك تغّير كبير في عمليات الشراء المحلي للسلع والخدمات، واستخدام خدمات القطاع المحلي الخاص. وبقي قطاع المياه

سبل كسب العيش والتماسك الاجتماعي

التمويل



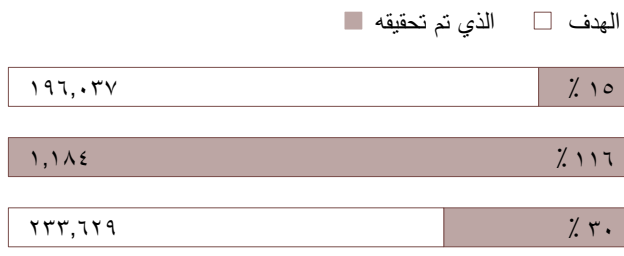
المتطلبات
\$461 مليون

الإنجازات

حصول ٢٩,٥٦١ فرداً على فرص عمل براتب

تنفيذ ١,٣٧٦ مشروع دعم مجتمعي

تلقي ٧٠,٧٢٨ فرداً تدريباً، و/أو زُود بمهارات وخدمات تسويقية



التحليل

يهدف قطاع سبل كسب العيش والتماسك الاجتماعي إلى توفير الظروف والبيئة اللازمة لتوفير وظائف، وفي الوقت نفسه تحسين الأنظمة الموجودة، وتعزيز التماسك الاجتماعي ومبادرات الاندماج الاجتماعي على المستويين المجتمعي ومستوى البلديات. وكي يتحقق ذلك، ركّز شركاء هذا القطاع جهودهم على: (١) تحسين فرص العمل من خلال التدريب على الوظائف، والتدريب اللغوي، وكذلك خدمات التعيين النهائي في الوظائف، و(٢) توفير فرص عمل من خلال تحسين بيئة العمل لتطوير سلسلة إمداد المشاريع متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، و(٣) تحسين الإمكانات المركزية/المحلية لتحسين تقديم الخدمات لكل من اللاجئين وأفراد المجتمعات المضيفة، و(٤) تنفيذ مشاريع تهدف إلى خلق التماسك والاستقرار الاجتماعي. وخلال عام ٢٠١٦، حصل أكثر من ٧٠,٧٠٠ فرد (منهم الشباب والنساء) على تدريب وظيفي، ونُفذ ١,٣٧٦ مشروعاً مجتمعياً. رغم أن شركاء القطاع قد حققوا نتائج محدودة ولكنها مشجعة في عام ٢٠١٦، فإن الإنجازات العامة للقطاع قد أخفقت في سدّ الاحتياجات الناتجة عن النقص المستمر في التمويل؛ حيث بلغت نسبة تمويل

فرص لكسب العيش. وعمل شركاء قطاع سبل كسب العيش في تركيا مع وكالة التوظيف التركية، ورئاسة إدارة الكوارث والطوارئ، ووزارة العمل على تقديم تدريب على اللغة التركية، والمهارات الحياتية الأساسية، وعمليات التدريب المهني من خلال المراكز المجتمعية.

وفي مصر، أُطلق برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والصندوق الاجتماعي للتنمية في أكتوبر ٢٠١٦، وهو برنامج أعمال عامة (النقد مقابل العمل) لتوفير وظائف طارئة في مجال الخدمات الاجتماعية (لا سيما الصحة وإدارة النفايات) في ثلاثة مجتمعات مضيضة تأثرت باللاجئين السوريين في الإسكندرية. وبنهاية عام ٢٠١٦، حقّق المشروع ١٠,٣٨ يوم عمل لثلاثين فرداً (منهم ١٩ امرأة). ومن خلال هذا البرنامج، عُيّن شباب ونساء لإجراء زيارات ميدانية للتوعية الصحية والتوعية البيئية عن جمع القمامة.

قدّم هذا القطاع المساعدة إلى
١٠٠,٣٠٠ فرداً في عام
٢٠١٦

القطاع ١٦٪ فقط في عام ٢٠١٦، وهو ما أعاق التوسع في المشاريع الناجحة، وكذلك توفير دعم معيشي واسع النطاق.

ورغم هذا، تحققت إنجازات كبيرة على مستوى السياسة لتوفير تصاريح عمل للاجئين السوريين في الأردن وتركيا؛ حيث أُصدر ٣٧ ألف تصريح عمل، ثم ١٠ آلاف أخرى على التوالي. وبالإضافة إلى ذلك، سُمح للعاملين الطبيين والمعلمين السوريين بتقديم خدمات إلى السوريين الآخرين في تركيا. ومع الانفتاح التدريجي لسوق العمل المحلي أمام اللاجئين، التزم شركاء قطاع سبل كسب العيش بتحسين فرص عمل اللاجئين والأعضاء الضعفاء في المجتمعات المضيفة، وتوفير وظائف أكثر لاستيعاب وتعيين قوة عاملة إضافية يُتوقّع دخولها سوق الوظائف المحلية.

زيادة فرص العمل للاجئين وأفراد المجتمعات المضيفة، على حدّ سواء

أولاً، وقبل كل شيء، قدّم شركاء القطاع تدريباً وظيفياً ولغوياً، وكذلك خدمات التعيين النهائي في الوظائف للفئتين؛ لزيادة الحصول على

إدارة النفايات الصلبة للبلديات، التي تُسهّل جمع النفايات ونقلها وإعادة تدويرها. ونتيجة لذلك، تناقصت بشكل كبير كمية المخلفات التي تصل في النهاية إلى مدافن القمامة. وفي لبنان، أُجري تخطيط تشاركي للاحتياجات في جميع البلديات الأربع والعشرين، التي شُخصت بأنها الأكثر ضعفاً. ويُستخدم تخطيط الاحتياجات هذا الآن كأساس لأنشطة التدخل المتنوعة للشركاء على المستوى المحلي. وفي عام ٢٠١٦، وصل إجمالي الاستثمار في البلديات إلى ٢٥٥ مشروعاً في ٩٧ بلدية، مما فاق عدد أنشطة التدخل في عام ٢٠١٤ و٢٠١٥ معاً. وفي الأردن، استفاد ٢,٧ مليون (٤٠٠ ألف سوري) مقيم في مدن المفرق وإربد وعجلون وجرش من البنية التحتية المحلية، وتقديم الخدمات الأساسية.

تنفيذ مشاريع تهدف إلى بناء التماسك والاستقرار الاجتماعي

من أجل التخفيف من حدة التوترات الناشئة بين اللاجئين وأعضاء المجتمعات المضيفة فإنه من المهم أيضاً دعم المبادرات المحلية لتحسين الحوار ودمج المجتمعات معاً.

استمر تطبيق هذا المنهج في لبنان بشكل كبير في عام ٢٠١٦، مع إنشاء لجان حوار في ٣٤ بلدية إضافية؛ ليشمل المنهج بذلك ١٠٠ بلدية. وقد شارك ما يزيد عن ٥,٦٠٠ شاب وطفل في ١٥٠ مبادرة لخلق السلام وفرص التمكين. وشارك في العراق أكثر من ٥٠٠ لاجئ وعضو من المجتمعات المضيفة في أنشطة التماسك الاجتماعي، مع تعزيز القبول والثقة المتبادلين، فضلاً عن التماسك المجتمعي في مناطق تستضيف أعداداً كبيرة من اللاجئين.

وتهدف آلية منح التماسك الاجتماعي إلى تعزيز التماسك الاجتماعي والاستقرار المجتمعي في المحافظات المستهدفة من خلال مشاركة المؤسسات المجتمعية والمؤسسات غير الحكومية في تنفيذ مشاريع ومبادرات من شأنها أن تقلل حدة التوترات في المجتمعات المضيفة، ومن أجل توفير الإمكانات المحلية التي بدأت في مدن المفرق وإربد والزرقاء في الأردن. في أكتوبر ٢٠١٦، شارك ١٨٤ موظفاً من المؤسسات المجتمعية والمؤسسات غير الحكومية من هذه الحكومات في برنامج تدريبي يهدف إلى تحسين القيادة في إدارة الصراع، والحوار البناء، وكذلك إدارة المشاريع. وفي أول ديسمبر، وقّعت اتفاقيات المنح مع ٣٤ مؤسسة مجتمعية بقيمة ١,٣٢ مليون دولار.

المضيفة، يجب أيضاً توفير وظائف على المدى الأطول؛ لذا قدّم شركاء القطاع في لبنان الدعم إلى ٦٤٨ شركة وجمعية تعاونية صغيرة على شكل منح بقيمة ١,٦ مليون دولار، أو عمليات نقل التكنولوجيا لزيادة إنتاجيتها. وبالإضافة إلى ذلك، استفاد أكثر من ١٠,٢٦٠ صاحب مشروع صغير من الخدمات المالية. وأدى ذلك إلى توفير ٤٣٠ وظيفة في المشاريع متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة التي يدعمها القطاع.

وفي الأردن، حصل ٦٥٠ أردنياً على دعم لإنشاء مشروع متناهي الصغر في ١٣ بلدية في مدينتي المفرق والزرقاء. وعلاوة على ذلك، شارك برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الأردن مناهجه المبتكرة في ريادة الأعمال في قطاعات ناشئة مثل الاقتصاد الأخضر، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي ستؤدي إلى سياسة ودعم مؤسسي للأعمال الشاملة، وريادة الأعمال. وعلى مستوى المشاريع، استمر قطاع سبل كسب العيش في شركته مع منظمات متنوعة، مثل: مؤسسة نهر الأردن، ومؤسسة التعليم لأجل التوظيف الأردني، وكلية القدس. بالإضافة إلى ذلك، من خلال مبادرة شراكة القطاعين العام والخاص بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وتركيا وشركة "كوتون" (شركة ملابس تركية) وكاتوم (المركز الاجتماعي متعدد الأغراض) وإدارة التنمية الإقليمية لمشروع جنوب شرق الأناضول، أُتيحت أيضاً أنشطة مُدرة للدخل لأكثر من ٨٠٠ امرأة، كما استفادت أكثر من ٣٠٠ لاجئة سورية من فرص مُدرة للدخل من خلال شركة "قطن" ضمن مشروع تجربي ناجح.

تعزيز الإمكانات المركزية/المحلية لتحسين تقديم الخدمات للاجئين وأفراد المجتمع، على حدّ سواء

نظراً للتدفق الكبير للاجئين من سوريا، فإن البلديات الواقعة على الحدود مع سوريا في تركيا ولبنان والأردن قد تجاوزت طاقتها المالية والإنسانية، وبنيتها التحتية، وأصبحت غير قادرة على توفير الخدمات الأساسية لإشباع الطلب المتزايد. لذا، يعمل شركاء قطاع سبل كسب العيش عن كثب مع الحكومات المركزية والمحلية لزيادة إمكاناتها؛ من أجل الوفاء بمتطلبات الخدمات الأساسية.

وفي تركيا، من خلال العمل مع البلديات، استفاد أكثر من ١١٢,٥٦٦ لاجئاً وعضواً في المجتمعات المضيفة من الإمكانات المحسنة للحصول على الخدمات الأساسية، ومن ذلك

وقد أدى هذا البرنامج ليس فقط إلى حصول المجتمعات المتضررة على تدريب وخبرات وظيفية ودخل، بل أيضاً إلى تحسين الخدمات المجتمعية.

وفي الأردن، تم تزويد ١٦,٥٠٠ لاجئ أردني وسوري (منهم الشباب والنساء) بفرص لكسب العيش وخدمات إتاحة الوظائف. وقدّم الدعم بشكل خاص إلى ٧٥٠ أردنياً وسورياً في مدينتي إربد والمفرق، من خلال مشاريع تبادل المهارات التجريبية. وخضع السوريون الذين لديهم خلفية مهنية في خمسة قطاعات (الإنشاء، والزراعة، والنجارة، والتجميل والعناية بالشعر، والحياسة والتطريز) لدورات "تدريب المدربين". ثم انضمّ المدربون السوريون إلى المشاركين الأردنيين في تقديم التدريب على المهارات الاجتماعية، والتدريب على المهارات اليدوية. ولقد صُمّم هذا المشروع لدعم "عقد الأردن" من خلال تحقيق الاستقرار وخلق سبل كسب عيش مستدامة لكل من الأردنيين واللاجئين على حدّ سواء، وفي الوقت نفسه تعزيز التماسك الاجتماعي، كما ساعد المشروع الأردنيين في أن يشاهدوا بشكل مباشر كيف يساهم السوريون في مجتمعهم. ومن خلال برنامج العمل في الحالات الطارئة، القائم على منهج ثلاثي المرحلة (٦×٣)، تمّ دعم ٤٠٠ شاب وامرأة أردنية في مدينة الزرقاء. تم تنفيذ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في العراق من خلال برامج دعم معيشي متعددة ليستفيد منه ٣,٦٠٠ لاجئ (٨٠٠ أسرة)، بالإضافة إلى ٢,٨٠٠ أسرة مجتمعية مضيفة. وشهد ٨٠٪ من المستفيدين في المتوسط زيادة في دخولهم. وعلاوة على ذلك، في مبادرة رئيسية لإظهار العلاقة بين الإنسانية والتنمية، نفذ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بالتعاون مع المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، مشروع الصناعات الزراعية للمُسْتَبْتَات الزجاجية في ثلاثة مخيمات للاجئين.

توفير فرص عمل من خلال تحسين البيئة التجارية لتطوير سلسلة إمداد المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة

تتميز البنية الاقتصادية في المجتمعات المضيفة ببطء النمو الاقتصادي؛ بسبب تراجع التجارة وإيرادات السياحة، والاستثمار الأجنبي المباشر، وتدفعات التحويلات المالية. وبالإضافة إلى ذلك، هناك القليل من الوظائف المتاحة لاستيعاب العدد الإضافي من العاملين الذين يبحثون عن عمل. ولتحقيق سبل كسب عيش مستدامة للاجئين والأعضاء الأكثر ضعفاً في المجتمعات

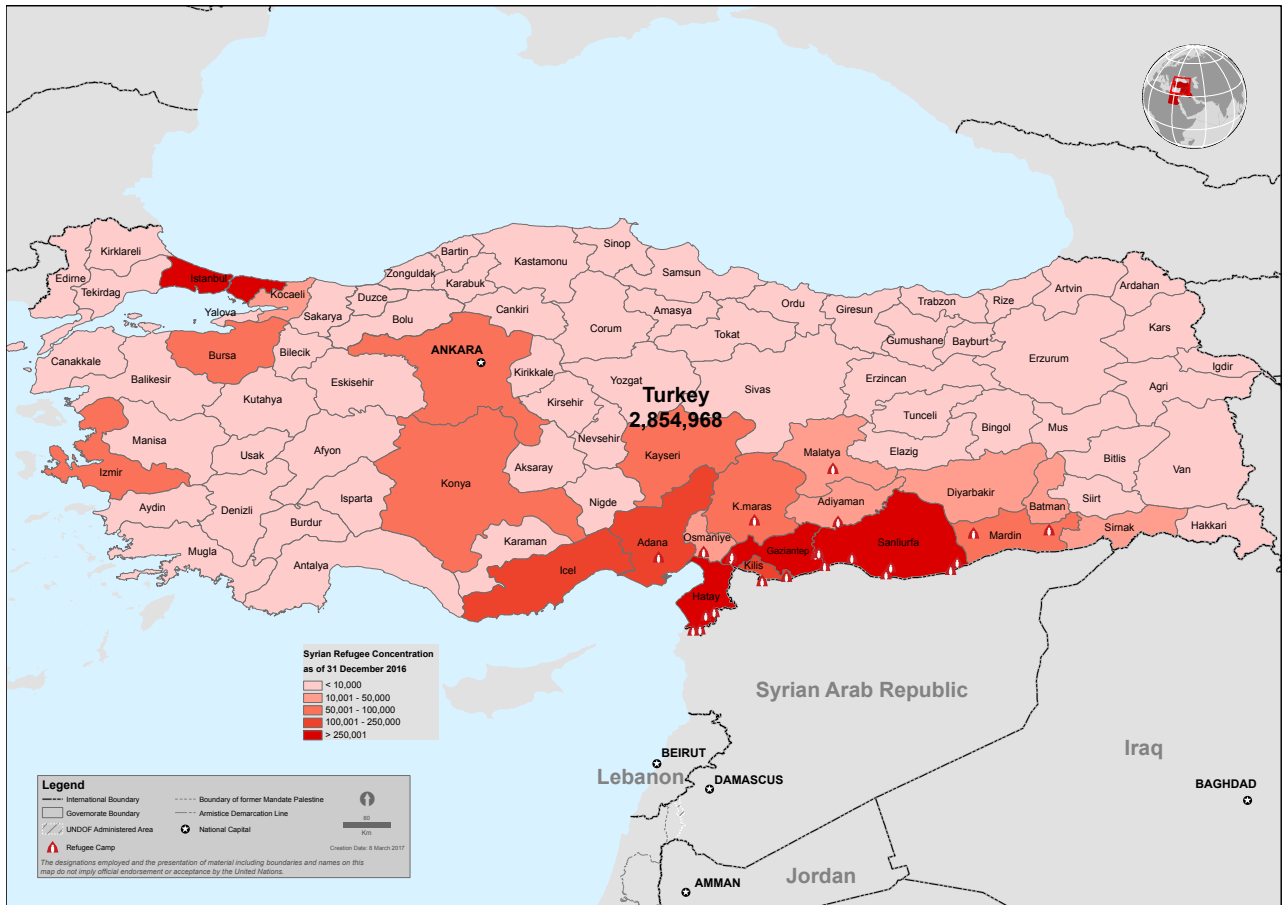


نظرة عامة على مستوى الدول

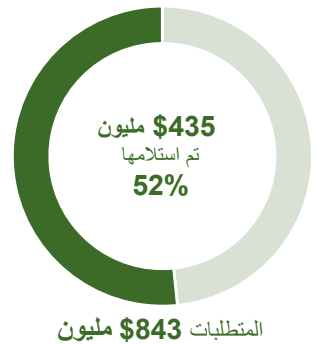
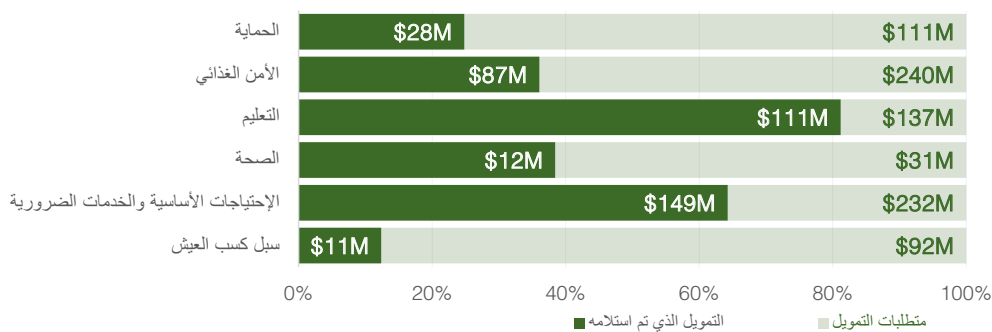


تركيا

نظرة عامة على مستوى الدولة التوزيع السكاني للاجئين



لمحة عامة عن التمويل المشترك بين الوكالات



* كافة البيانات أبلغت بها الوكالات لوحدات العمليات الدولية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦
* يشمل التمويل الإجمالي أموالاً لم يتم توزيعها على القطاعات بعد

لمحة عن العام الماضي

تستمر تركيا ببدء سيادة وقيادة قومية قوية للاستجابة للأزمة السورية. وتقدم لائحة الحماية المؤقتة إطاراً قانونياً قوياً قائماً على الحقوق، يُتيح الحصول على التعليم، والرعاية الصحية، والأمن الوظيفي والاجتماعي للسوريين. كما أثبتت تركيا أيضاً قدرة أنظمتها القومية على مواجهة الأزمات من خلال السماح للأطباء والمرضى السوريين (٤٢٦ طبيياً، و٣٢٥ ممرضة)، و١٣ ألف معلم سوري بالعمل وتقديم خدمات داخل مجتمعاتهم.

وبدءاً من ١٦ فبراير ٢٠١٧، تم تسجيل ٢,٩١٠,٢٨١ سورياً منهم ٢٥٩,٢٣٨ (٩٪) استضافتهم مخيمات اللاجئين، و٢,٦٥١,٠٤٣ (٩١٪) في مجتمعات مضيفة وفقاً لإحصائيات الإدارة العامة للهجرة. وبقيت استضافة هذا العدد الكبير من اللاجئين تمثل ضغطاً على البنية التحتية والخدمات في تركيا. واستجابة لهذه الأزمة، أنفقت تركيا ما يقرب من ٢٥ مليون دولار من مواردها المالية لدعم اللاجئين السوريين منذ بداية الأزمة في سوريا. كما تم تدعيم حماية السوريين بتركيا في يناير ٢٠١٦ بمنح جميع المستفيدين من لائحة الحماية المؤقتة (ومنهم السوريون) فرص الوصول إلى الوظائف الرسمية. ومن المتوقع أن يعمل ذلك على تمكين مجموعات اللاجئين من الاعتماد على أنفسهم بشكل أكبر، والمساعدة

في تقليل بعض من الضغوط المُمارَسة على السكان المحليين. وحتى اليوم، تم منح ١٠ آلاف تصريح عمل إلى السوريين.^٢

كما نفذ قطاع سبل كسب العيش في مارس ٢٠١٦ تقييماً للقدرة الاستيعابية وقدرة سوق العمل المحلية، حدد قطاعات ترتفع فيها إمكانيات توفير وظائف في المناطق التي تكثر فيها أعداد السكان. وبالإضافة إلى ذلك، استُخدمت أربعة مقاييس لسلسلة إمدادات ودعم توفير وظائف، مثل: إنتاج أكياس حصاد القطن، والزراعة في البيوت الزجاجية، ومركز التدريب المشترك لصناع الأحذية، والأعمال التحضيرية لإنشاء مصنع نموذجي. ويُتوقع توفير فرص عمل للاجئين وأعضاء المجتمعات المضيفة. وقد قُدمت المراكز المجتمعية إلى ٨,٢٠٠ سوري وتركي من أفراد المجتمعات المضيفة في الأقاليم الجنوبية الشرقية واسطنبول تدريباً على اللغة التركية ومهارات الحياة الأساسية، وبرامج التدريب المهني والتعليمي. وعلاوة على ذلك، قُدم شركاء قطاع سبل كسب العيش في الخطة 3RP دعماً عن العمل (التوافق مع الوظائف وبناء القدرات الفنية) إلى مُقدمي الخدمات العامة، مثل مؤسسة التشغيل والتوظيف التركية. وعلى مدار عام ٢٠١٦، كُفّ المجتمع الدولي دعمه لتركيا، وحصل شركاء الخطة 3RP على ٤٣٥ مليون دولار من الجهات المانحة، وهو

ما يمثل ٥٢٪ من إجمالي الطلب الذي يبلغ ٨٤٣ مليون دولار؛ وهي زيادة بنسبة ٥٢٪ تقريباً منذ عام ٢٠١٥ الذي حصل فيه شركاء الخطة 3RP على ٢٨٦ مليون، بواقع ٤٦٪ من التمويل المطلوب. ويدل ذلك بشكل واضح على الدعم القوي من المجتمع الدولي، وتقاسم المسؤولية.

ولكن يواجه اللاجئون صعوبات في الحصول على معلومات عن حقوقهم والتزاماتهم، وطرق الحصول على الحماية. وقد حصل أكثر من ٤١٤ ألف لاجئ على هذه المعلومات من خلال إنشاء مراكز توعية جديدة، وشبكات تطوعية مُدعّمة لتوعية اللاجئين، ودعم الإدارة الذاتية المجتمعية، والتمثيل والقيادة. وسهّل التعاون المستمر مع حكومة تركيا هذه التطويرات. ونتيجة لذلك، حصل ٤٧٧ ألف لاجئ على خدمات في مراكز مجتمعية، وشارك ١٦٤,٩٠٠ طفل في أنشطة مُنظمة لحماية الأطفال والدعم النفسي الاجتماعي. كما تم تحديد الأطفال المُعرضين لمخاطر حماية كبيرة، وأُحيلوا إلى الخدمات المناسبة لتلقي رعاية خاصة. ولدعم الخدمات العامة المقدمة من الحكومة، دُرّب شركاء الحماية ٣,٤٦٥ موظفاً حكومياً ومُقدم خدمات عامة على حماية الأطفال، و١,٠٨٥ موظفاً حكومياً ومُقدم خدمات عامة على آليات الحماية من العنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي.

وبقي اللاجئون السوريون المقيمون في بيئات حضرية وشبه حضرية في تركيا يواجهون صعوبة هائلة بتغطية بالاحتياجات الأساسية؛ نظراً لمحدودية وسائلهم المالية، والتكلفة العالية والمتزايدة للسكن والماء والغاز ووقود التدفئة. ولمواجهة ذلك، نُفذت مجموعة من برامج الدعم النقدي على مدار عام ٢٠١٦ لما يزيد عن ٧٥٠ ألف فرد، وشمل ذلك برنامج الشتاء واسع النطاق، المبني على النقد من نوفمبر ٢٠١٦ وما بعده.

وفي ديسمبر ٢٠١٦، حصلت أول ٥٨٩ أسرة مُستجِبةً للدعم النقدي متعدد الأغراض بموجب برنامج شبكة الأمان الاجتماعي لحالات



اليونيسف/تركيا/سباستيان ريك

^٢ تم تزويد ١٥ ألف سوري تقريباً بتصريح عمل من وزارة العمل والضمان الاجتماعي منذ عام ٢٠١١. وبعد إصدار «لائحة عن تصريح العمل للاجئين بموجب الحماية المؤقتة» في ١٥ يناير ٢٠١٦، تم منح حوالي ١٠ آلاف سوري تصريح عمل، ومنهم رجال ونساء يحملون تصاريح إقامة سارية، وكذلك لاجئون يخضعون للائحة الحماية المؤقتة.

^٣ يُظهر التقييم وجود نسبة بطالة بنسبة ٨٪، لذا يجب توفير حوالي ٢٦٠ ألف وظيفة في الفترة بين ٢٠١٦ و٢٠١٨ (شاملة)، بالإضافة إلى الوظائف التي ستُنشأ بالفعل عن النمو الاقتصادي الهيكلي. ويؤكد التقييم أيضاً على أن المهارات الشخصية للاجئين السوريين تتشابه بشكل كبير مع مهارات أفراد المجتمعات المضيفة في المجالات الأعم.

المضيئة من تحسّن إمكانية الحصول على الخدمات الأساسية. ونتج عن عمليات إعادة التدوير تقليل كمية المخلفات إلى أكثر من ٧,٢٠٠ طن في العام، كما قُدِّمت ١,٥٠٠ حاوية نفايات صلبة إلى ستة مخيمات موجودة في الجنوب الشرقي.

وقد أظهرت تقييمات متطلبات البنية التحتية البلدية أن الاستثمارات المحققة قد قللت بشكل كبير تكاليف البلديات، وعملت على زيادة دخلها من خلال الأرباح المحققة من إعادة تدوير النفايات.

كما أن الصعوبات النفسية والصعوبات النفسية الاجتماعية المتزايدة التي واجهها اللاجئون السوريون قد زادت قدرة النظام الصحي التركي. وكان من بين مجالات الأولوية المستجدة التوسع في خدمات الصحة النفسية لتناول الاحتياجات المتزايدة. وبالمثل، مع زيادة عدد النساء في السنّ الإنجابية بشكل كبير، كان من الهامّ تقليل مخاطر الصحة الإنجابية المهددة للحياة كأمر ذي أولوية.

بالإضافة إلى ذلك، كان تقديم الرعاية الصحية الأولية من الأولويات، وتم تقديم هذه الرعاية بشكل كبير من خلال النظام العام، مع مساهمة

الطوارئ على بطاقتهم النقدية وأول مبلغ؛ حيث يتم تقديم دعم بقيمة ١٠٠ ليرة تركية لكل فرد في الأسرة عبر بطاقات الصراف الآلي؛ للسماح للاجئين بسدّ احتياجاتهم الأساسية بكرامة كل شهر. ولا يزال التسجيل في البرنامج متاحاً في جميع أنحاء الدولة؛ بهدف مساعدة مليون لاجئ في النصف الأول من عام ٢٠١٧.

كما استمرّ حصول اللاجئين المقيمين في مخيمات، بواقع ٩٪ من مجموع اللاجئين السوريين في تركيا، على مجموعة من الخدمات والدعم المقدم من هيئة إدارة الكوارث والطوارئ. تم تقديم مساعدات غذائية إلى ٢٨٠ ألف لاجئ في جنوب شرق تركيا. وإكمالاً لذلك، تم تزويد ٦ آلاف أسرة بمطابخ.

لكن الزيادة السكانية الكبيرة قد شكّلت ضغطاً كبيراً على البلديات في إدارة خدمات مثل إدارة النفايات؛ حيث وصلت كمية النفايات الإضافية في جنوب شرق الأناضول إلى أكثر من ٥٥٠ ألف طن في العام. وزُوِّدت بلديات هاتاي وأورفة وكلز وعنتاب بمحطات نقل مخلفات، مما سهّل عمليات جمع النفايات ونقلها وإعادة تدويرها. وقد استفاد -نتيجة لذلك- أكثر من ١١٢,٥٦٠ لاجئاً وفرداً من أفراد المجتمعات

شركاء الخطة 3RP بالموظفين والمواد حسب الحاجة. وأنشئت في بعض الأماكن منشآت إضافية للرعاية الصحية الأولية على أساس الحاجة، كما رُصدت ١٤٥ ألف استشارة تقريباً في مجال الرعاية الصحية الأولية على مدار العام. ودعم شركاء القطاع الصحي القدرة الاستيعابية في ١٦ منشأة قومية للرعاية الصحية الأولية، و ١٩ منشأة صحية عامة وخاصة، و ١٧ مؤسسة مُعتمدة لتقديم الرعاية الصحية. لقد ساعدت هذه التدخلات على زيادة الوصول العادل إلى خدمات الرعاية الصحية من خلال المنظومة الصحية العامة. وأخيراً، صاغت الحكومة -بالتشاور مع شركاء القطاع الصحي- تشريعاً يسمح للموظفين الصحيين السوريين بتقديم العلاج الطبي إلى اللاجئين السوريين في تركيا، واستمرّ التدريب المُقدّم لهم. ويدعم الإطار التشريعي القومي حق اللاجئين الأطفال والشباب في الحصول المجاني على التعليم، وتواصل الحكومة التركية جهودها في تسهيل ذلك. وهكذا، أمكن في نهاية عام ٢٠١٦ تسجيل ٤٩١,٨٩٦ طفلاً في الصفوف ١-١٢، وهي زيادة بنسبة ٥٠٪ مقارنةً بنهاية العام الدراسي السابق في يونيو ٢٠١٦. وبذلك، تكون هذه هي المرة الأولى منذ بداية أزمة اللاجئين في تركيا التي يُسجّل فيها عدد أكبر من الأطفال في المدارس منه خارج تركيا. ونتيجة لذلك، زاد عدد المعلمين السوريين المتطوعين الذين يحصلون على دعم مالي شهري لمواكبة زيادة عدد المسجلين من ٩,٥٥٠ في يناير إلى ١٢,٦٩٣ في نهاية ديسمبر؛ بواقع زيادة بنسبة ٣٦٪. وكان للعدد المتزايد للأطفال السوريين المسجلين في المدارس التركية تداعيات هامة على البرامج الإنسانية فيما يتعلق بتدريب المعلمين، على سبيل المثال؛ طلبت وزارة التربية الوطنية مبادرات إضافية لخلق الإمكانيات، وذلك لدعم المعلمين التركيبين الذي يُعلمون الأطفال السوريين في المدارس الحكومية. وفي نهاية عام ٢٠١٦، تم تدريب حوالي ٢٠ ألف معلم تركي على المهارات التربوية والمعرفة اللازمة للوفاء بالاحتياجات الخاصة بالأطفال السوريين.

بالإضافة إلى ذلك، شارك ما يقرب من ٥,٣٣٨ طفلاً في فرص التعليم غير الرسمي واللائق. وبالمثل، تزايد حصول اللاجئين السوريين على تدريب على المهارات وفرص الالتحاق بالتعليم العالي؛ حيث اشترك ٤١٥ شخصاً في برامج التدريب المهني، وأكمل ما يزيد عن ألف طالب



اليونسف/تركيا/سباستيان ريك

النظام العام الممارس على المؤسسات القومية والمحلية، وكذلك البلديات التي لا تزال فيها القدرة على إشباع الحاجات المتزايدة للخدمات في قطاعات التعليم والرعاية الصحية والعمل وإدارة المخلفات والأمن الاجتماعي على النحو الوارد في لائحة الحماية المؤقتة. وبالمثل، ساعدت الاستجابة إلى اللاجئين المنتشرين في جميع أنحاء المناطق الحضرية الكبرى وشبه الحضرية على فرض صعوبات تنسيقية وتنفيذية أمام شركاء الخطة 3RP؛ إذ يحتاجون إلى بناء إمكانيات في عدد كبير من الجهات الفاعلة القومية للاستجابة للأزمة بشكل فعال.

الأزمات بين السوريين والأترك الشباب؛ لتقليل مخاطر العزلة والتوتر الناتج عن الغزو الثقافي والفصل والصراع الثقافي، ولزيادة فرص التفاعل الإيجابي والتماسك الاجتماعي. ومن خلال ما حدث في ٢٠١٦، وكذلك جمع الملاحظات والتعليقات باستمرار من المشتركين، سوف تكون استجابة المنهج ومحتواه كافية لاحتياجات المستفيدين.

ورغم الإنجازات الهامة التي تحققت في تقديم المساعدات والخدمات إلى اللاجئين في تركيا، لا تزال هناك تحديات كبيرة، مثل الضغط الناتج عن الاستجابة إلى العدد الكبير من السكان الحضريين، وعدم كفاية الخدمات المقدمة من

برامج الإعداد الجامعي، وتم منح ٨١٤ شخصًا مَنحًا دراسية لاستكمال الدراسة الجامعية. وبقي قطاع التعليم يدعم نظام التعليم العام من خلال ترميم مدارس قديمة، وإنشاء مدارس جديدة، وتوفير المستلزمات الدراسية الأساسية، وكتب اللغة التركية، وكثير من الدعم اللازم للطلاب. كما استفاد ٩٨,٣٨٧ مراهقًا وشابًا في ٢٠١٦ (٦٠,٣٤٢ فتاة، و٣٨,٠٤٥ صبيًا) في ٢٠ إقليميًا من برامج التماسك الاجتماعي من خلال شراكات مع إدارة جنوب شرق الأناضول، ووزارة الشباب والرياضة، ووزارة الأسرة والسياسات الاجتماعية، ومنظمات الخدمة المجتمعية. وسيُجرى أيضًا في ٢٠١٧ تطوير البرنامج الذي يهدف إلى بناء القدرة على مواجهة



اليونيسف/تركيا/سباستيان ريك

الإنجازات

الحماية

الهدف □ الذي تم تحقيقه ■

٢,٧٥٠,٠٠٠	% ١٠٢
١٧,٠٠٠	% ٩٨
٩٠,٠٠٠	% ١٨٣
١٥٣,٠٠٠	% ١٢
١٦٤,٠٠٠	% ٢٩١
١٥	% ٣٢٠
١١,٢٠٥	% ٣١٥
٣٩٢,٠٠٠	% ١٠٦
١,٣٦٧	% ٢٩٠
٨٧٥	% ١٢٤
١,١٠٠	% ١,٣٢٩
١٠,٠٠٠	% ٢٦٨
٢,٧٥٠,٠٠٠	% ٥

تسجيل الحكومة التركية ٢,٨١٤,٦٣١ فرداً سورياً

تقديم ١٦,٦٧٧ لاجئاً سورياً طلباً لإعادة التوطين أو الدخول لأسباب إنسانية

اشراك ١٦٤,٦٨٢ طفلاً في برامج حماية الأطفال المنظمة المستدامة، أو برامج الدعم النفسي الاجتماعي

حصول ١٧,٦٤٠ فرداً على دعم، ويشمل ذلك دعماً نفسياً اجتماعياً، ودعماً متخصصاً

استفادة ٤٧٧,١٦٨ فرداً من الخدمات في المراكز المجتمعية ومتعددة الخدمات

تمكين ٤٨ شريكاً من دعم أنشطة الحماية المجتمعية والدعم النفسي الاجتماعي

تحديد وإحالة ٣٥,٢٤٢ فرداً ضعيفاً

الوصول إلى ٤١٤,٥١٥ فرداً عن طريق حملات معلوماتية، وأنشطة لرفع الوعي بالحقوق والمستحققات والخدمات والدعم

تلقي ٣,٩٦٥ فرداً تدريباً على آليات حماية الأطفال من الحكومة ومقدمي الخدمات

تلقي ١,٠٨٥ فرداً تدريباً على تعزيز مواجهة العنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي من الحكومة ومقدمي الخدمات

تم تحديد ١٤,٦١٤ طفلاً يحتاجون إلى حماية، وأحالتهم إلى خدمات متخصصة

تم تحديد ٢٦,٧٩١ فرداً وأحالتهم للحصول على الدعم المستهدف

تم الوصول إلى ١٢٧,٥٠٠ فرد من خلال مواد التثقيف والتعليم والتواصل

الأمن الغذائي

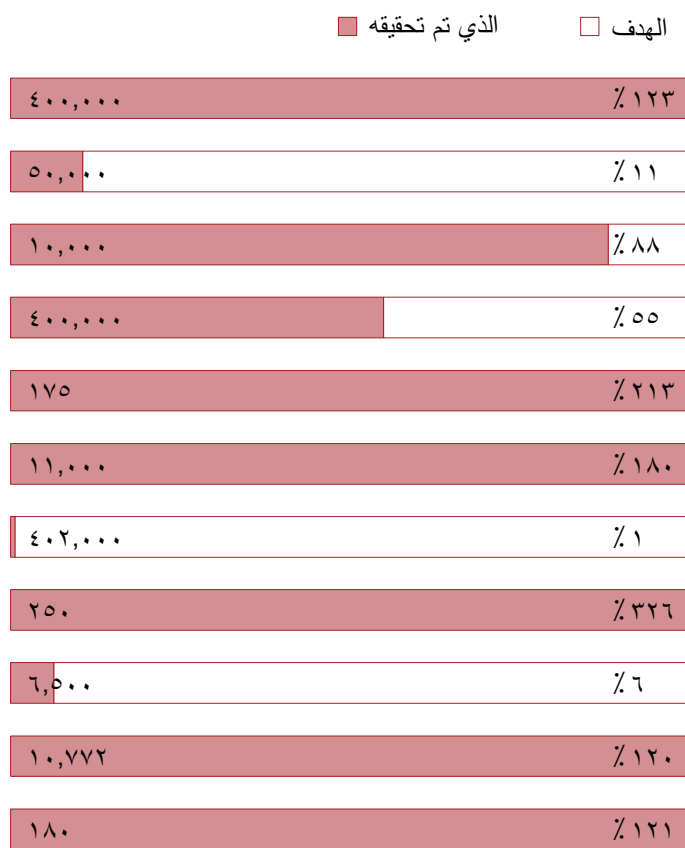
الهدف □ الذي تم تحقيقه ■

٦,٠٠٠	% ١٠٠
٧٣٥,٠٠٠	% ٤٠

حصول ٦ آلاف لاجئ سوري على مطابخ طعام

حصول ٢٩١,٠٧٢ فرداً على مساعدات غذائية

التعليم



تسجيل ٤٩١,٨٩٦ طفلاً سورياً لاجئاً في المدارس (في الصفوف ١-١٢)

اشراك ٥,٣٣٨ طفلاً سورياً لاجئاً في برامج التعليم اللانظامي وغير الرسمي

استفادة ٨,٨١٨ طفلاً من خدمات النقل المدرسي المدعومة

تزويد ٢٢٠,٠٣٨ طفلاً بمواد دعم التعليم

تزويد ٣٧٣ مدرسة بوسائل تعليمية

تلقي ١٩,٧٧٦ معلماً سورياً مُنطوِّعاً وتركياً تدريباً

اشراك ٢٧٠٠ سوري من الرجال والنساء في برامج اللغة

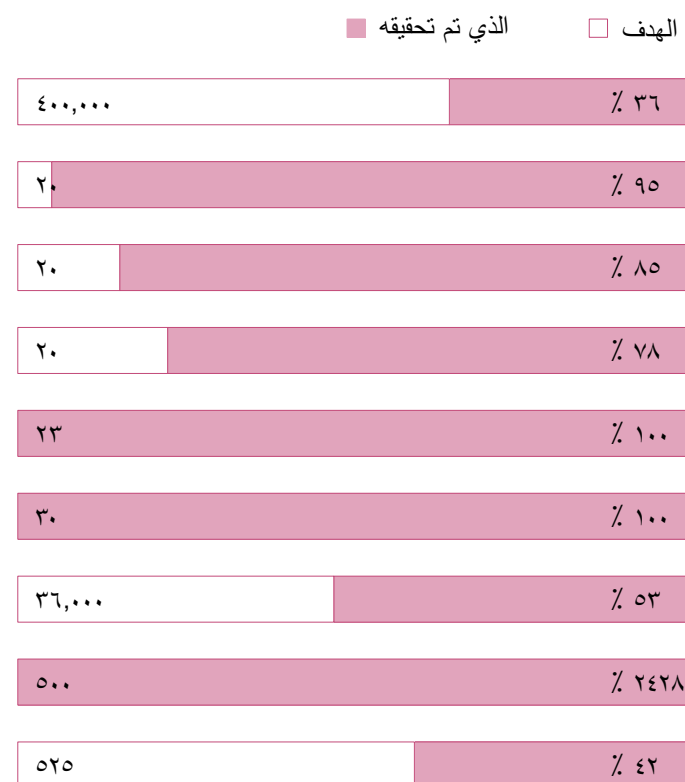
منح ٨١٤ طالباً منحة دراسية لاستكمال التعليم العالي

اشراك ٤١٥ فرداً في برامج التدريب المهني

حصول ١٢,٩٦٣ معلماً متطوعاً على حوافز منتظمة

انشاء أو تجديد أو ترميم ٢١٨ مدرسة تستضيف لاجئين

الصحة



تم تقديم ١٤٥,٤١٩ استشارة في الرعاية الصحية الأولية

حصول ١٩ منشأة صحية عامة وخاصة على الدعم

تقديم ١٧ شريكاً خدمات رعاية صحية إلى اللاجئين السوريين

رفع ١٦ منشأة رعاية صحية أولية قومية قدرتها على تقديم الخدمات في المجتمعات المتضررة

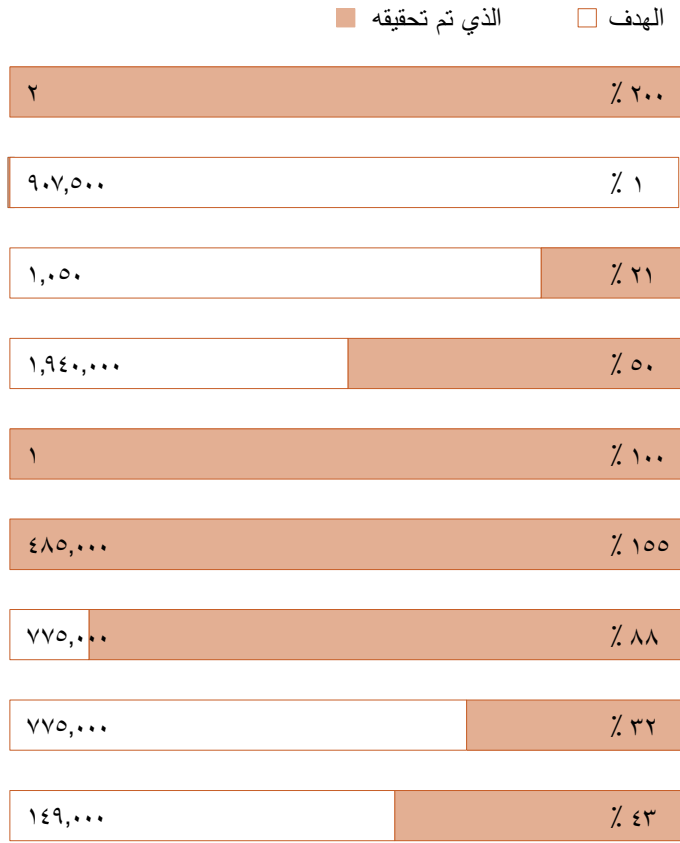
دعم أو تعزيز ٢٣ مركزاً مجتمعياً أو وحدة استشارية لتقديم استشارات عن العنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي، والصحة الإنجابية، والاستجابة إلى اللاجئين الضعفاء

تنفيذ ٣٠ نشاطاً ودورة تدريبية لبناء القدرات على الاستجابة لمشكلات الصحة الإنجابية والجنسية، والعنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي

حصول ١٩,٢١٤ فرداً على خدمات صحية من خلال دعم وسائل النقل توزيع ١٢,١٤٠ من مواد التنقيف والتعليم والتواصل عن الصحة الجنسية والإنجابية، والعنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي على اللاجئين السوريين

حضور ٢١٨ مُقدِّم خدمة دوراتٍ تدريبية عن دعم الصحة النفسية والدعم النفسي الاجتماعي

الإحتياجات الأساسية والخدمات الضرورية



دعم ٤ بلديات محلية

دعم ٨,٨٦٤ فردًا بتحسين إمكانية الحصول على خدمات المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية

انشاء أو تحسين ٢٢٤ مرفقًا للصرف الصحي

حصول ٩٦٩,١٥٣ فردًا على أدوات نظافة أو مواد صحية أخرى

اجراء تحليل اجتماعي اقتصادي مشترك

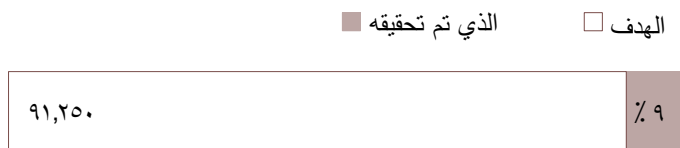
حصول ٧٥٠,٢٨٥ فردًا على مساعدات طارئة أو نقدية، أو قسائم دفع نقدية

حصول ٦٨٤,٤٢٠ فردًا على مستلزمات فصل الشتاء

حصول ٢٥٠,٩٣٥ فردًا على مساعدة بمواد غير غذائية

مساعدة ٦٤,١٥٣ فردًا بحلول سكنية

سبل كسب العيش



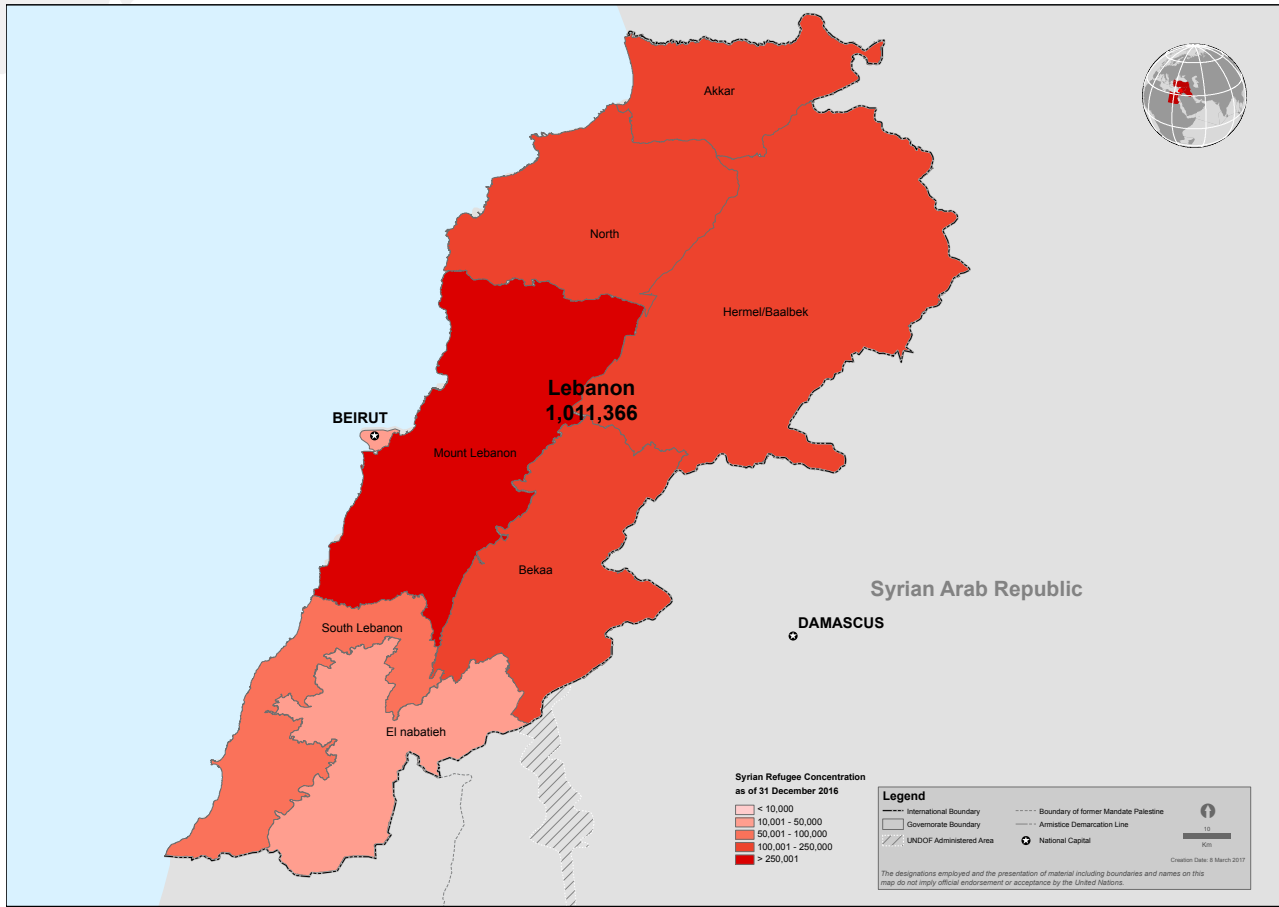
استفادة ٨,٢٢١ لاجئًا من الذكور والإناث، ومن سكان المجتمعات المضيفة من سبل كسب العيش، والأنشطة المدرة للدخل، وبرامج التدريب

الشركاء

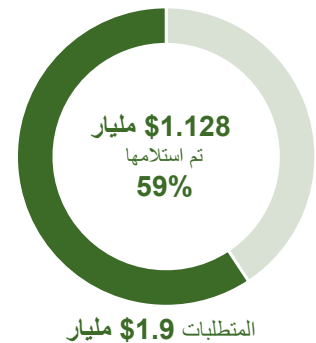
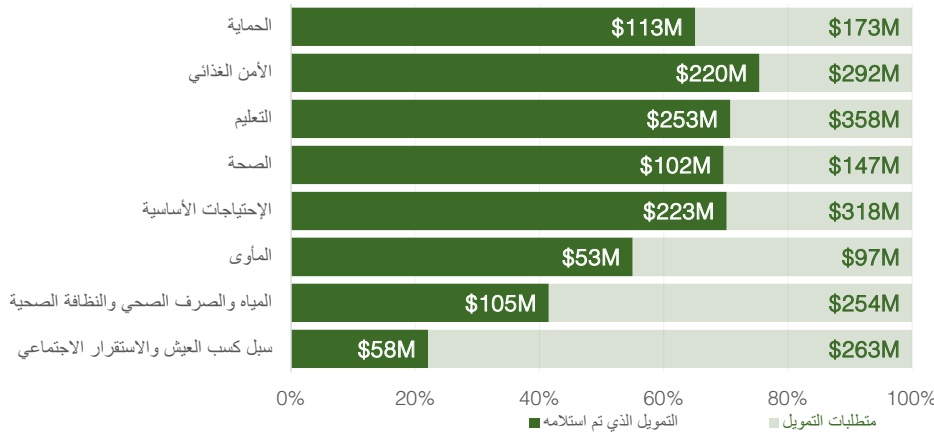
المنظمة الدولية للهجرة	منظمة العمل الدولية	منظمة الأغذية والزراعة (فاو)
المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)
برنامج الأغذية العالمي	صندوق الأمم المتحدة للسكان	منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (يونيدو)
		منظمة الصحة العالمية

لبنان

نظرة عامة على مستوى الدولة التوزيع السكاني للاجئين



لمحة عامة عن التمويل المشترك بين الوكالات



*يشمل التمويل الإجمالي أموالاً لم يتم توزيعها على قطاعات بعد

لمحة عن العام الماضي

في عام ٢٠١٦، حصلت خطة لبنان للاستجابة للأزمة السورية على ١,١٢٨ مليار دولار عن جهودها في ضمان الحماية والدعم المباشر للأفراد الأكثر ضعفاً، وتقديم الخدمات الأساسية من خلال أنظمة قومية، ودعم الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي والبيئي للدولة. وفي بقي النمو الاقتصادي المتعثر والاستقرار الضعيف، سعى ١٣٢ شريكاً إلى منع حدوث تدهور آخر في الوضع، وتحقيق الاكتفاء الذاتي لأكثر المجتمعات ضعفاً، مع وضع الأسس لعمل استثمارات للتعافي والتنمية على المدى البعيد.

وفي عام ٢٠١٦، من خلال تقديم المساعدات الإنسانية المنتظمة والموسمية، تم إيقاف تدهور أوجه الضعف الاجتماعية الاقتصادية، مع بقاء مستويات الفقر ثابتة منذ عام ٢٠١٥؛ حيث حصل ٩٥٪ من الأشخاص المحتاجين إلى الطعام -ويشمل ذلك النازحين السوريين والفئات الضعيفة من اللبنانيين واللاجئين الفلسطينيين- على مساعدات منتظمة على مدار عام ٢٠١٦. ومن خلال جهود المتطوعين والشركاء في مجال التوعية، أجريت ١٦,٥٣٠ إحالة متعلقة بالحماية لأفراد ذوي احتياجات ملحة إلى الحماية، مع تقديم الخدمات والاستشارات القانونية، والمساكن الكافية للأفراد الأكثر احتياجاً. كما حصل في المُجمل حوالي ٧٦ ألف امرأة وفتاة وصبي، وأشخاص ناجين من العنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي، وأشخاص مُعرضين للخطر، على خدمات نفسية اجتماعية وطبية وقانونية في جميع أنحاء الدولة.

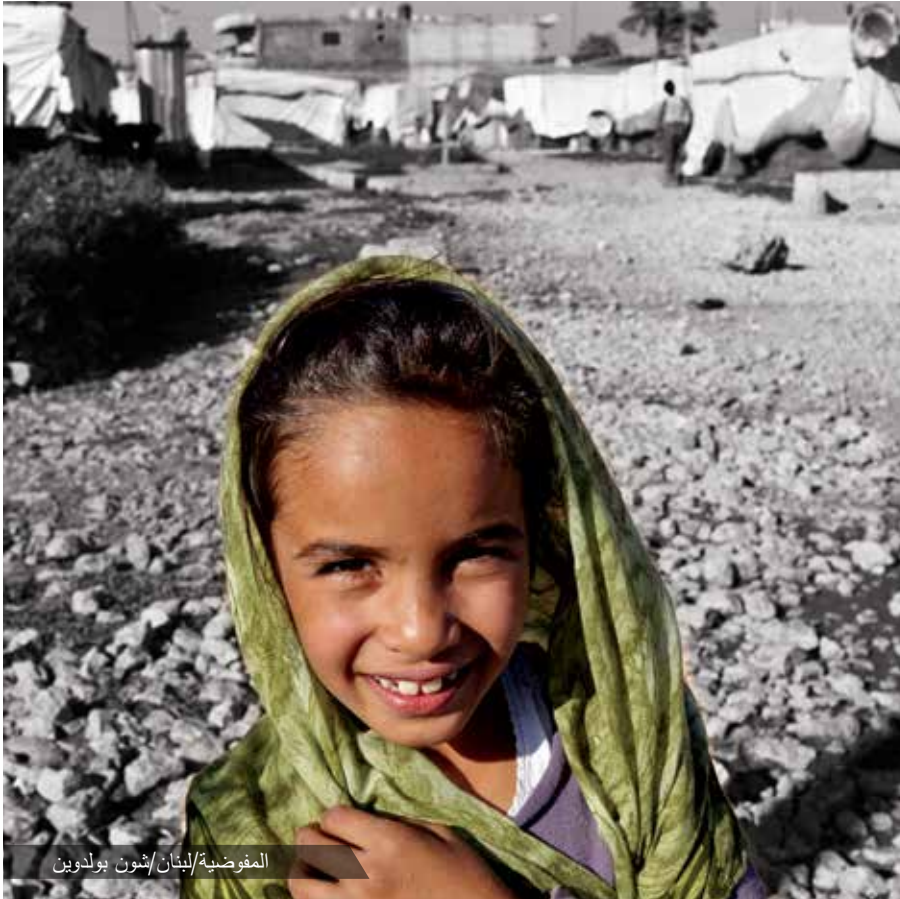
ومع تقديم خطة لبنان للاستجابة للأزمة السورية خطة استجابة إنسانية وتمكينية متكاملة، ظهرت استثمارات كبيرة لتحسين أنظمة الإمداد القومية والمحلية. ومن بين هذه الجهود، تحسين القدرة الاستيعابية للمدارس المحلية بشكل كبير من خلال العمل بفترات ثانية، الذي ساعد على زيادة عدد الأطفال غير اللبنانيين المسجلين إلى ١٥٠,٩٤٧ طالباً في المُجمل (التعليم الأساسي: ١٤٩,٢١٩، والتعليم الثانوي: ١,٧٢٨) للعام الدراسي ٢٠١٥-٢٠١٦، و ٢,٢٥٩ طالباً (التعليم الأساسي: ١٩٩,١٩٨، والتعليم الثانوي: ٣,٠٦١) للعام الدراسي ٢٠١٦-٢٠١٧. وعلاوة على ذلك، أصبح الآن بمقدور ما يزيد عن ٩٢٪ من الأفراد المحتاجين الحصول بشكل منتظم على إمدادات مياه منتظمة، كما استفاد أكثر من ١,١ مليون فرد من إدارة المخلفات الصلبة المحلية المُحسنة.

٢٠١٥، كان هناك تركيز أكبر على أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة من خلال تقديم منح وعمليات نقل التكنولوجيا لزيادة إنتاجيتهم، كما زادت أيضاً الخدمات المالية المقدمة إلى أصحاب المشاريع متناهية الصغر، وزاد الشركاء دعمهم لسلاسل الإمدادات. ومن الأمثلة على ذلك دعم الجمعيات التعاونية المحلية في محافظة عكار، التي حصلت على دعم لدخول أسواق جديدة في أوروبا لمحايلها من البطاطا المزروعة محلياً.

وكي يصبح النجاح في مواجهة التحديات المرتبطة بالنزوح طويل الأمد ممكناً، استمر الشركاء القوميون والدوليون في تقديم دعم قوي إلى المؤسسات اللبنانية العامة. وعلى مدار عام ٢٠١٦، كان هناك تركيز أكبر على البلديات والنقابات باعتبارها جهات تقديم خدمات أساسية، ومن أوائل المستجيبين للأزمة. كما دعم الشركاء هذه المؤسسات الحكومية المحلية بتوفير ٢٦٩ موظفاً إضافياً، واكتمل تحديد الاحتياجات الهامة في ٢٥١ منطقة من المناطق الأكثر ضعفاً في لبنان؛ وذلك بوضع

وبوجود استثمارات كبيرة في قطاع الصحة العامة، أُتيح الحصول على الرعاية الصحية بأسعار معقولة من خلال الدعم المالي لأكثر من ١,٦ مليون استشارة في قطاع الرعاية الصحية الأولية. كما تم تقديم الدعم المالي، ودعم البنية التحتية، ودعم الموارد البشرية لتعزيز الأنظمة القومية من أجل تقديم خدمات قانونية ونفسية وطبية للناجين من حوادث العنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي. وتلقى أكثر من ٧,٥٠٠ موظف متخصص وغير متخصص تدريباً على مبادئ توجيهية بشأن العنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي. وبالإضافة إلى ذلك، حصل حوالي ٥٠٠ موظف حكومي على تدريب على التعامل مع الأطفال المُعرضين للخطورة.

وفي محاولات دعم التعافي والاستقرار الاقتصادي في لبنان، ساهم الشركاء بمبلغ ٤٤٠ مليون دولار في الاقتصاد العام من خلال تقديم أموال نقدية، وقسائم إلكترونية للطعام. وتُفذت استثمارات كبيرة لدعم المشاريع اللبنانية، والجمعيات التعاونية المحلية. ومقارنةً بعام



المفوضية/لبنان/شون بولدين

خطط لإجراءات محلية للجميع. ونتيجة لذلك، تم تنفيذ ٢٥٦ مشروع دعم محلي في ١٠٠ بلدية، تنوعت بين إنشاء أماكن عامة وبنيات تحتية للرياضة والأنشطة الترفيهية، وتسهيل عمليات جمع النفايات الصلبة. وثُمِّل هذه الاستثمارات ضِعْف ما قُدِّم من دعم للمشاريع المحلية في عامي ٢٠١٤ و ٢٠١٥ معاً. كما أنصَب تركيز خاص على تحسين تقديم الخدمات الأساسية المحلية، وعلى تعزيز البنية التحتية للدولة؛ لا سيما في قطاع الماء والطاقة، باستثمارات إجمالية تزيد عن ١١,٦ مليون دولار.

وقد كانت المشاركة القومية في الاستجابة قوية في خطة لبنان للاستجابة للأزمة السورية في ٢٠١٥-٢٠١٦؛ حيث إن خلية أزمة الحكومة اللبنانية كانت أعلى سلطة قومية للشركاء الدوليين تدعم الاستجابة للأزمة بتقديمها توجيهاً عن السياسة العامة، وضمان الاستجابة بما يتوافق مع القوانين واللوائح اللبنانية. وقد كُفِّت خلية الأزمة وزارة الشؤون الاجتماعية بالإشراف على الاستجابة الإجرائية الحكومية للأزمة، ونظمت مؤتمرات مشتركة بين الوكالات وبين القطاعات بدعم من المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي كوكالات مُنسَّقة تابعة للأمم المتحدة؛ بالنيابة عن اللجنة التوجيهية لخطة لبنان للاستجابة للأزمة السورية، التي يرأسها وزير الشؤون الاجتماعية، والمُنسَّق المقيم للشؤون الإنسانية. وفي عام ٢٠١٦، تم إنشاء لجان توجيهية قطاعية لتعزيز القيادة الحكومية للاستجابة للأزمة بشكل أكبر، وعملت هذه اللجان تحت إشراف الوزارة المباشرة لكل قطاع. وبشكل عام، تم توجيه أكثر من ١٥٧,٥ مليون دولار على المستوى القومي إلى المؤسسات العامة؛ لتقديم الدعم إلى اللبنانيين الضعفاء واللاجئين السوريين والفلسطينيين، حيث تم توفير ٧٧٢ موظفاً إضافياً لدعم تقديم الخدمات والإمكانيات المؤسسية، ووضع السياسة العامة. وبالمثل، كُفِّت شركاء خطة لبنان للاستجابة للأزمة السورية جهودهم لتخفيف الضغط المُمارَس على المجتمعات والأنظمة والبنية التحتية المحلية؛ لتعزيز الاستقرار اللبناني والقدرة على مواجهة الأزمات.

ولقد شهدت لبنان بصفة عامة تركزاً متزايداً لمواجهة الأزمة على المستويين القومي والميداني، مع نظراء حكوميين يتولَّون زمام المبادرة في وضع إستراتيجية استجابة لعدة أعوام للفترة ٢٠١٧-٢٠٢٠، وأطر للسياسة

العامة؛ فضلاً عن تكثيف الخدمات من خلال الأنظمة العامة، والحفاظ على الاستقرار في المجتمعات المحلية.

ولسَدَّ الفجوة الإنسانية الإنمائية، بما يتوافق مع الالتزامات المُتعهَّد بها في القمة الإنسانية العالمية بتبني طريقة جديدة في العمل، تم استكمال خطة لبنان للاستجابة للأزمة السورية بوضع إطار إستراتيجي مشترك لعمليات الأمم المتحدة في الفترة ٢٠١٧-٢٠٢٠. ويُقدِّم هذا الإطار الإستراتيجي للأمم المتحدة رؤية عامة للمشاركة على نطاق الأمم المتحدة، ودعم حكومة لبنان في تحقيق الأولويات التالية: (١) وجود السلام والأمن بين جميع الأفراد، و(٢) تمتع لبنان بالاستقرار المحلي والحوكمة الفعالة للممارسات المُتبَّعة فيها، و(٣) نجاح لبنان في الحد من الفقر، وتعزيز التنمية المستدامة، مع سدِّ الاحتياجات الفورية بطريقة تُراعي حقوق الإنسان، وتُنايَس الحساسيات الجنسية. وهكذا، توافقت هذه الأهداف الإستراتيجية للإطار الإستراتيجي للأمم المتحدة مع الأهداف الإستراتيجية لخطة لبنان للاستجابة للأزمة السورية في ثلاثة محاور، مع تركيز معظم عمليات خطة لبنان للاستجابة للأزمة السورية ضمن المحور (٣).

وفي سياق خطة لبنان للاستجابة للأزمة السورية، تم دعم الشراكات بشكل كبير في مجال البرامج النقدية، حيث أدركت المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ومنظمة برنامج الأغذية العالمي، ومنظمة اليونيسيف، والاتحاد النقدي اللبناني في أواخر عام ٢٠١٥ الحاجة إلى استهداف أكثر فاعلية للسكان المحتاجين، وتقديم دعم نقدي بطريقة مُنسَّقة؛ لضمان التوزيع العادل للمساعدات النقدية على الأسر المؤهلة، ومتابعتها ومراقبتها بشكل مناسب. وتم التوصل إلى اتفاق في مارس ٢٠١٦ على العمل التعاوني لوضع آلية لتوجيه جميع المساعدات النقدية الواردة من المنظمات المشاركة من خلال بطاقة مشتركة. ونتيجة لذلك التعاون بين المنظمات والتخلص من التكاليف الكثيرة في كل عملية، أمكن تحقيق الفاعلية في التكلفة. وتوجَّبت هذه الرؤية المشتركة بوجود "النظام اللبناني المُوحَّد بين المنظمات للبطاقات الإلكترونية"، وبدأ توزيع هذه البطاقات في أكتوبر ٢٠١٦ على ما يُقَرَّب من ١٨٥ ألف أسرة سورية لاجئة في لبنان.

يمكن استخدام هذه البطاقات الإلكترونية في أي من المحلات المتعاقدة مع منظمة برنامج

الأغذية العالمي، البالغ عددها ٤٨٠ محلاً في جميع أنحاء الدولة، وأي ماكينة صراف آلي في الدولة حسب نوع الدعم المُقرَّر. وهكذا، سعى شركاء خطة لبنان للاستجابة للأزمة السورية جاهدين إلى تقديم الدعم النقدي باستخدام هذه البطاقة المشتركة الفردية، وزيادة مزايا الفاعلية في تقديم الدعم إلى الأسر الضعيفة.

وبحلول نهاية ٢٠١٦، حصل شركاء خطة لبنان للاستجابة للأزمة السورية على ١,١٢٨ مليار دولار لتنفيذ هذه الخطة، وهذا يمثل ٤٥,٤٪ من الطلب الإجمالي في ٢٠١٦، الذي كان يُقدَّر بمبلغ ٢,٤٨ مليار دولار. وهكذا، بقيت لبنان أكبر مُستلم للتمويل الممنوح خارج سوريا في سياق الاستجابة الإقليمية للأزمة. وعلى مستوى القطاعات، حصلت قطاعات التعليم (المُموَّلة بنسبة ٦٥٪)، والحماية (المُموَّلة بنسبة ٦٣٪)، والدعم الأساسي (المُموَّلة بنسبة ٦٣٪) على الجزء الأكبر من التمويل مقابل طلباتها؛ مما يُشكِّل أيضاً زيادة مطلقة عن التمويل المُستلم في عام ٢٠١٥، المُقدَّر بمبلغ ٣٧٤ مليون دولار. ومع ذلك، هناك تباين كبير بين القطاعات؛ حيث كان من بين القطاعات الأقل تمويلًا قطاع الاستقرار الاجتماعي (مُموَّل بنسبة ٢١٪)، وقطاع سبل كسب العيش (مُموَّل بنسبة ٢٣٪)، وقطاع الطاقة والماء (مُموَّل بنسبة ٢٧٪) بمبلغ ١٦٣ مليون دولار فقط في المُجمَل. ورغم أن التعهدات المُعلن عنها في مؤتمر لندن في فبراير ٢٠١٦ كانت جوهريّة في مجال التعليم، وإلى حدٍّ ما في مجال الحماية، فإنها بقيت مقصورةً على سبل كسب العيش والفرص الاقتصادية حتى اليوم.

وبقيت قيود التمويل مشكلة أساسية ركَّز عليها العديد من القطاعات باعتبارها إحدى التحديات؛ فقد أدى نقص التمويل في قطاع الاستقرار الاجتماعي إلى منع التوسُّع المناسب في الأنشطة في المناطق الأكثر ضعفاً، ومن ذلك عدم القدرة على تقديم الدعم الأساسي إلى البلديات، وعدم تنفيذ مشاريع توفر فرص عمل بين المجتمعات الضعيفة؛ حيث بلغت فرص العمل المتاحة ٧,٥٨٨ فرصة فقط لـ ٦٥ ألف من الأفراد الضعفاء الذين يلزم تسجيلهم في مشاريع الأعمال العامة في عام ٢٠١٦. كما أثر نقص التمويل أيضاً على الشركاء في قطاع الصحة؛ حيث كان الدعم اللازم لتقديم خدمات المستشفيات إلى أفراد يعانون من أمراض مُرمِنة غير كافٍ. وأخيراً، أدى نقص التمويل المتاح في قطاع الطاقة والماء إلى استهلاك الموارد

مرات من نسبة البطالة الإجمالية. إن كل هذه التوجهات بالطبع لا تساهم في خلق استقرار اجتماعي، بل بقيت مخاطر التوترات المجتمعية عالية مع استمرار وجود منافسة على الخدمات والموارد المحدودة في المجتمعات المضيفة.

لذا، سيكون المضي قدماً في تقديم الدعم أمراً ضرورياً لتحقيق الالتزامات التي تعهد بها المجتمع الدولي في مؤتمر لندن، والقمة الإنسانية العالمية لتقديم تمويل قابل للتنفيذ وعملي، وممتد لعدة سنوات للأنشطة الإنسانية والإنمائية، ولتعزيز القدرة على مواجهة الأزمات بعد عام ٢٠١٦. وفيما يتعلق بهذه الالتزامات، وضعت حكومة لبنان وشركاؤها إطاراً للاستجابة يمتد لأربع سنوات بناءً على الدروس المستفادة من خطة لبنان للاستجابة للأزمة السورية في ٢٠١٥-٢٠١٦. ومع إدراك الطبيعة الممتددة للأزمة، والحاجة إلى سدّ الفجوة الإنسانية الإنمائية؛ ستقدم خطة لبنان للاستجابة للأزمة السورية في الفترة ٢٠١٧-٢٠٢٠ منبراً مشتركاً وطريقة جديدة للعمل مع الشركاء القوميين والدوليين لدعم القدرات اللبنانية على مواجهة الأزمة، ودعم الاستقرار والرخاء طويل المدى للجميع.

ذلك، يوجد ٦٠٪ من النازحين السوريين الذين تزيد أعمارهم عن ١٥ عاماً دون إقامة قانونية، مما يؤثر مباشرة في شعورهم بالأمن، ويؤدي إلى تقييد حرية الحركة، ومن ثم تقييد الحصول على سبل كسب العيش والخدمات الأساسية اللازمة للحياة.

وحتى اليوم، لم تفلح الاستجابة كثيراً في تحقيق الاكتفاء الذاتي للأفراد الأكثر ضعفاً، الذين لن يكونوا قادرين على مواجهة صدمة أخرى إن قلت المساعدات، وتركوا بضعفهم يتكيفون مع وضع تقييدي جديد. وكما يمكن منع حدوث لجوء آخر إلى آليات تكيف سلبية، سيكون من الضروري الحفاظ على مستويات عالية من الدعم المباشر المؤقت. وعلاوة على ذلك، بقي الضغط كبيراً على موارد وإمكانيات المجتمعات المضيفة في مواجهة الطلب المتزايد على الخدمات العامة والخاصة في مناخ اقتصادي متزايد الصعوبة. ولقد تعمقت أوجه عدم المساواة التي طال أمدها، ولوحظ وجود توترات على المستوى المحلي، لا سيما في المنافسة الملحوظة على الوظائف، والحصول على الموارد والخدمات. كما كان للانحدار الاقتصادي أثر متفاوت على الشباب وغيرهم ممن يدخلون سوق العمل؛ حيث كانت نسبة البطالة بين الشباب اللبناني أكبر ٣-٤

بشكل كبير من خلال نقل الماء ومياه الصرف الصحي بشاحنات من وإلى المواقع على حساب العمل على جودة المياه وتقديم حلول أكثر استدامة لإدارة المخلفات ومياه الصرف الصحي. حتى مع وجود مستوى عالٍ من الدعم أدى إلى تجنب حدوث تدهور كبير، فإن الوضع الإنساني بقي غير مستقر، ولم يتحقق الاعتماد الذاتي بين النازحين. ووفقاً لتقييم جوانب الضعف لدى اللاجئين السوريين في عام ٢٠١٦، تزايدت أوجه الضعف الاقتصادي العام بنسبة ١,٤٪ منذ عام ٢٠١٥ بوجود ما يقرب من ١,٢ مليون فرد يعيشون تحت خط الفقر بدخل ٢,٤ دولار في اليوم، وهو تقريباً ضعف عدد الأفراد مقارنة بعام ٢٠١٤. وكان ٥٢٪ من النازحين السوريين، و ١٠٪ من اللبنانيين شديدي الفقر (بدخل أقل من ٢,٤ دولار في اليوم)، مع نسبة ٩٪ من اللاجئين الفلسطينيين من سوريا (بدخل أقل من ٢,٥ دولار في اليوم). ويعيش ما يقرب من ٧٠,٥٪ من السكان اللاجئين تحت خطر الفقر بدخل ٣,٨ دولار في اليوم، بينما يعيش ٩١٪ من السوريين النازحين مديونين (بمتوسط دين إجمالي ٨٥٧ دولاراً). وقد كان ذلك نتيجة عدد من العوامل، أبرزها النزوح طويل الأمد، واستنزاف المدخرات، والصعوبة المتزايدة في الحصول على دخل يعتمد عليه. وعلاوة على

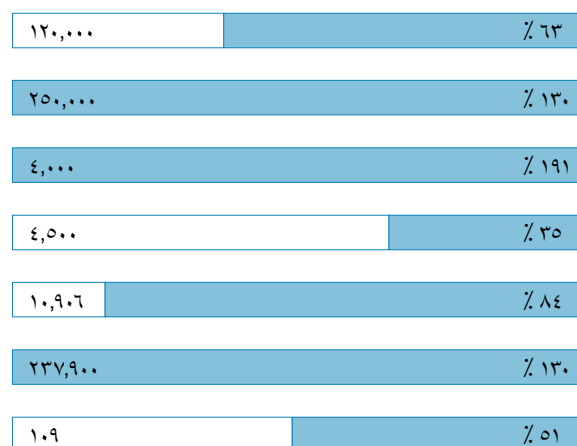
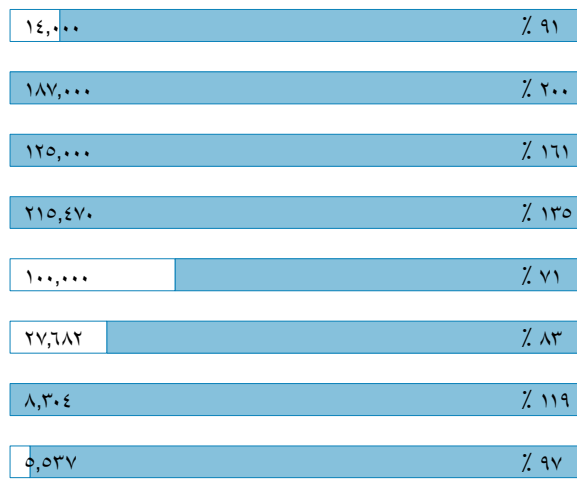
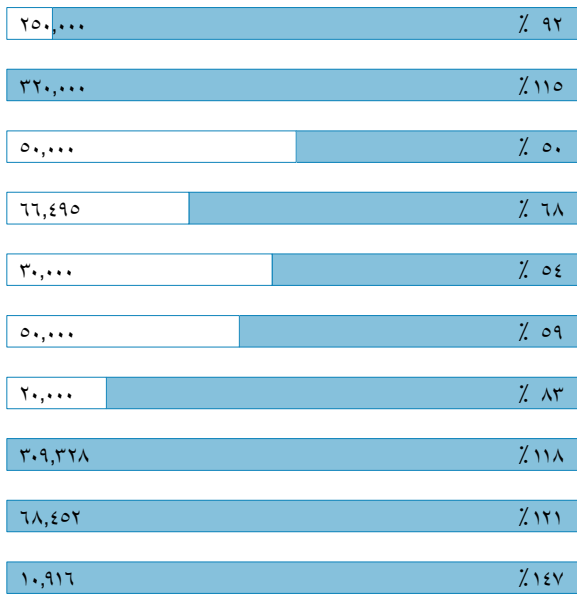


المفوضية/لبنان/شون بولدين

الإنجازات

الحماية

الهدف □ الذي تم تحقيقه ■



استفادة ٢٣٠,٠٤٠ فرداً من الاستشارات والدعم من خلال الحصول على وثائق إقامة مدنية أو قانونية أو غيرها
اشراك ٣٦٨,٥٤٥ فرداً من النازحين والأفراد الضعفاء في أنشطة مجتمعية

استفادة ٢٤,٧٨٧ فرداً من الدعم والخدمات الفردية
تم تسجيل ٤٥,٣٨٢ فرداً للمرة الأولى في أنشطة المهارات الحياتية في المراكز المجتمعية

تلقي ١٦,١٢٦ فرداً استشارات قانونية عن الحصول على وثائق إقامة قانونية

تلقي ٢٩,٧٣١ فرداً استشارات قانونية فردية عن تسجيل الميلاد

تنفيذ ١٦,٥٣٠ نشاطاً لتقليل المخاوف الخاصة بالحماية، وضمان الحصول على الخدمات

الوصول إلى ٣٦٦,٢٣٠ فرداً من خلال دورات التوعية

حصول ٨٢,٨١٥ فرداً على استشارات خلال زيارات المراقبة، التي تشمل الزيارات إلى المواقع الجماعية

استفادة ١٦,٠١٤ فرداً من الاستشارات الفردية وإدارة الحالات

حماية الطفل

احالة ١٢,٧٩٣ صبياً وفتاة من البرامج المجتمعية إلى دراسة الحالات، وبرامج الدعم النفسي الاجتماعي المكثفة

توعية ٣٧٤,٠٩٦ فتاة وصبياً بحماية الطفل والدعم النفسي الاجتماعي

استفادة ٢٠١,٦٦٦ فتاة وصبياً من البرامج المنظمة لحماية الطفل المجتمعية، وبرامج المهارات الحياتية

استفاد ٧١,٣٩٤ من مقدمي الرعاية من برامج تقديم الرعاية ومجموعات دعم الأبوة

توعية ٢٩٠,٠٦٨ فرداً من مقدمي الرعاية وأعضاء المجتمع بحماية الطفل والدعم النفسي الاجتماعي

تم التركيز على توعية ٢٣,٠٤٦ فتاة وصبياً من المعرضين لخطورة عالية ببرامج الدعم النفسي الاجتماعي والمهارات الحياتية

حصول ٩,٨٦٥ فتاة وصبياً على الدعم من خلال إدارة الحالات

تقديم خدمات متخصصة إلى ٥,٣٤٥ فتاة وصبياً

العنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي

حصول ٧٥,٩٥٢ فرداً على دعم نفسي اجتماعي، وخدمات فردية في أماكن آمنة

اشراك ٣٢٤,٨٣٨ عضواً مجتمعياً في أنشطة التوعية بالعنف القائم على النوع الاجتماعي

تدريب ٧,٦٣١ من الأفراد الفاعلين الذين ثبت أن لديهم معرفة كبيرة بالعنف القائم على النوع الاجتماعي

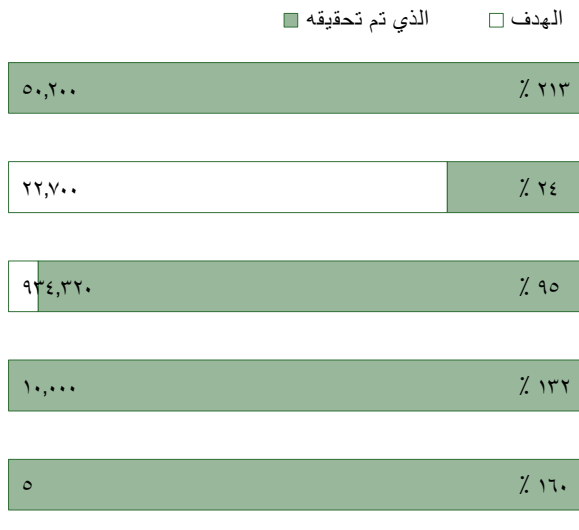
تدريب وإشراك ١,٥٥٦ قائداً مجتمعياً وحارساً في مكافحة أنشطة العنف القائم على النوع الاجتماعي

اشراك ٩,١٤٨ عضواً مجتمعياً في تحديد المخاطر والحد منها

توعية ٣٠٩,٣١٩ فرداً بالعنف القائم على النوع الاجتماعي

تقديم الدعم إلى ٥٦ مؤسسة

الأمّن الغذائي



حصول ١٠٧,١٠٥ فرد ضعيف على مساعدات عينية

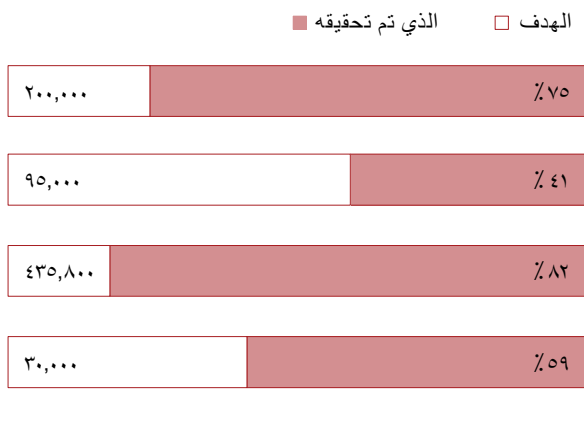
تحسين الإنتاج الزراعي لدى ٥,٤٠١ مزارع

حصول ٨٨٦,١٩٣ فرداً ضعيفاً على مساعدات غذائية قائمة على النقدية

حصول ١٣,٢٠٠ فرد على دعم بممارسات غذائية

اشتراك ٨ مؤسسات قومية مدعومة في قطاع الأمن الغذائي

التعليم



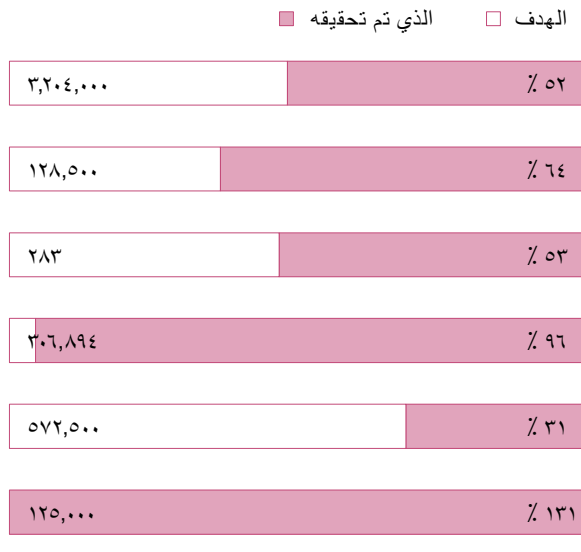
تسجيل ١٥٠,٩٤٧ طفلاً غير لبناني في المدارس العامة الأساسية النظامية (في العام الدراسي ٢٠١٥/٢٠١٦)

تسجيل ٣٨,٧٥٦ طفلاً في التعليم التعويضي، والدعم اللغوي، والدعم المتعلق بالواجبات المنزلية

حصول ٣٥٩,٠٢٠ طفلاً على مستلزمات مدرسية

تسجيل ١٧,٦٠٥ طفل في البرنامج التعليمي المُعجل تحت إشراف وزارة التربية والتعليم العالي

الصحة والتغذية



تقديم ١,٦٦٢,٨٨١ استشارة في قطاع الرعاية الصحية الأولية

حصول ٨١,٦٥١ فرداً على خدمات طبية وتشخيصية

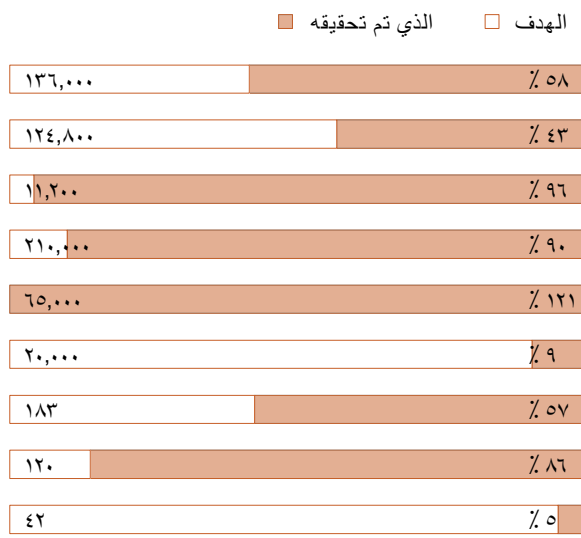
حصول ١٥١ موظفًا في القطاع الصحي على دعم راتب على المستوى المركزي والمحيطي، ومستوى الرعاية الصحية الأولية

وصول حملات التطعيم ضد شلل الأطفال إلى ٢٩٣,١٤٧ طفلاً

حصول ١٨٠ ألف طفل على تطعيمات روتينية وفقاً لجدول تطعيمات وزارة الصحة العامة

تلقّى ١٦٣,٧٨٠ مريضاً علاجاً للأمراض مُزمنة

الدعم الأساسي



تسجيل ٧٩,٣٩٢ أسرة

حصول ٥٣,٩٠٧ أسرة سورية على دعم نقدي متعدد القطاعات ومتعدد الأغراض كل شهر

حصول ١٠,٧٣٠ أسرة فلسطينية على حوالات نقدية متعددة القطاعات ومتعددة الأغراض كل شهر

حصول ١٨٨,٩٩٩ أسرة على إعانات نقدية موسمية، أو قسائم شراء

تقديم المساعدة إلى ٧٨,٣٦٠ أسرة بمواد الإغاثة الأساسية

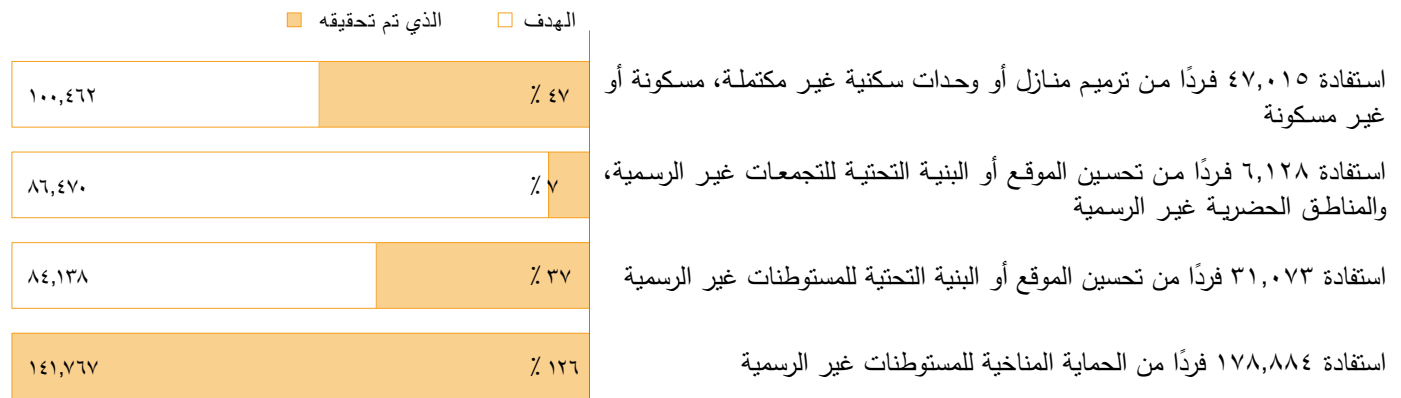
حصول ١,٨٦٠ أسرة لبنانية ضعيفة على أموال نقدية متعددة الغرض

توزيع ١٠٥,٢ مليون دولار في شكل نقدية متعددة القطاعات والأغراض

توزيع ١٠٣,٢ مليون دولار في شكل إعانات نقدية موسمية، وقسائم شراء

توزيع ٢ مليون دولار على اللبنانيين الأكثر ضعفاً

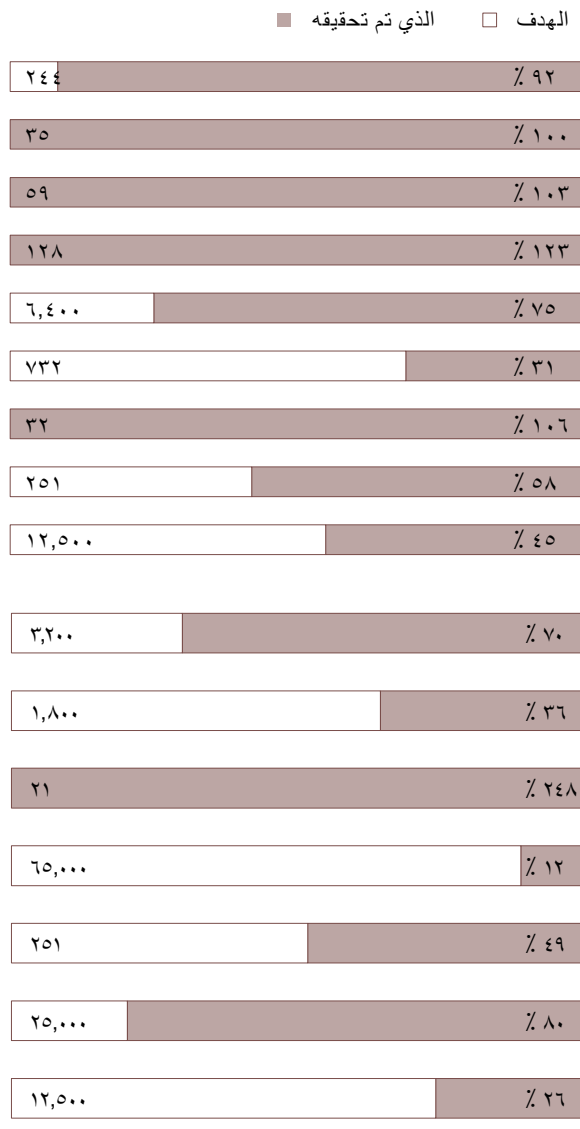
المأوى



المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية



سبل كسب العيش والاستقرار الاجتماعي



تمت مساعدة ٢٢٤ بلدية على خلق استقرار اجتماعي

تمت مساعدة ٣٥ من المؤسسات والمحافظات والأقاليم على المستوى المركزي المحلي في المساهمة في الاستقرار الاجتماعي

تزويد ٦١ مجتمعاً بآليات عمل لتقليل الصراع

تنفيذ ١٥٧ عملية تخطيط تشاركية محلية

مشاركة ٤,٨٠٦ عضو مجتمعي في العمليات المحلية

تنفيذ ٢٣٠ مشروعاً للدعم المحلي والمجتمعي

إنشاء ٣٤ آلية جديدة للتخفيف من حدة النزاعات

إطلاق ١٤٦ مبادرة شبابية لبناء السلام

مشاركة ٥,٦٦٢ شاباً في مبادرات بناء السلام

استفادة ٢,٢٥٢ صاحب مشروع من برامج التدريب على الإدارة التجارية

دعم أو إنشاء ٦٤٨ من المشاريع متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، والجمعيات التعاونية

اجراء ٥٢ نشاطاً في سلاسل الإمداد

تسجيل ٧,٥٨٨ فرداً ضعيفاً في مشاريع العمل العامة

استفادة ١٢٢ منطقةً ضعيفةً من البنية التحتية، والأصول البيئية المحسنة

استفادة ١٩,٩٧٥ فرداً من برامج التدريب على المهارات السوقية

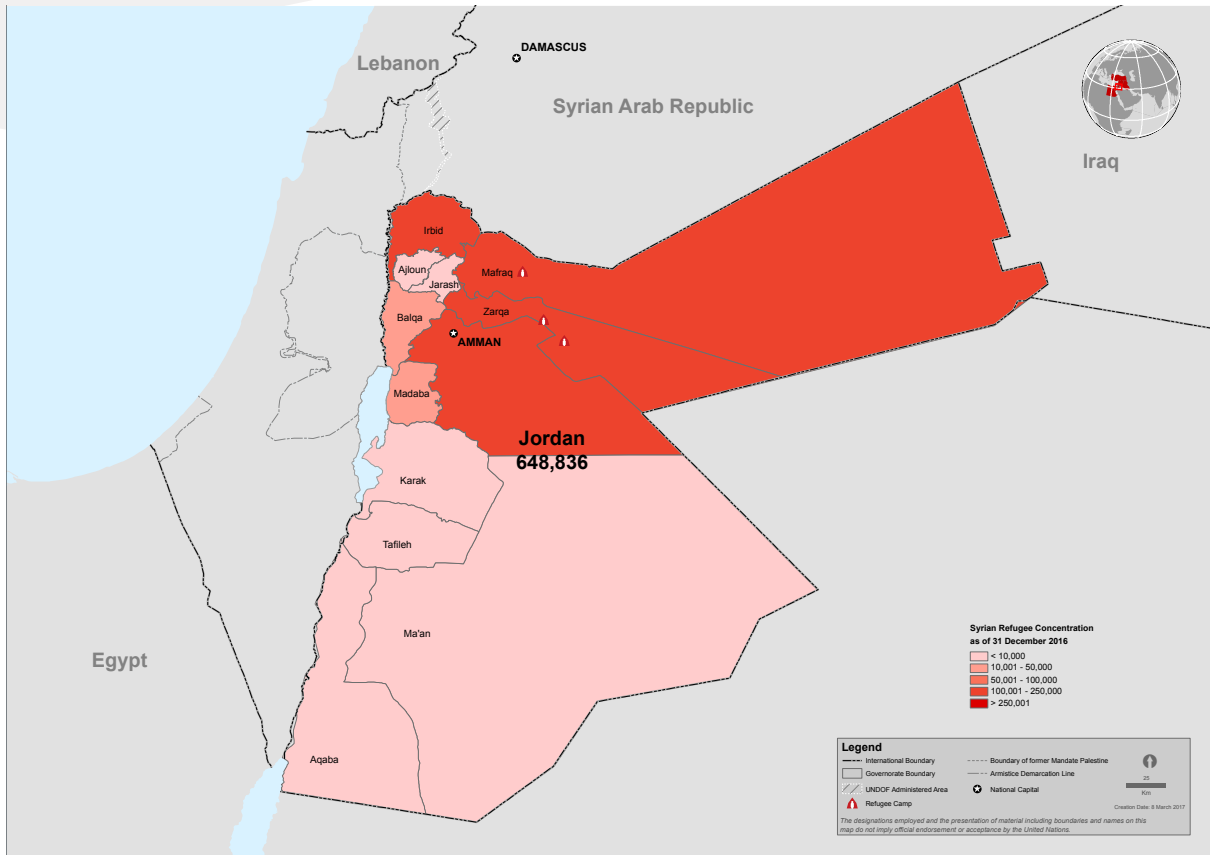
استفادة ٣,٣٠١ فرداً من برامج التدريب الداخلي، أو التدريب في أثناء العمل، أو برامج التمهّن

الشركاء

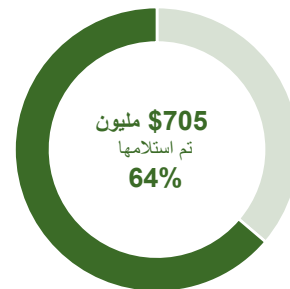
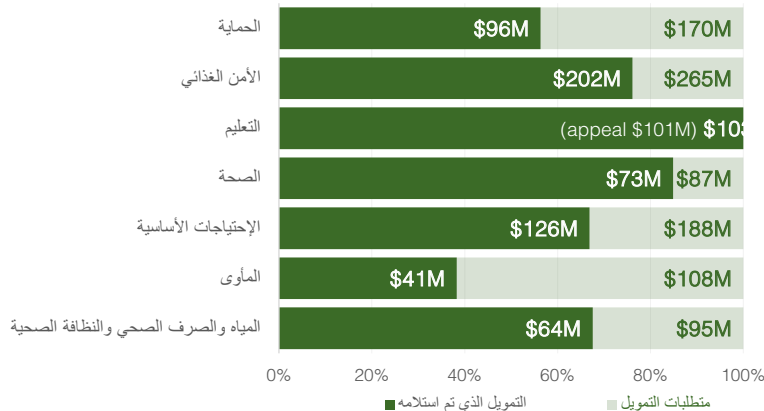
مركز أبعاد	المنظمة الأمريكية العالمية للمخيمات	منظمة العمل ضد الجوع	وكالة التعاون التقني والتنمية	مؤسسة أكشن إيد
منظمة عدرا	الميثاق	منظمة "ألف"	الفيحاء	مؤسسة المجموعة
ألفا	مؤسسة عامل	جمعية أنا أقرأ	إيه إن دي	مؤسسة أنيرا
أرش نوبا	جمعية الهلال الأحمر الأفغاني	المؤسسة الإيطالية "أفسي"	جمعية بسمه وزيتونة اللبنانية	جامعة البلمند
بياند	بنك تونس العربي الدولي	منظمة بلو ميشن	مؤسسة كير	صندوق العون الإنساني المشترك
اللجنة الدولية لتنمية الشعوب	المركز اللبناني لحقوق الإنسان	مركز كاريثاس للمهاجرين اللبنانيين	مؤسسة كونسيرن	المنظمة الإيطالية الدولية
جمعية الهلال الأحمر الدنماركية	دار الفتوى	دي إيه دابلو بي/إن إيه بي إيه إيه	منظمة دوركاس	منظمة الثقة بالفرص الرقمية-دوت
جمعية التنمية للأنسان والبيئة	المجلس الدنماركي للاجئين	منظمة الأغذية والزراعة (فار)	منظمة دار الحرية	منتدى المعاقين في لبنان
مؤسسة تعزيز الثقافة الاجتماعية-لبنان	المجموعة الإيطالية الطوعية	مؤسسة هابيتات فور هيومانيتي	مؤسسة هارتلاند	التأمين الصحي
منظمة حماية	نادي هويس	مؤسسة بيت السلام	هاوارد كاراغوزيان	منظمة هيوميديكا
منظمة العمل الدولية	الهيئة الطبية الدولية	إنارة	مؤسسة إنجاز	منظمة إنترناشونال أليرت
منظمة إنترسوس	الجمعية الخيرية المسيحية الأرثوذكسية الدولية	مؤسسة الهجرة الدولية	منظمة الإغاثة الإسلامية بلبنان	مؤسسة لجنة الإنقاذ الدولية
مؤسسة الإغاثة والتنمية الدولية	منظمة الإغاثة الإسلامية	وكالة اليابان للتعاون الدولي	مؤسسة كفي	الجمعية اللبنانية لتنمية الطفولة المبكرة
منظمة الإغاثة اللبنانية	جمعية الهلال الأحمر اللبنانية	مشروع التحريج في لبنان	منظمة لوست	الجمعية اللبنانية للتوليد والأمراض النسائية
مجموعة ماج	جمعية المقاصد الخيرية	مؤسسة مخرومي	مؤسسة ماب-يو كيه	جمعية مارش اللبنانية
منظمة إم سي سي الكندية	منظمة أطباء العالم	منظمة مبدير	مؤسسة ميدكال تيمز إنترناشونال	مؤسسة ميرسي كوريس
وزارة التربية	وزارة الشؤون الاجتماعية	موزابيك-المنظمة الشرق أوسطية للخدمات والتأيد والتكامل وبناء القدرات	وزارة الشؤون الاجتماعية-برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	منظم ميس لبيانون
مركز جماعة المهاجرين اللبنانية	مؤسسة الشرق الأدنى	المركز القومي للبحوث	مؤسسة أوكسفام	المركز البولندي للمساعدات الدولية
منظمة الأولوية الملحة-إيد ميديكال إنترناشونال	جمعية الهلال الأحمر القطري	مؤسسة رينيه معوض	جمعية ريساتارت اللبنانية	جمعية ريت لبان
منظمة اللاجئين الدولية	برنامج نقل اللاجئين	صفاي	مؤسسة ساج	مؤسسة سلام إل إيه دي سي
الجمعية الطبية الأمريكية السورية	منظمة سوا	مؤسسة إس بي أوفرسيز	منظمة "أنقذوا الأطفال" الدولية	منظمة البحث عن أرضية مشتركة
جمعية الكتاب المقدس السلافية	جمعية شيلد اللبنانية	مؤسسة العناية الصحية وتنمية المجتمع إس أي دي سي	منظمة الإغاثة الإسلامية الفرنسية	جمعية سوليدار سويس
سوليداريتيه	تجمع الشباب السعيد	منظمة أرض الإنسان الإيطالية	مؤسسة أرض الإنسان الإيطالية	شبكة نوابا للتواصل الاجتماعي
مؤسسة تريامفانت ميرسي	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	صندوق الأمم المتحدة للسكان	برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية	المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين
منظمة اليونيسيف	منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية	الأونروا-وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين	هيئة الأمم المتحدة للمرأة	اتحاد الجمعيات الإغاثية والتعاونية
جامعة القديس يوسف	يوتوبيا	منظمة التحالف الدولي لصحة المرأة والطفل	مؤسسة أطفال الحرب الهولندية	منظمة الصحة العالمية
الصندوق الدولي للتأهيل	مؤسسة وورلد فيجن إنترناشونال			

الأردن

نظرة عامة على مستوى الدولة
التوزيع السكاني للاجئين



لمحة عامة عن التمويل المشترك بين الوكالات



المتطلبات \$1.1 مليار

لمحة عن العام الماضي

رغم استمرار الأردن في تقديم حق اللجوء إلى اللاجئين السوريين، فإن عدد السوريين الجدد الذين وصلوا في عام ٢٠١٦ كان أقل من المتوقع، وذلك بسبب سياسة الحدود المُدارة. يوجد ٦٤٨,٨٣٦ لاجئاً سورياً، منهم ٢١٪ يعيشون في مخيمات، و٧٩٪ يعيشون في مناطق حضرية وشبه حضرية وريفية.

إن خطة الاستجابة الأردنية للأزمة السورية هي خطة مدتها ٣ أعوام، وهي الوثيقة الاستراتيجية الأساسية على المستوى القومي. وترتكز خطة الاستجابة الأردنية للأزمة السورية التي تُشرف عليها وزارة التخطيط والتعاون الدولي على محورين: دعم اللاجئين، وتعزيز القدرة على مواجهة الأزمات. في عام ٢٠١٦، بلغت طلبات التمويل الإجمالي لخطة الاستجابة الأردنية للأزمة السورية ٢,٦ مليار دولار، وتشمل أيضاً الطلب المشترك بين الوكالات الذي بلغ ١,١ مليار دولار (٧٥١ مليون دولار للعنصر التمويلي للاجئين، و٣٥٥ مليون دولار للعنصر التمويلي لتعزيز القدرة على مواجهة الأزمات)، والذي رُصد في هذا التقرير السنوي للخطة 3RP.

واستمرت مجموعات العمل القطاعية في تنسيق الاستجابة الكاملة لدعم اللاجئين بعد عقد اتفاقية مع وزارة التخطيط والتعاون الدولي. وتم تنظيم الاستجابة في ثمانية قطاعات فنية، منها قطاع سبل كسب العيش الذي أنشئ حديثاً. وعملت المجموعات القطاعية للاجئين بشكل مُتقن بمساعدة من مجموعات العمل بين القطاعات، ونظم إدارة المعلومات التي تضمن توفر بيانات عن الاستجابة بشكل واضح. كما تمت ترقية نظام التخطيط الجديد القائم على شبكة الويب "مستشار الخدمات" في ٢٠١٦، والذي يسمح للمستخدمين برؤية الخدمات المتاحة للاجئين على خريطة وفي دليل للخدمات. وهو أداة مفيدة لمجموعات العمل في قطاع اللاجئين للتخطيط لتقديم الخدمات إلى اللاجئين، ولتحديد الفجوات في الخدمات. وتم الحصول على ٩٤٪ (٧٥٥ مليون دولار) من إجمالي الأموال المطلوبة (٧٥١ مليون دولار) ضمن العنصر التمويلي للاجئين في الطلب المشترك بين الوكالات في نهاية ٢٠١٦.

ووضّح البيانات المأخوذة من إطار تقييم أوجه الضعف أن أوجه الضعف الاقتصادية بقيت تتزايد بين اللاجئين السوريين في عام ٢٠١٦. ويعيش في الأردن ٨٩٪ من اللاجئين السوريين الذين يعيشون خارج المخيمات تحت خط الفقر

المعلومات، وأيضاً ضمان توفر بنية إستراتيجية كافية، وأهداف أكثر وضوحاً وتنظيماً في القطاع.

وكي تكون الاستجابة كافية للالتزام بعقد الأردن، عدّلت الحكومة الأردنية عدداً من السياسات، لا سيما تلك المتعلقة بإشراك العاملين الأجانب في سوق العمل. وأعلنت الحكومة الأردنية بدءاً من مارس ٢٠١٦ عن فترات سماح متكررة، مما ألغى تكلفة العمل للعاملين السوريين. وتسببت تصاريح العمل المجانية والحلول الإضافية في عدد تصاريح العمل الصادرة للسوريين من وزارة العمل، كما رُفعت القيود الإضافية من على السوريين القادرين على الحصول على تصاريح عمل، واستُخدمت بطاقة خدمات وزارة الداخلية كوثيقة هوية بدلاً من جواز السفر، ولم يُعد استخراج شهادة صحية مُخصصة مطلوباً. كما سُمح للسوريين بالعمل في وظائف مفتوحة للأجانب، ولكن بقي ذلك تحدياً كبيراً في تنظيم العمل الذي يُؤديه العديد من اللاجئين في القطاع غير الرسمي؛ غير أن الحساسيات المتعلقة بنسب البطالة العالية في الأردن، والمخاوف السياسية ذات الصلة لم تسمح لسوق العمل بالانفتاح بشكل كامل للاجئين السوريين. واستمرّ الأولاد والفتيات من السوريين في الوصول إلى التعليم النظامي في المدارس في المخيمات والبيئات المجتمعية المضيفة، حيث عملت ١٩٨ مدرسة في المجتمعات المضيفة بنظام الفترتين. أما في المخيمات، فقدّمت ٤٤ مدرسة في ١٦ مُجمّعاً مدرسياً خدمات تعليمية لأطفال سوريين. ورغم أن وزارة التعليم لم تُصدر أرقام تسجيل رسمية لعام ٢٠١٦، فإنه من المتوقع أن تزداد أعداد المُسجلين بعد اتخاذ إجراءات عديدة كجزء من التوسع التعليمي الرسمي الذي يدعمه مؤتمر لندن.

الأردني، ومن ثم يلجؤون إلى مجموعة من إستراتيجيات التكيف السلبية التي تتسبب في زيادة ضعفهم.

وفي فبراير ٢٠١٦، اتخذت الحكومة الأردنية في مؤتمر "دعم سوريا والمنطقة" في لندن خطوة أخرى طموحة ومتطلعة في التعامل مع الأزمة السورية، من خلال توقيع "عقد الأردن". ويهدف هذا العقد إلى تحويل مشكلة الوجود المُكثف للاجئين في الدولة إلى فرصة إنمائية ستفيد الأردنيين والسوريين، على حدّ سواء. فمن ناحية، اتُخذت إجراءات ملموسة فيما يتعلق بسبل كسب العيش والوظائف، وتحسين الوصول إلى التعليم لإكساب اللاجئين المهارات التي يحتاجون إليها لإعادة بناء سوريا، الذي نأمل أن يحدث في المستقبل القريب. ومن ناحية أخرى، ساهمت الإجراءات في إتاحة الوصول إلى السوق الأوروبية، والمنح والقروض المُيسرة في الأردن؛ للحدّ من تأثير الأزمة.

وقد خلق هذا الالتزام آلية دعم تبنّتها وكالات الأمم المتحدة، وتعاوناً إيجابياً مع الوزارات الرئيسية، لا سيما وزارة العمل فيما يتعلق بمبادرة تصاريح العمل. كما حفّز العقد أيضاً وجود تعاون آخر بين الجهات الإنسانية والإنمائية في الآلية المشتركة بين القطاعات من خلال مجموعة العمل في قطاع سبل كسب العيش - الذي أنشئ حديثاً - ضمن فريق العمل المشترك بين الوكالات بقيادة المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. وبعد "عقد الأردن"، تزايد الاهتمام بالقطاع بشكل سريع وكبير مع تزايد عدد المؤسسات غير الحكومية وجهات أخرى تخطط للعمل في قطاع سبل كسب العيش، ومن ثم زادت الحاجة إلى التنسيق. ولذلك، هدفت الجهود الأولية لمجموعة العمل في قطاع سبل كسب العيش إلى مشاركة



المفوضية/الأردن/جاري ج. كوهلر

وفي ٢٠١٦، أتاح قطاع التعليم ووزارة التعليم وصول الأطفال السوريين الصغار إلى دور الحضانه؛ حيث سُجِّلَ ٤٥٦ طفلاً (١٠٠٪ من الفتيات) في حضانات مدارس مخيم الزعتري، التي تعمل بفترة صباحية في نهاية ٢٠١٦. وفي النصف الدراسي الثاني (فبراير ٢٠١٧)، سوف يُسجَّل الأولاد في مدارس مخيم الزعتري، وسوف يُتاح للأطفال في مخيم الأزرق دخول فصول جديدة للحضانات. وعلى مدار عام ٢٠١٦، سُجِّلَ ١,٦٢٠ طفلاً (٥٨٪ من الصبيان، و٤٢٪ من الفتيات) مؤخرًا في برامج التعليم غير النظامي (برامج التسرب: ١,٢٢٥، والبرامج الأساسية ومحو الأمية: ٣٩٥). وفي ذلك الوقت، سُجِّلَ ٩٤٣ طفلاً آخر (٤٦٪ فتيات) في ٤٧ مركز تعليم غير نظامي. ووصل شركاء القطاع إلى ٦٦,٠٣٨ طفلاً (٥٠٪ من الصبيان، و٥٠٪ من الفتيات) في كل من المخيمات والمجتمعات المضيفة من خلال التعليم غير النظامي.^٥

ولقد ضاعف قطاع التعليم جهوده للوفاء بالتوقعات المقررة خلال مؤتمر لندن في فبراير ٢٠١٦. وهَفَفَ التوسع الطموح في التعليم النظامي إلى تسجيل ١٩٥ ألف طفل سوري في المدارس العامة، ومنح ٢٥ ألف طفل مُقعد في برنامج الالتحاق الجديد (الذي يستهدف أطفال في الفئة العمرية ٩-١٢). ولتحقيق هذه الأهداف، نظم قطاع التعليم توعية تعليمية شاملة في الفترة بين أغسطس وأكتوبر ٢٠١٦، ودعم وزارة التعليم لتشغيل ٢٠٠ مدرسة بنظام الفترتين في المجتمعات المضيفة، وتوسع في إنشاء فصول في مدارس وزارة التعليم في ثلاثة مخيمات. وكان من بين التحديات الأساسية انخفاض أعداد التسجيل في كل من التعليم النظامي وبرنامج الالتحاق. وفي نهاية ٢٠١٦، تم تشغيل ١٩٨ مدرسة تعمل بنظام الفترتين بعد فترة تأخير دامت شهرين. ورغم الإعدادات المبكرة لبرنامج الالتحاق (منذ مارس ٢٠١٦)، فإن إصداره قد تأخر، وكان التسجيل فيه أقل من المتوقع. وكي يمكن التغلب على هذه التحديات، أجري تقييم لمعرفة أسباب انخفاض معدل التسجيل، وكيفية التغلب على ذلك. وفي الوقت نفسه، اشترك القطاع بشكل عميق في حملة توعية تعليمية أكبر وأكثر شراسة لزيادة أعداد التسجيل. ويُنصَّب التركيز هنا على تحديد الأطفال في سن المدرسة، وتقديم دعم في التحويل والتسجيل. ومن شأن هذه الخطوات جميعاً أن تساعد في زيادة أعداد المسجلين؛ تحقيقاً لأهداف مؤتمر لندن.

وقد استمر قطاع الاحتياجات الأساسية في

عام ٢٠١٦ في الانتقال من استخدام المناهج التقليدية في المساعدات الإنسانية إلى تبني منهج أكثر حداثة وتنظيماً، وقائم على أساس السوق في الاعتماد على الذات بقدر الإمكان. ومن الأمثلة الأساسية على ذلك البرامج النقدية التي تدعم الاكتفاء الذاتي، وتُعزَّز في الوقت نفسه أوجه التآزر بين الوكالات. وفي الأردن، قُدِّم دعم نقدي متعدد الأغراض إلى أكثر من ٤٠٦,٧٦٢ فرداً.

وشهد عام ٢٠١٦ استخدام تكنولوجيا جديدة في التحويلات المالية من خلال استخدام المرافق النقدية المشتركة، مع أنماط توزيع نقدية أخرى. وتُقدِّم هذه العمليات منهجاً أكثر فاعلية في مساعدة السكان المتضررين، وتمكين اللاجئين من تحديد احتياجاتهم الخاصة، والطريقة الأفضل للوفاء بهذه الاحتياجات. كما تم تنفيذ منحة الطفل النقدية لتقليل آليات التكيف السلبية لبعض الأسر التي قد تُخرج أطفالها من المدارس. وتُعزَّز برامج المساعدة النقدية أيضاً الوجود المشترك السلمي مع المجتمعات المضيفة؛ حيث تقيد هذه التدخلات الاقتصاد المحلي بشكل مباشر.

وحيثما أمكن توفير تمويل إضافي لقطاع الاحتياجات الأساسية في عام ٢٠١٦، فسيُزاد عدد الأسر التي ستحصل على مساعدة للوفاء باحتياجاتها الأساسية إلى حدٍّ كبير. وقد حصل قطاع الاحتياجات الأساسية في الأردن في عام ٢٠١٦ على حوالي ٧١٪ من التمويل التشغيلي المطلوب للعنصر التمويلي للاجئين؛ فبرامج الاحتياجات الأساسية عند تمويلها بشكل كامل يكون لديها القدرة على تعزيز التواجد المشترك بين اللاجئين وأعضاء المجتمعات المتضررة، مما يدل على أن اللاجئين يمكنهم المساهمة في تحسين الوضع الاقتصادي والاجتماعي للمجتمعات التي تستضيفهم.

لقد تمكَّن الشركاء في نهاية ٢٠١٦ من تقديم الدعم الشئوي المُحسن لأكثر من ٣٥٠ ألف فرد، وتضمن هذا الدعم مساعدة نقدية لتأمين مستلزمات فصل الشتاء، وتبرعات عينية، وصيانة للمساكن. ورغم كل هذه الجهود، فإنه من الضروري النظر في الاحتياجات المتكررة في هذا القطاع، مما يؤكد أهمية الجهود المستمرة لتعزيز القدرة على مواجهة الأزمات؛ لضمان الحفاظ على حياة الأسر الأكثر ضعفاً، وتحقيق الاستقرار في التحركات السكانية. واستُخدم مزيد من الممارسات والتقنيات الزراعية المستدامة لزيادة الإنتاج الزراعي، واستهلاك الطعام المغذي على المستوى الأسري.

وبالإضافة إلى توفير المستلزمات الزراعية، ركَّز قطاع الأمن الغذائي على التعليم الغذائي لتحسين مستوى التنوع الغذائي الأسري، واستهلاك المغذيات الدقيقة.

كما تم تنفيذ أنشطة الدعم الغذائي مقابل الأصول، والطعام مقابل التدريب في المجتمعات المضيفة؛ بهدف إشراك الشباب في فرص العمل والتدريب. كما نُفذت منظمة برنامج الأغذية العالمي، ووزارة التعليم برنامج التغذية المدرسية الوطنية؛ بهدف زيادة وتنظيم الوجود في المخيمات والمجتمعات المضيفة.

وحصل قطاع الأمن الغذائي في الأردن على حوالي ١٠٧٪ من التمويل التشغيلي اللازم للعنصر التمويلي للاجئين. وبذلك، استطاعت الوكالات تقديم المساعدات الغذائية المنتظمة والمُتسقة للمحتاجين، لا سيما من خلال الحوالات النقدية؛ مما ساهم في تقليل آليات التكيف السلبية المرتبطة بانعدام الأمن الغذائي، مثل إخراج الأطفال من المدارس وبيع الممتلكات المنزلية.

كما نُفذت الجهات الفاعلة في قطاع المأوى مجموعة من المشاريع للاستجابة للاحتياجات في المجتمعات المضيفة والمخيمات؛ حيث تم الوصول إلى أكثر من ١٣٥,٠٠٠ لاجئ سوري ضعيف وأردني من خلال مجموعة من الأنشطة، منها النقدية العاجلة لدفع الإيجار، وتوزيع معدات الإغلاق المحكم للمساكن، وإنشاء وتجديد وصيانة المساكن المتقلبة في المخيمات (المركزة بشكل كبير في مخيم الأزرق)، وتجديد المساكن دون المستوى، وإنشاء وحدات سكنية جديدة في مَبَانٍ غير مكتملة في المناطق الحضرية. وبقيت الاحتياجات كثيرة مع وجود أكثر من ٣٧٪ من اللاجئين السوريين يعيشون في مناطق حضرية في أمس الحاجة إلى مساكن. لذا، هدفت المشاريع السكنية إلى تحقيق أمن الحياة، وقُدِّمت معلومات واستشارات عن الحقوق والوثائق المتعلقة بالسكن أفادت في أنشطة التدخل.

وفي عام ٢٠١٦، بقيت وكالات الأمم المتحدة والمؤسسات غير الحكومية تُقدِّم الخدمات الصحية الأولية، والخدمات الصحية الأساسية من الدرجة الثانية والثالثة للاجئين. كما تم تقديم أنشطة تدخل خاصة لمجموعات ضعيفة معينة؛ لضمان حصولها على الخدمات الأساسية، مثل: التغذية، وتغذية الرُّضَّع وصغار الأطفال، والخدمات الصحية النفسية، والخدمات الصحية الإنجابية الجنسية، التي شملت التدابير العلاجية

^٥ يشير التعليم غير النظامي في المجتمع الأردني إلى برامج التعليم غير النظامي غير المُعتمدة من وزارة التعليم.

وتم تمويل بعض أنشطة التدخل في البنية التحتية في المجتمعات المضيفة، وتشمل حفر وتجديد آبار المياه الجوفية، وأنظمة ضخ المياه، وناقلات المياه، وشبكات التوزيع. وأجريت تحسينات على أنظمة جمع مياه الصرف الصحي، وتجديد خاص للمناطق التي بها خطوط صرف صحي، مع تحسين وتجديد مرافق المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية في المدارس والأماكن العامة الأخرى، ومراقبة جودة المياه. وتضمنت بعض هذه الأنشطة تحسينات الطاقة في أنظمة المياه والصرف الصحي الموجودة، ونشر الوعي بالممارسات الأساسية للنظافة في المنازل بين المجتمعات واللاجئين، وبناء قدرة الجهات المُنَفَّذة على جميع المستويات -وخاصة المجتمعات المضيفة- فيما يتعلق بإدارة واستخدام المرافق والخدمات المقدمة. وهناك ما يقرب من ٢٥ شريكاً أساسياً في قطاع المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية في ١٢ محافظة، مع وجود تركيز على المحافظات التي ترتفع بها كثافة اللاجئين والسكان السوريين. وقد اتبعت الأنشطة الخاصة بالمياه والصرف الصحي والنظافة الصحية المعايير والبروتوكولات القومية المُطبَّقة على تقديم خدمات المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية. وفي مخيمات اللاجئين، وُضع الحد الأدنى من المعايير ونُفذ لضمان توفير الشركاء لمستوى أساسي من الخدمات.

وبقي شركاء قطاع سبل كسب العيش يبذلون جهودهم لزيادة فرص العمل، وتوفير وظائف على مدار عام ٢٠١٦. كما ساعد شركاء القطاع أكثر من ٦,٢٠٠ أردني ولاجئ سوري في سبل كسب العيش وتوفير وظائف، وتدريب ٦٣٠٠ أردني ولاجئ، و/أو إكسابهم مهارات تسويقية. واستفاد ٢,٧ مليون مقيم (منهم ٤ آلاف لاجئ سوري) من البنية التحتية المحلية والخدمات الأساسية. وعلاوةً على ذلك، نُفذ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الأردن مشروعاً تجريبياً عن تبادل المهارات، أصبح فيه اللاجئون السوريون ذوو الخبرة في مجالات الإنشاء والزراعة والنجارة، والتجميل وتصفيف الشعر، والحياكة والتطريز، وتجهيز الطعام مُدرِّبين يُدرِّبون الأردنيين. ولم يُقدَّم هذا البرنامج فقط مهارات التدريب إلى الأردنيين والعمل إلى السوريين، بل عزَّز أيضاً التماسك الاجتماعي مع المجتمعات المتضررة من الأزمة، وبداخلها. وبالإضافة إلى ذلك، تم تقديم خدمات التدريب المهني والتدريب على المهارات القائمة على السوق وخدمات التوظيف، وكذلك قُدِّمت المساعدة في العمل الحر إلى الأردنيين والضعفاء واللاجئين السوريين.

كما تم إنشاء محاكم شرعية أردنية في مخيمات الأزرق والزعتري، وهو ما يُعَدُّ تقدُّماً في تحقيق العدالة للاجئين الذين يعيشون في المخيمات، لا سيما عندما يكون حل المشكلات متعلقاً بقانون الأحوال الشخصية الأردنية (الذي يتضمن إجراءات الزواج، وشهادات الطلاق والميلاد، وقضايا إثبات النسب، والوصاية)، أو بالحصول على تمثيل قانوني وتعويض في قضايا الحماية من العنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي، وحماية الأطفال. واستمرَّ التعاون بين الوكالات الإنسانية والمؤسسات الأردنية القومية، مع استخدام ممارسات إجرائية معيارية تُضفي الطابع الرسمي على مسؤوليات المؤسسات الحكومية والإنسانية في تحديد مصالح اللاجئين الأطفال. وتُعَدُّ هذه الممارسات الإجرائية المعيارية الهادفة إلى تحديد المصالح مُكمِّلاً لإجراءات حماية الطفل، ومنع العنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي التي تستخدمها المنظمات الحكومية والإنسانية، والاتفاقيات المبرمة عن ترتيبات الرعاية البديلة للاجئين الأطفال الذين ليس معهم مرافق. كما تحسَّنت نظم إدارة معلومات الحماية بإنشاء أداة نظام معلومات حماية الأطفال/بريميرو (إدارة المعلومات المتعلقة بحماية الطفل) لإدارة حالات حماية الأطفال، وتوفير إمكانية أمانة لإدارة الحالات والإحالات عبر الإنترنت.

استفاد من تقديم الخدمات الأساسية للمياه والصرف الصحي والنظافة الصحية ١٣٦,٦٣٩ فرداً تقريباً في ٢٠١٦، منهم حوالي ٧٩,٢٥٠ طفلاً يعيشون في مخيمات. واستطاع ٢٣٧,٣٦٠ فرداً في أربع محافظات (مفرق وماديا والبلقاء وإربد) الحصول بشكل أفضل على خدمات المياه في عام ٢٠١٦ من خلال أنشطة عديدة مثل: نقل الماء بشاحنات، وتجديد البنية التحتية المائية. ونتج عن تجديد أو إنشاء مرافق جديدة للمياه والصرف الصحي والنظافة الصحية في ٥٦ مدرسة تحسين صحة ٤٣,٢٧٠ طالباً، وانتظام حضورهم. وتمَّ الانتهاء من صياغة معايير قومية للمياه والصرف الصحي والنظافة الصحية في ٢٠١٦، على أن تُنفَّذ في عام ٢٠١٧. كما ساهمت مشاريع البنية التحتية واسعة النطاق في ٢٠١٦ في زيادة استمرارية خدمات المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية في المخيمات. واكتملت المرحلة الأولى من شبكات الماء والصرف الصحي في مخيم الزعتري، مما أدى إلى زيادة الكفاءة، وتحسين البيئة الصحية. وستبدأ المرحلة الثانية التي تستغرق ١٨ شهراً في يناير ٢٠١٧ لاستكمال الشبكات. وفي مخيم الأزرق، حُفِر بئر جديد، وبدأ العمل على خط النقل، واختير المقاول القائم على تنفيذ التحسينات في الشبكة.

السريية لحالات الاغتصاب، وجزئة الخدمات الصحية المجتمعية.

لكن بقي القطاع الصحي يواجه احتياجات وأوجه ضعفٍ بطلب متزايد على الخدمات من اللاجئين، وتغيُّراً في ديموغرافية السكان، ووبائية الأمراض، وفي النسب المتزايدة للعوامل المساهمة في سوء الصحة. كما أن ارتفاع تكاليف الرعاية الصحية لكل من الخدمات والإمدادات قد أثار أيضاً مشكلات آليات التمويل المستدامة لهذا الطلب المتزايد. وتهدف استجابة القطاع الصحي إلى دعم الحلول الدائمة، والحرص على وجود برامج للمساعدات الإنسانية، والاستمرار في الوفاء بالاحتياجات الصحية الفورية وقصيرة المدى للاجئين الأفراد، مع التزام الأنظمة الصحية بتحسين وتعزيز القدرة على مواجهة الأزمات.

أما قطاع الحماية (ويشمل حماية الطفل، والحماية من العنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي، ومجموعات العمل في الصحة النفسية والدعم النفسي والاجتماعي)، فقد قدِّم خدمات حيوية للسكان الضعفاء. وقد نتج عن الاستجابة المشتركة بين الوكالات لأزمة اللاجئين وجود تدريب وتوجيهات جديدة خاصة بالقطاع في اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات؛ لتعميم مواجهة العنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي في قطاعات الحماية والصحة والتعليم، وسبل كسب العيش، والمياه والصرف الصحي والنظافة الصحية، والاحتياجات الأساسية؛ بما يضمن التعاون في التخطيط للأنشطة. كما ساهم استخدام الأدوات المُبتكَرة في تحديد وإدارة حالات إعادة التوطين، وأيضاً نظام إدارة معلومات التقييم في تقديم المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في الأردن لأكثر من ٣٨,٢٥٠ لاجئاً سورياً خلال العام؛ وهذه أكبر عملية مساهمة سورية.

وفي ٢٠١٦، وضعت شبكة منع الاستغلال والاعتداء الجنسي برئاسة المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين آلية إحالة الشكاوى المجتمعية للاستغلال والاعتداء الجنسي، المشتركة بين الوكالات؛ لمنع الاستغلال والاعتداء الجنسي للاجئين في الأردن، وتحديد والتحقق فيه، ومواجهته. ويهدف منهج هذه المبادرة التي وقَّعتها أكثر من ٣٠ منظمة من المنظمات التابعة للأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية إلى استخدام الجهد التعاوني في الحماية من الاستغلال والاعتداء الجنسي الذي يُمارسه العاملون في المنظمات الإنسانية.

الإنجازات

الحماية

الهدف □ الذي تم تحقيقه ■

٥١١,٠٧٥	%١٢٦	اشراك ٦٤٤,٣٠٠ فرد من النساء والفتيات والأولاد والرجال في الدورات المعلوماتية، أو حصولهم على معلومات عن الخدمات
٨,٣١٢	%١٢٣	حصول ١٠,٢١٠ فرد من النساء والفتيات والأولاد والرجال على دورات إعادة تأهيل واستشارات
٥١١,٦٤٠	%٦٨	استفادة ٣٥٠,١٨٩ فرداً من النساء والفتيات والأولاد والرجال من خدمات الدعم النفسي الاجتماعي (المستوى ٢ و ٣)
٣٨٦	%٣٩	تم توظيف ١٥٠ امرأة في أماكن آمنة
٢٨٤,٩٢٨	%٦٦	تمت توعية ١٨٧,٤٩١ فرداً بقضايا حماية الأطفال، والخدمات المتاحة، ومسارات الإحالة
١٦,١٥٧	%٧٤	حصول ١٢,٠٠٣ طفل (صبي وفتاة) ممن ليس معهم مرافق ومن المنفصلين عن ذويهم والمُعَرَّضين لخطر على خدمات متعددة القطاعات
٣٢٤,٥٠٨	%٢١	توعية ٦٧,٧٩٦ فرداً من النساء والفتيات والأولاد والرجال بالمبادئ الأساسية لمواجهة العنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي، ومسارات الإحالة
٢٦,٤٢٩	%٣٧	استفادة ٩,٦٥٧ فرداً من الناجين من العنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي من الإدارة المناسبة والأمن والسرية والمخصصة للناجين، وخدمات متعددة القطاعات
٩,٢٠٠	%٣٠٧	تقدّم ٢٨,٢٦٥ فرداً من النساء والفتيات والأولاد والرجال بطلب إعادة توطين في دولة ثالثة
٣٥,٦٩٣	%١٣٤	حصول ٤٧,٩٠٠ فرد من النساء والفتيات والأولاد والرجال على معلومات و/أو استشارات و/أو تمثيل قانوني

الأمن الغذائي وسبل كسب العيش

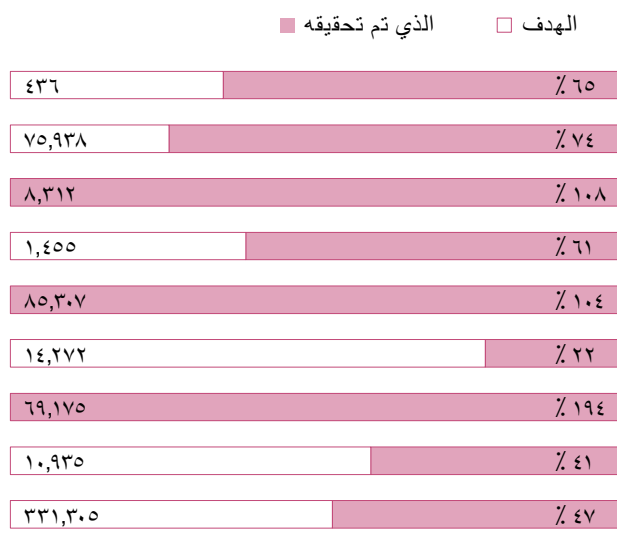
الهدف □ الذي تم تحقيقه ■

٩,٦٥٩	% ١٨	تلقّي ١,٧٧٩ فرداً من النساء والفتيات والأولاد والرجال تدريباً على الممارسات الغذائية الجيدة
٧١٤,١٣٧	% ٩٩	حصول ٧٠٥,٧٣٨ فرداً من النساء والفتيات والأولاد والرجال على مساعدات غذائية
٣٤,٠٠٠	% ٧٠	استلام ٢٣,٨٦٣ صبيّاً وفتاةً وجبات مدرسية خفيفة في المخيمات
٣,٣٦٥	% ٥١	تحقيق ١,٧٣٠ أسرة سورية لاجئة استهلاكاً غذائياً مقبولاً
٢٠,٥٣٥	% ٣٠	حصول ٦,٢١١ فرداً على فرص عمل بأجر
١٩,٦٢٥	% ٣٢	تدريب و/أو اكتساب ٦,٢٩٣ فرداً مهارات وخدمات تسويقية

الهدف □ الذي تم تحقيقه ■

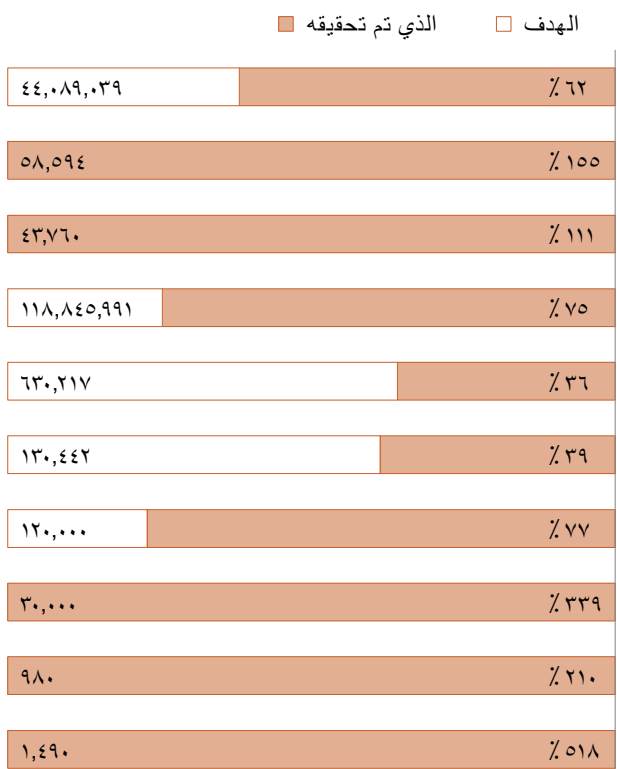
١٥٦,٠٠٠	% ٩٣	تسجيل ١٤٥,٤٥٨ طفلاً في المدارس الأردنية العامة (في المرحلتين الأساسية والثانوية)
١٤٤,٤٦٦	% ٤٦	استفادة ٦٦,٠٣٨ طفلاً من خدمة التعليم البديل مثل التعليم غير النظامي والتعليم الأساسي (القراءة والكتابة والحساب)
٩,٥٠٠	% ١٧	استفادة ١,٦٢٠ طفلاً وشاباً من خدمة التعليم البديل مثل التعليم غير الرسمي
٣٤,٣٩٢	% ٧١	حصول ٢٤,٣١٦ صبيّاً وفتاةً على مستلزمات تعليمية فردية (مثل: حقائب مدرسية، وزيّ موحد، وأدوات مكتبية)
١,٥٧٤	% ١١٦	تدريب ١,٨١٩ معلماً في المدارس والحضانات، وتدريب موظفون آخرون في قطاع التعليم

الصحة



تدريب ٢٨٤ متطوعاً صحياً مجتمعياً
 حصول ٥٦,١٩٤ فرداً من النساء والفتيات والأولاد والرجال على رعاية مُنقذة للحياة، ورعاية من الدرجة الثانية والثالثة
 تنظيم ٨٩٤ دورة عن إعادة التأهيل
 تدريب ٨٩٤ من موظفي الرعاية الصحية (وموظفي وزارة الصحة) على التعامل مع الأمراض غير المُعدية
 اجراء ٨٩,٠٠٩ زيارة للرعاية السابقة للولادة
 حصول ٣,١٦٩ فرداً من الناجين من العنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي على خدمات الرعاية الصحية
 تقديم خدمات إطفاء الرضع وصغار الأطفال إلى ١٣٣,٩٤٤ أمّاً أو مُقدِّماً للرعاية
 اشراف مرافق ذات خبرة على ٤,٤٧٧ عملية ولادة
 تقديم ١٥٦,٤٧١ لقاحاً إلى نساء وفتيات وأولاد ورجال

الإحتياجات الأساسية



توزيع ٢٧,٣ مليون دولار كمساعدات موسمية على المستفيدين الأكثر ضعفاً
 حصول ٩٠,٧٧٤ أسرة يعولها رجل على جزم مساعدات شتوية
 حصول ٤٨,٤٢٣ أسرة تعولها امرأة على جزم مساعدات شتوية
 توزيع ٨٨,٦ مليون دولار لدعم الإحتياجات الأساسية للمستفيدين الأكثر ضعفاً
 حصول ٢٢٥,٨١١ فرداً من النساء والفتيات والأولاد والرجال على مساعدات في الإحتياجات الأساسية
 حصول ٥٠,٤٩٤ أسرة يعولها رجال ونساء على مساعدة في الإحتياجات الأساسية
 حصول ٩٢,٤٤٥ فرداً من النساء والفتيات والأولاد والرجال على أدوات تجديد/استبدال
 حصول ١٠١,٨٢٨ فرداً من النساء والفتيات والأولاد والرجال على المعدات اللازمة عند أول وصول لهم
 استفادة ٢,٠٥٦ امرأة سورية في المخيمات من أنشطة "النقد مقابل العمل"
 استفادة ٧,٧١٤ رجلاً سورياً في المخيمات من أنشطة "النقد مقابل العمل"

المأوى

استبدال أو تحسين أو تجديد ٦,٣٠٨ مسكن موجود

تجديد ٩١٦ مسكنًا حتى استيفاء المعايير المناسبة

حصول ١,٩٧٨ سورياً ضعيفًا على نفدية مشروطة للمساعدة في دفع الإيجار

اكمال ٧١٤ وحدة سكنية في مَبَانٍ غير مكتملة

استفادة ٤,٦٦٠ سورياً من النساء والفتيات والأولاد والرجال من الظروف المحسنة

حصول ٤,١٩٣ فردًا على معلومات عن حقوقهم في الحصول على مسكنٍ مناسبٍ

الهدف ☐ الذي تم تحقيقه ☒

١٨,٥٠٠	%٣٤
٤,١٢٥	%٢٢
١٠,٦٧٩	%١٩
٤,٢٠٠	%١٧
٢١,٧٩٠	%٢١
٣٤,٧١٤	%١٢

المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية

الهدف ☐ الذي تم تحقيقه ☒

١٩٢,٢٠٠	%٤
٤٠,٣٠٠	%٣١
١١٩,٠٢٦	%٤٠
١٤٦,٩٨٩	%٢٦
١,١٨٦	%١٢٥

حصول ٨,٦١٦ صبيًا وفتاة في المدارس في المناطق الحضرية على مياه شرب آمنة
تقي بالحد الأدنى للمعايير

حصول ١٢,٤٧٦ أسرة في المخيمات على شبكات صرف صحي

حصول ٤٨,١٥١ فردًا من النساء والفتيات والأولاد والرجال في المخيمات على أدوات
نظافة صحية

حصول ٣٨,٣٢٩ فردًا من النساء والفتيات والأولاد والرجال في المناطق الحضرية على
أدوات نظافة صحية

توزيع ١,٤٨٦ مليون لتر من المياه الآمنة بالشاحنات في المخيمات



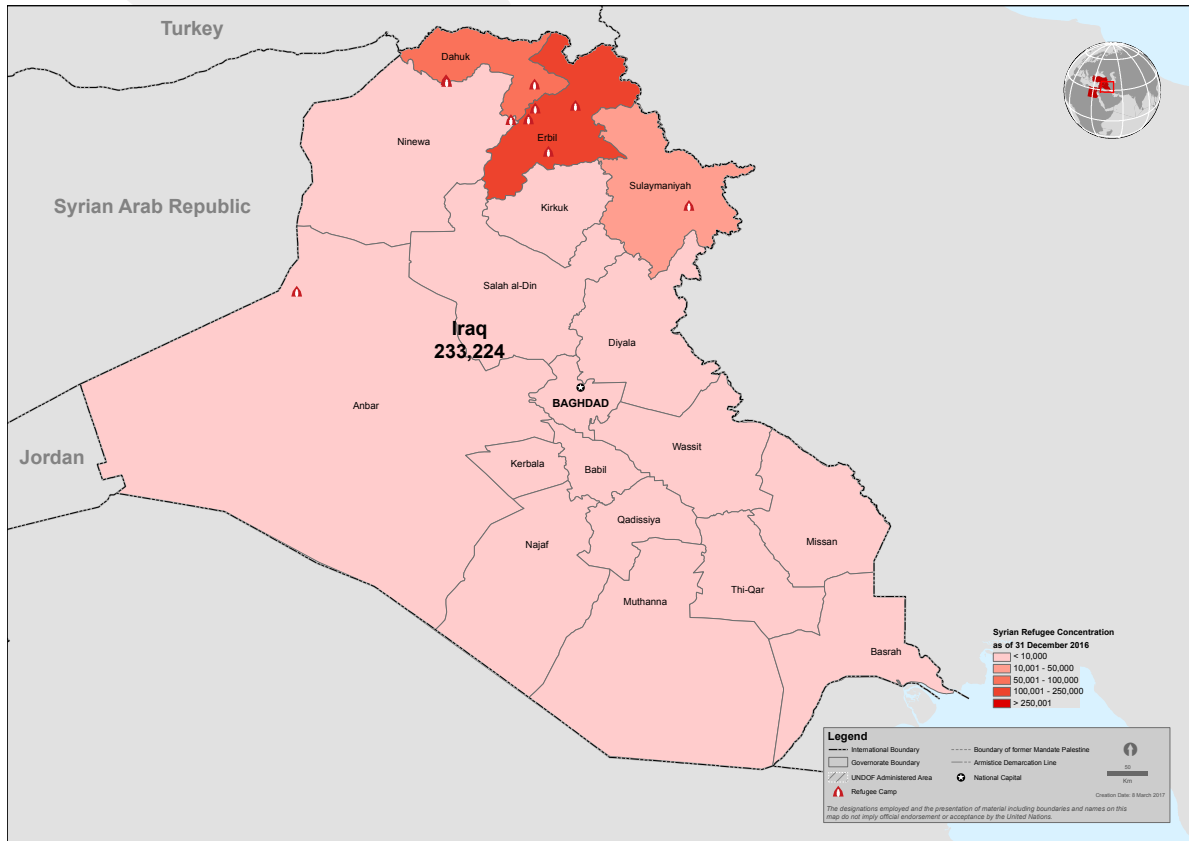
المفوضية/الأردن/جاريد ج.كوهر

الشركاء

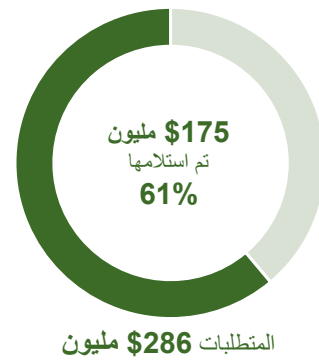
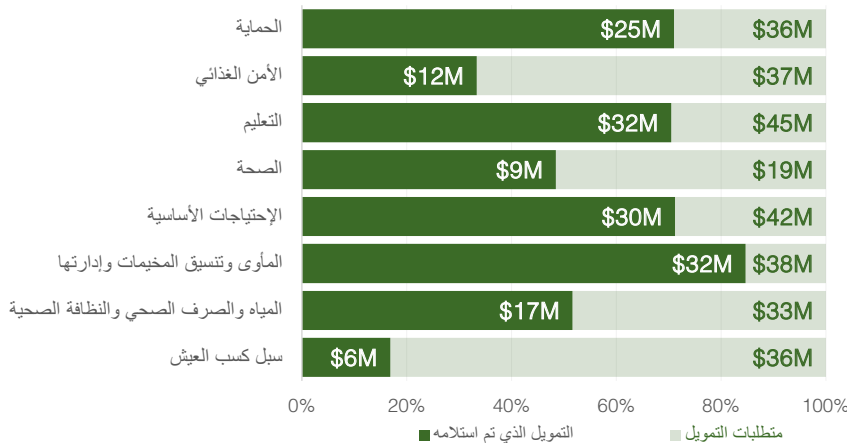
منظمة العمل ضد الجوع	وكالة التعاون التقني والتنمية	منظمة الإسهام في التنمية
منظمة النهضة العربية للديمقراطية والتنمية	مؤسسة أفسى الإيطالية	مؤسسة كير
مؤسسة كاريتاس الدولية	منظمة ضحايا التعذيب	المنظمة الدنماركية لشؤون اللاجئين
منظمة الأغذية والزراعة (فاو)	البعثة الفنلندية للإغاثة	مؤسسة الترقية الاجتماعية والثقافية
مؤسسة الإعاقة الدولية-هاي	اللجنة الدولية للهجرة الكاثوليكية	منظمة العمل الدولية
الهيئة الطبية الدولية	جمعية إنترسوس	الجمعية الخيرية الأرثوذكسية
مؤسسة الهجرة الدولية	مؤسسة الإغاثة الإسلامية	لجنة الإنقاذ الدولية
مؤسسة الإغاثة والتنمية الدولية	جمعية العون الصحي الأردنية الدولية	منظمة كوك لوكس كلان
منظمة الاتحاد اللوثري العالمي	منظمة أطباء العالم	معهد الشرق الأوسط للطفولة
منظمة ميداير	منظمة ميرسي كورس	منظمة حركة من أجل السلام
مؤسسة الشرق الأدنى	معهد العناية بصحة الأسرة	منظمة التعاون اليابانية لتنمية المجتمعات
المجلس النرويجي للاجئين	منظمة أوكسفام	منظمة الأولوية الملحة-إيد ميديكال إنترناشونال
لجنة الإنقاذ الدولية	منظمة كينسكوب	منظمة التأهيل الدولي بسوريا
مؤسسة إنقاذ الطفولة-الأردن	منظمة "أنقذوا الأطفال الدولية"	منظمة الإغاثة الإسلامية الفرنسية
منظمة أرض البشر	منظمة أرض البشر الدولية	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
منظمة اليونيسكو	صندوق الأمم المتحدة للسكان	منظمة اليونيسيف
برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية	المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين	مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع
هيئة الأمم المتحدة للمرأة	منظمة يو بي بي	منظمة أطفال الحرب البريطانية
منظمة برنامج الأغذية العالمي	منظمة الصحة العالمية	منظمة الإغاثة العالمية الألمانية
مؤسسة الرؤية العالمية		

العراق

نظرة عامة على مستوى الدولة
التوزيع السكاني للاجئين



لمحة عامة عن التمويل المشترك بين الوكالات



* التمويل الإجمالي يشمل أموالاً لم يتم توزيعها على قطاعات بعد

لمحة عن العام الماضي

سجلت المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في العراق في نهاية ديسمبر ٢٠١٦ ما إجماله ٢٣٠,٨٣٦ لاجئاً سورياً (٧٥,٤١٠ أسرة)، منهم ٩٧٪ (٢٢,٨٥٥ فرداً) استضافهم إقليم كردستان العراق. كما استضافت المنطقة أيضاً حوالي مليون شخص من النازحين داخلياً، جنباً إلى جنب مع اللاجئين. ويمثل النازحون الداخليون ما يقرب من ٢٥٪ من سكان إقليم كردستان العراق. ويعيش غالبية اللاجئين (٦١٪) والنازحين داخلياً (٨٠٪) في مناطق حضرية وشبه حضرية وريفية بين سكان المجتمعات المضيفة، بينما يعيش الباقي في مخيمات.

وبقي استمرار الأزمة الاقتصادية على مدار عام ٢٠١٦ مؤثراً في قدرة السلطات على الحفاظ على البنية التحتية وتوفير الخدمات الأساسية إلى المواطنين، وكذلك النازحين داخلياً واللاجئين. وفي إقليم كردستان العراق التي تستضيف ٩٧٪ من اللاجئين السوريين، يحرص المسؤولون الحكوميون على دعم سياسات تشمل اللاجئين، غير أن الموارد الحكومية يتم إرهابها بشكل متزايد. كما أثر عدم دفع الرواتب في القطاع العام بشكل سلبي على ساعات العمل، واستمر تهديد موارد السكان جميعهم.

وفي الوقت نفسه، استنفد العديد من أسر اللاجئين مواردهم، وأصبحوا الآن من النازحين لفترة زمنية طويلة. ومع بداية الأزمة الاقتصادية، أصبحت فرص كسب العيش أكثر نُدرَةً. ونتيجة لذلك، شهد عام ٢٠١٦ طلباً متزايداً من اللاجئين على نقلهم من المناطق الحضرية وشبه الحضرية والريفية إلى المخيمات.

وفي نهاية ٢٠١٦، حصلت القطاعات على ٦١٪ أو ١٧٥ مليون دولار من الطلب الإجمالي لعام ٢٠١٦ (٢٨٥,٦ مليون دولار). ونتيجة لضعف التمويل، لم يستطع شركاء الخطة 3RP إكمال بعض الأنشطة المُخطّط لها، فضلاً عن زيادة الضغط على الموارد، كي يمكن الاستجابة لاحتياجات اللاجئين والمجتمعات المضيفة.

وفي منتصف عام ٢٠١٦، أجريت دراسات تخطيط في الحكومات الثلاث، دهوك وإربيل والسليمانية، بدعم من خدمات التخطيط المشتركة للنازحين داخلياً، والهيئات الحكومية، ووكالات الأمم المتحدة. وهدفت هذه الدراسات إلى إجراء تقييم قائم على المناطق لتأثير النزوح في ثلاثة مجتمعات (اللاجئين، والنازحين داخلياً،

النوع الاجتماعي، على خدمات متخصصة وإدارة حالات في أماكن آمنة للنساء. وعززت الجهات الفاعلة الخاصة بالحماية جهودها لدعم مديري الحالات والتعاون معهم من خلال مؤتمرات عن الحالات.

وبصرف النظر عن التقدم المُنجَز، والذي يشمل وضع سياسة حماية الطفل القومية مع هيئة رعاية الطفولة، إلا أن وجود آليات التكيف السلبية مثل عمالة الأطفال وزواجهم بقي مستمراً. وظهرت أيضاً الحاجة إلى تعزيز البنيات المجتمعية في مجتمعات اللاجئين خارج المخيمات، والتي يجب أن تكون فيها برامج التعايش السلمي والتماسك الاجتماعي أكثر شمولاً للاجئين.

وبقي الأمن الغذائي للاجئين السوريين مستقرّاً بصفة عامة في عام ٢٠١٦ بعد العودة إلى قسائم الشراء ذات القيمة العالية في شهر مايو بعد استلام منظمة برنامج الأغذية العالمي تمويلاً إضافياً. وخلال عام ٢٠١٦، تسلمت أسر في غابة عدم الاستقرار الغذائي ٢٨ دولاراً كل شهر، بينما حصلت الأسر التي بها نسبة متوسطة من انعدام الأمن الغذائي على ١٩ دولاراً. وتدل النتائج الأولية المُستخلصة من ممارسة مراقبة نتيجة الأمن الغذائي التي أُجريت في ديسمبر ٢٠١٦ على أن حوالي ١٣٪ من الأسر كان استهلاكها من الطعام غير كافٍ؛ وهو الأمر الذي يتفق مع نتائج عام ٢٠١٥. كما كانت هناك دلائل متزايدة على زيادة أوجه الضعف في البيئات الحضرية وشبه الحضرية والريفية، مما تطلب إجراء تقييم واستجابة أكثر شمولاً.

وتحققت إلى حد كبير أهداف تعليمية أساسية وثانوية بالنسبة لتسجيل اللاجئين الأطفال؛ حيث تم تسجيل ٥١,٦٨١ طفلاً لاجئاً في سن المدرسة في المرحلة الأساسية والثانوية في المخيمات وخارجها (١٢١٪ من المستهدف).

وفي الوقت نفسه، تم إنشاء أو تجديد أو ترميم ٣٦٢ منشأة تعليمية للتوسع في المساحة المتاحة من أجل استيعاب اللاجئين الأطفال (١٤٩٪ من المستهدف). وأطلقت المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين برنامج المنحة الدراسية (دافي-هوز) للاجئين السوريين، الذي تم من خلاله اختيار ١٢٠ طالباً منهم، وتسجيلهم في سبع جامعات عامة في إقليم كردستان العراق في العام الدراسي ٢٠١٧.

والمجتمعات المضيفة) من خمس زوايا: المناطق الحضرية والتماسك الاجتماعي، والعمل، والوضع المالي للأسر، والتعليم، وصعوبات العودة إلى الوطن. وتوصلت الدراسة إلى أنه في ضوء الطبيعة المطوّلة للنزوح، يجب التركيز بشكل أكبر على تقديم الدعم خارج المخيمات. وقد اتخذت خطوات بالفعل لإشراك الوكالات في الاستخدام الاستباقي لنتائج التقرير كأساس لوضع البرامج.

وأنشأت المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والشركاء أداء مراقبة الحماية؛ بهدف تحديد وإحالة الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة، وتحليل توجهات وفجوات الحماية للاجئين في إقليم كردستان العراق. وفي المُجمل، تم تقييم ٩٦,٧٨٨ لاجئاً سورياً، وعمل إحالات مناسبة وفقاً لاحتياجاتهم. كما قدم الشركاء القانونيون دعماً قانونياً مباشراً، واستشارات خاصة بالحماية إلى ٩,٩٤٠ لاجئاً لأسباب متعلقة بالتوثيق المدني، وتصاريح الإقامة، وقضايا الإسكان، وقانون العمل، والمساعدات القانونية الخاصة، وتمثيل الناجين من العنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي، وحماية الطفل، والاعتقال.

دعم قطاع الحماية أيضاً تعزيز التعبئة المجتمعية والتوسع فيها. وكان الهدف الرئيسي تمكين المجتمعات من إجراء تخطيط للأصول، وتدعيم الأنشطة المجتمعية لمجموعات عمرية وجنسية مختلفة، ودعم حملات التوعية وآليات الحصول على الملاحظات والتعليقات المجتمعية، وتحديد الأشخاص المعرضين للخطر وإحالتهم بأمان. وتم إشراك ٣٦,٦٩٥ (١٧,٩٨٤ امرأة، و١٨,٧١١ رجلاً) في أنشطة مجتمعية، شملت الأنشطة الترفيهية، وأنشطة المهارات الحياتية في المخيمات والمراكز المجتمعية الحضرية. وبالإضافة إلى ذلك، استفاد ٤٨,٣٨٨ لاجئاً (٢٢,٧٧٤ رجلاً، و٢٥,٦١٤ امرأة) من حملات التوعية المجتمعية.

كما تم تقديم دعم نفسي اجتماعي، وأنشطة مُنظمة في الأماكن الثابتة والمتنقلة المناسبة للأطفال إلى ١٠,٤٠٢ طفلاً، وخدمات حماية متخصصة مثل إدارة الحالات إلى ٨٦٢ طفلاً؛ بينما شارك ٢٥٢ طفلاً و٣١٥ شاباً في شبكات حماية الطفل المجتمعية.

ولقد حصل ٢٨,٥٧١ لاجئاً إجمالاً، منهم أفراد ناجون من العنف الجنسي والعنف القائم على

وبصرف النظر عن معدلات التسجيل المتزايدة للاجئين الأطفال، لم يزد عدد المعلمين، مما تسبب في وجود مدارس عديدة غير قادرة على العمل بنظام الفترات المتعددة لاستيعاب الأعداد الكبيرة للطلاب. ومن بين العقبات الأخرى الوضع المالي للأسر السورية اللاجئة، ولغة التعليم، ونقص الكتب الدراسية.

ولقد كان تقديم الخدمات العامة مُتناسقاً بشكل عام على مستوى الرعاية الصحية الأولية. واكتملت عملية تسليم مراكز الرعاية الصحية الأولية للمخيمات من المنظمات الدولية إلى وزارة الصحة في ثمانية مخيمات من أصل تسعة. وأدرج الأطفال اللاجئون السوريون (١٣,١٠٩ فتاة) تحت سن الخمس سنوات في الأيام المتعددة للتحصين ضد شلل الأطفال على المستوى القومي في ٢٠١٦ بإجمالي ٢٥,٧٠٤ طفل سوري لاجئ (١٣,١٠٩ فتاة) تحت خمس سنوات في التطعيم ضد شلل الأطفال. وفي العام نفسه، زادت خدمات التطعيم الروتينية، مثل سلسلة تبريد اللقاحات، من خلال تقديم إمدادات وأدوية إلى مراكز الرعاية الصحية الأولية. كما حصل إجمالي ٥,٤٨٩ طفلاً سورياً لاجئاً تحت سن العام (٢,٧٩٩ فتاة) على تطعيم ضد الحصبة وفقاً للجدول القومي. وحصل أكثر من ٣٦,٦٠٠ طفل لاجئ (١٨,٦٨٤ فتاة) تحت خمس سنوات على خدمات تغذية (خدمات الفحص والإحالة والعلاج).

ومن بين المشكلات المستمرة عدم دفع رواتب العاملين في القطاع الطبي بشكل منتظم، مما أثر في توفر الخدمات، لا سيما الخدمات من المستويات الثانية والثالثة، كما أن هناك أيضاً نقصاً في الأدوية، وخاصة تلك الموصوفة في حالة الأمراض المزمنة. وكان إنشاء ٢,٥١٢ وحدة سكنية مُحسنة (مُزوَّدة ببلاط خرساني ومطبخ، ومرحاض وحمام عائلي) سبباً في وصول عدد المخيمات المُحسنة إلى ١٧,٢٢٤ وحدة سكنية في المخيمات التسعة للاجئين؛ ولكن لم تُلَبَّ احتياجات اللاجئين خارج المخيمات بشكل كبير، ومنها تجديد المساكن، والمساعدة في دفع الإيجار وفي البنية التحتية المجتمعية. وتشمل التحديات المتضمنة في هذا المجال فعالية تحديد وتقييم وإعطاء الأولوية بين العدد الكبير جداً للاجئين الذين يعيشون في المناطق الحضرية وشبه الحضرية والريفية، وكذلك النطاق الواسع للاحتياجات السكنية، ومنها الاحتياجات السكنية للاجئين الذين يعيشون في مبانٍ دون المستوى، أو اللاجئين الذين يُؤجرون مساكن، أو الذين يشاركون غيرهم في مساكن.

للاجئين السوريين بالعمل في إقليم كردستان العراق، كان دعم قطاع سبل كسب العيش دافعاً لخلق القدرة على مواجهة الأزمات بين اللاجئين في العراق. ورغم التمويل الضعيف جداً، فإن شركاء القطاع استطاعوا مساعدة أكثر من ٨,٦٠٠ لاجئ وفرد من المجتمعات المضيفة بفرص عمل مؤقتة، وخدمات تثبيت في وظائف. وبالإضافة إلى ذلك، اشترك أكثر من ٤,٧٠٠ فرد في تدريب تطوير مهني وتجاري بنسبة ١٠٠٪ من الإنجاز المستهدف، وحصل ٥,٧٤٠ فرداً على مساعدة في إنشاء مشاريع صغيرة النطاق. ونفذ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي العديد من عمليات دعم قطاع سبل كسب العيش، الذي استفادت منه ٨٠٠ أسرة لاجئة، مع ٢,٨٠٠ أسرة من المجتمعات المضيفة في جميع أنحاء إقليم كردستان العراق. ومن خلال هذا الدعم، أبلغ أكثر من ٨٠٪ من المستفيدين عن زيادة في دخلهم. وعلاوة على ذلك، نُفذت بنجاح مبادرة رئيسية بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في مشروع الصناعات الزراعية للبيوت الحرارية، الذي هدَفَ إلى تحسين الاعتماد الذاتي للاجئين السوريين في المخيمات الثلاثة للاجئين في أرباب وكوبلان ودار شكران.

واستمر تقديم المساعدات العينية إلى اللاجئين الذين يعيشون في مخيمات طوال عام ٢٠١٦، بينما تم تقديم مساعدات في المناطق الحضرية -مع مراعاة تفرق اللاجئين وسهولة الوصول إلى الأسواق- في شكل أموال نقدية. وتحققت المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين من ظروف كل أسرة حدتها الوكالات الشريكة، وزُوِّدت كل أسرة بمتوسط ٣٥٠ دولاراً. وبقي تقديم الدعم النقدي (غير المشروط ومتعدد الأغراض في شكل حوالات كل ١-٣ أشهر) يمثل سداً فجوة فعلاً لتمكين معظم اللاجئين الضعفاء من إشباع احتياجاتهم الأساسية.

واستفاد ٩٨,٢٩١ لاجئاً سورياً يعيش في المخيمات من الوصول المنتظم إلى خدمات المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية. وفي الوقت نفسه، بقي ١٨,٥٣٦ طفلاً سورياً لاجئاً في مدارس المخيمات والأماكن الملائمة للأطفال يستفيدون من وجود مرافق منفصلة. وفي ٢٠١٦، بلغ إجمالي عدد اللاجئين خارج المخيمات الحاصلين على دعم ٣٢,٩٩٧ لاجئاً. وبقيت المعالجة النهائية الآمنة لمياه الصرف الصحي احتياجاً أساسياً، ولكنها بقيت محظورة بسبب ارتفاع تكاليف خدمات التجديد والتطهير الناتج عن الكثافة العالية والمرافق غير الكافية. ومع الاستفادة من سياسة ملائمة السماح



المفوضية/العراق/أو.زادانوف

الإنجازات

الحماية

الهدف ☐ الذي تم تحقيقه ☒

٩٢٪	٢٥٠,٠٠٠
٦٧٪	٢٥٠,٠٠٠
٦١٪	٣,٢٠٠
١٤٥٪	٥,٤٨٨
٦٧٪	٤٥,٦٢٨
٢٠٦٪	١٣,٨٧٠
٥٦٪	٧٤,٢٥٠
١٨٪	٥٠٨,٥٠٠
١٨٥٪	٣,٣٥١

تم تسجيل ٢٣٠,٨٣٦ لاجئاً سورياً

تم تسجيل ١٦٦,٥٠٠ لاجئ سوري (فوق سبع سنوات) في سجلات قيد مُحدّثة، وشمل ذلك التسجيل ببصمة العين

طلب ١,٩٦٧ لاجئاً سورياً إعادة التوطين أو الدخول لأسباب إنسانية

حصول ٧,٩٥١ من البنات والأولاد الناجين أو المُعرّضين لخطورة على دعم متخصص لحماية الأطفال

اشراك ٣٠,٥٠١ صبي وفتاة في برامج منظمة ومستدامة لحماية الطفل، أو برامج الدعم النفسي الاجتماعي

حصول ٢٨,٥٧١ فرداً على خدمات الحماية من العنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي

اكتساب ٤١,٥٠٠ فرد من النساء والفتيات والأولاد والرجال معرفة، واستفادوا من فرص التمكين

تم الوصول إلى ٩٠,٣٣٥ فرداً من خلال التعبئة المجتمعية، أو حملات التوعية أو المعلومات

تدريب ٦,٢١١ فرداً على حماية الأطفال، والحماية من العنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي

الأمن الغذائي

الهدف ☐ الذي تم تحقيقه ☒

٩٠٪	٧٢,٥٠٠
-----	--------

تم تقديم مساعدات غذائية إلى ٦٥,٤٨٩ فرداً على هيئة مساعدة نقدية، أو قسائم، أو مساعدات عينية

التعليم

الهدف ☐ الذي تم تحقيقه ☒

١٧٪	١٢,٦٠٠
١٢١٪	٤٢,٧٩٤
١٣٦١٪	٢,٤٠٠
٦٣٪	٥٢,٦٩٤
٢٪	٣١,٥٨٠
٤٩٪	٣,٨٧٥
١٤١٪	٢٥٧

تم تسجيل ٢,١٧٨ طفلاً (فتيان/فتيات أقل من خمس سنوات) في مرحلة التعليم في سنّ الطفولة المبكرة

تم تسجيل ٥١,٦٨١ طفلاً (فتيان/فتيات: ٥-١٧ عاماً) في التعليم النظامي في المرحلتين الابتدائية والثانوية

تم تسجيل ٣٢,٦٧٣ طفلاً (فتيان/فتيات: ٥-١٧ عاماً) في التعليم غير الرسمي أو غير النظامي، و/أو المهارات الحياتية

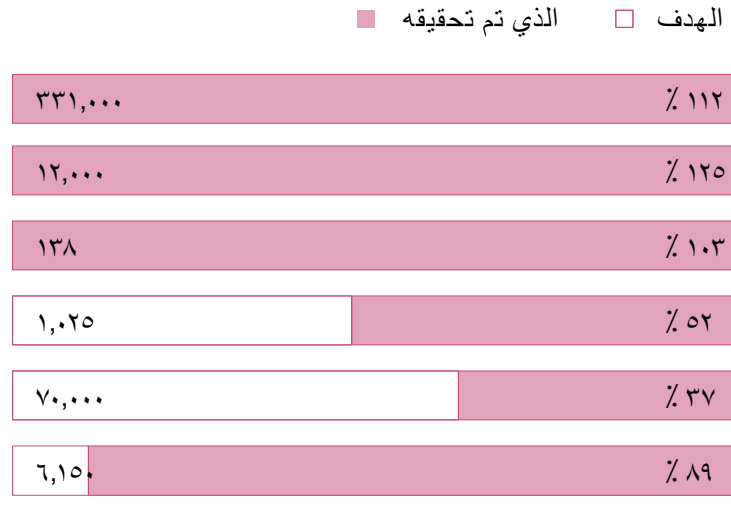
حصول ٣٣,١٠٤ طفلاً (فتيان/فتيات: ٣-١٧ عاماً) على مستلزمات دراسية، أو مساعدة بمنح نقدية

حصول ٧٦٨ شاباً ومراهقاً وبالغاً (ذكور/إناث) على تدريب مهني أو تعليم عالي

تدريب ١,٨٨١ موظفاً تعليمياً (ذكور/إناث)

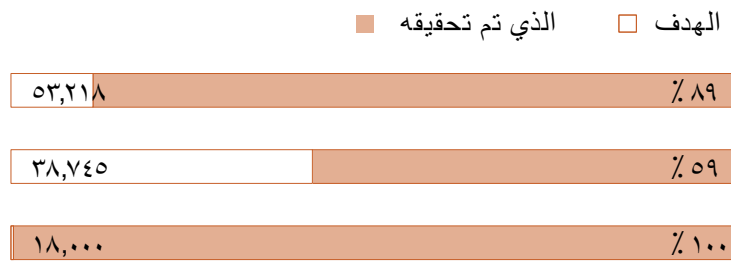
إنشاء أو تجديد أو ترميم ٣٦٢ منشأة تعليمية

الصحة



تقديم ٣٧١,٨٧٩ استشارة في خدمات الرعاية الصحية الأولية
اجراء ١٥,٠٤٨ إحالة إلى خدمات رعاية صحية من الدرجة الثانية أو الثالثة
دعم ١٤٢ منشأة صحية
تدريب ٥٣٢ موظف رعاية صحية
حصول ٢٥,٧٠٤ طفلاً على تطعيم ضد شلل الأطفال
تطعيم ٥,٤٨٩ طفلاً في سن أقل من عام في المخيمات ضد الحصبة

الإحتياجات الأساسية



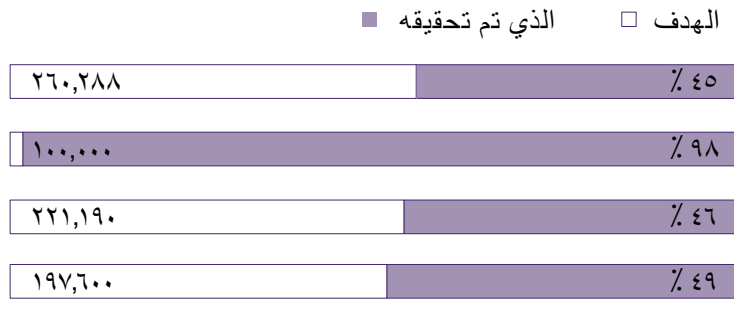
تقديم مساعدات موسمية إلى ٤٧,٢٦٢ أسرة من خلال مساعدة نقدية أو عينية
تقديم دعم غير مشروط أو خاص بقطاع معين، أو دعم نقدي طارئ إلى ٢٢,٨١٠ أسرة
حصول ١٧,٩٣٧ أسرة على مواد إغاثة أساسية عينية

المأوى



حصول ١,١٣٦ أسرة خارج المخيمات على مساعدة في المساكن وتجديدها
حصول ٤,٩٠٧ أسرة في المخيمات على مساعدة في المساكن وتجديدها

المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية



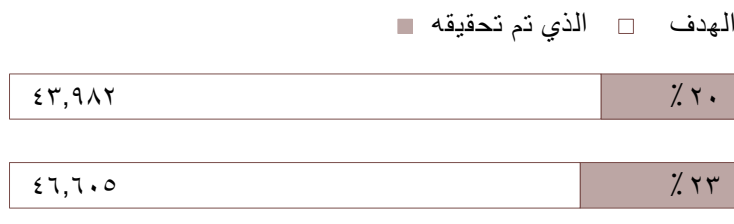
حصول ١١٦,٤٥٠ مستفيداً على كمية كافية من المياه الآمنة

استفادة ٩٨,٢٩١ فرداً من تحسين إمكانية الحصول على كمية كافية من المياه الآمنة

حصول ١٠٢,٦٨١ فرداً على مرافق وخدمات صرف صحي مناسبة

اشراك ٩٦,٢٩٠ فرداً في دورات عن تحسين ممارسات النظافة

سبل كسب العيش



حصول ٨,٦٤٩ فرداً على فرص عمل براتب

تدريب ١٠,٥٠١ فرداً، و/أو تزويدهم بمهارات وخدمات تسويقية

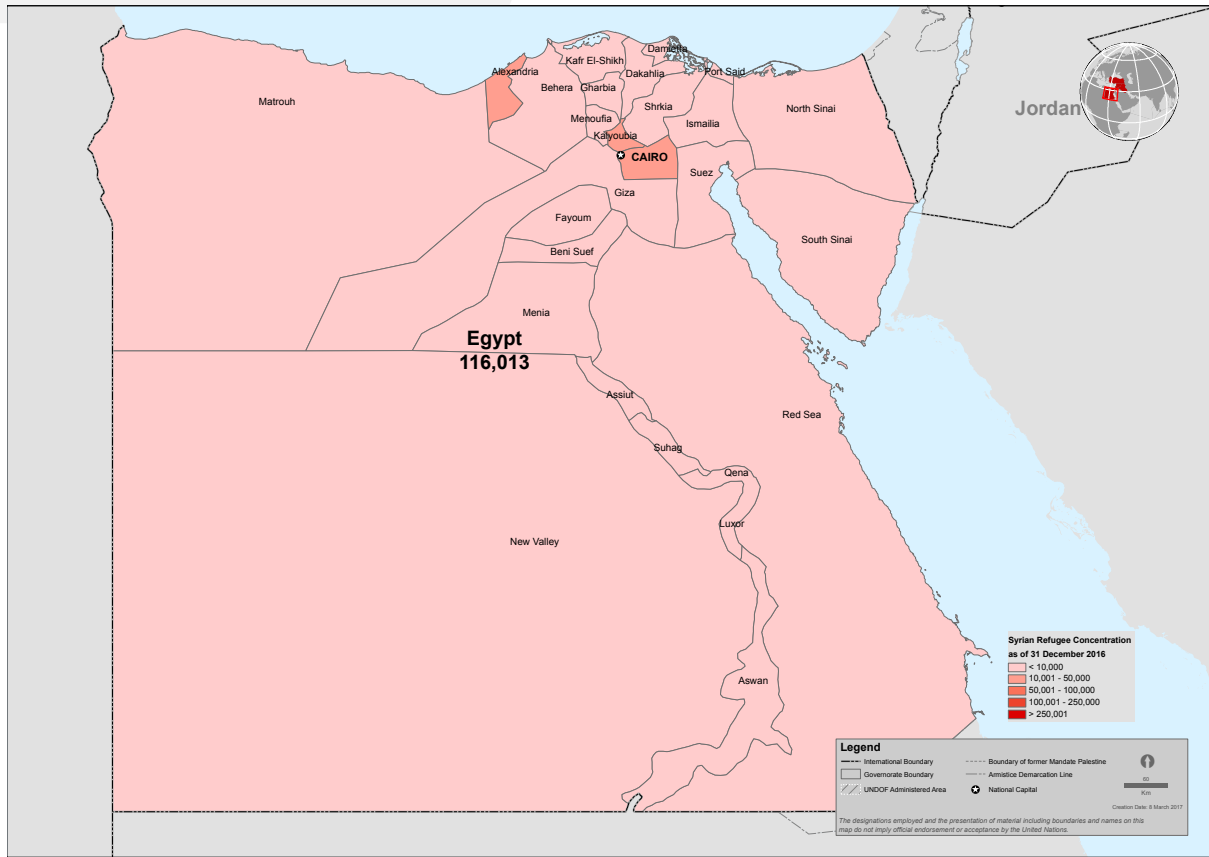
الشركاء

منظمة العمل ضد الجوع	وكالة التعاون التقني والتنمية	جمعية أفكار
جمعية الأحبة	منظمة "ألفا" لزيادة القدرات	جمعية الإحياء العلمية (أي إس إيه)
المسالا	منظمة دعم الأطفال اللاجئين (أركو)	منظمة أسودة
أرش نوبا	جمعية الهلال الأحمر الأفغاني	هيئة الشؤون الإنسانية في محافظة دهوك
بياند	مؤسسة بارزاني الخيرية منظمة التنمية المدنية	منظمة بوجين للتنمية الإنسانية
منظمة التنمية المدنية (سي دي أو)	المجلس الدنماركي للاجئين	دار بارو
منظمة إيميرجينسي الإيطالية	الجمعية الهندسية للتطوير والبيئة	اتحاد الهيئات المسيحية للخدمة التطوعية الدولية
منظمة الأغذية والزراعة (فاو)	جمعية الصليب الأحمر الفرنسية	مؤسسة أصدقاء التربية رودلف شتاينر-ألمانيا
المؤسسة الألمانية للتعاون الدولي	هنا جروب	المنظمة الدولية للمعاقين/منظمة هاريكار غير الحكومية
منظمة هارتلاند أليانس الدولية	منظمة هيوميديكا للمعونة الدولية	مؤسسة دعم الإعلام الدولي
الهيئة الطبية الدولية	مؤسسة الهجرة الدولية	لجنة الإنقاذ الدولية
منظمة إنترسوس	منظمة الإنقاذ الإنسانية العراقية	منظمة الإغاثة الإسلامية
الشبكة الطبية اليابانية العراقية	مؤسسة جيان لحقوق الإنسان	منظمة كوراو
مركز كردستان لتعزيز القدرات الإدارية	جمعية إعمار وتطوير كردستان	منظمة حماية أطفال كردستان
منظمة التنمية لطلبة كردستان	منظمة أطباء بلا حدود-فرنسا	منظمة أطباء بلا حدود-سويسرا
منظمة ميدكا للمعونة الدولية	منظمة ميرسي كورس	المجموعة الاستشارية للألغام(ماج)
المجلس النرويجي للاجئين	جمعية أوركارد لحماية الأطفال والتعليم	منظمة رياح السلام اليابانية
منظمة إنسان عند الضيق	منظمة النجدة الشعبية	منظمة الإغاثة الدولية والإعانات الدولية
منظمة قنديل	الهلال الأحمر القطري	مركز إعادة تأهيل ضحايا التعذيب
مؤسسة رايز	مؤسسة روانكة	منظمة الإعمار والتعليم وصحة المجتمع (ريتش)
منظمة "أنقذوا الأطفال" الدولية	منظمة ستيب (السعي لتجهيز الناس)	منظمة ستارت
الوكالة الاتحادية للإغاثة الفنية	مؤسسة أرض الإنسان الإيطالية	مؤسسة تريانكل الإنسانية
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	منظمة اليونسكو	صندوق الأمم المتحدة للسكان
برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية	المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين	منظمة اليونيسيف
الجمعية الطبية العراقية	منظمة يو بي بي	هيئة الهلال الأحمر الإماراتي
بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق	هيئة الأمم المتحدة للمرأة	منظمة أطفال الحرب البريطانية
منظمة تمكين المرأة	منظمة تأهيل المرأة	منظمة برنامج الأغذية العالمي
منظمة الصحة العالمية	مؤسسة وورلد فيجن إنترناشونال	منظمة الحراك الشبابي
منظمة زين		

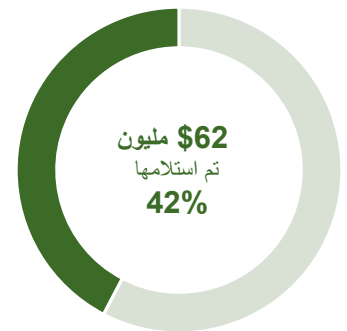
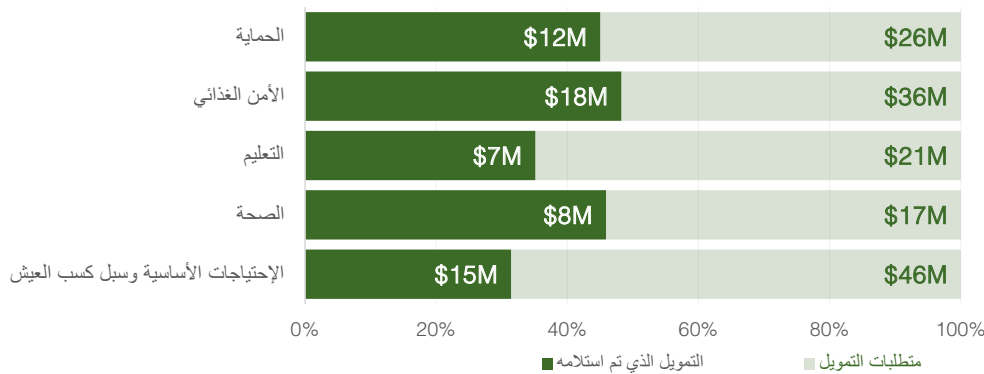


مصر

نظرة عامة على مستوى الدولة التوزيع السكاني للاجئين



لمحة عامة عن التمويل المشترك بين الوكالات



المتطلبات \$147 مليون

* التمويل الإجمالي يشمل أموالاً لم يتم توزيعها على قطاعات بعد

لمحة عن العام الماضي

طبية طارئة، والاستشارات النفسية الاجتماعية، والمساعدات القانونية. واستفاد أكثر من ٩٦٠٠ لاجئاً من الأنشطة المجتمعية، مثل: دورات التوعية الصحية الجماعية، والدورات النفسية الاجتماعية التفاعلية، والدورات القانونية عن العنف الجنسي والعنف القائم على النوع المجتمعي؛ غير أن هذا النوع من العنف خضع لحالة تعميم من السكان السوريين بسبب المعايير والمفاهيم الاجتماعية الثقافية، لا سيما الخاصة بالعنف المنزلي والزواج المبكر. لذا، حرص شركاء الخطة 3RP على تعزيز الاستجابة الجيدة بين القطاعات، وإدارة الحالات من خلال صياغة مسارات إحالة بين الوكالات لحوادث العنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي.

وُنُفِذَت خدمات مجتمعية لحماية الأطفال، شملت الخدمات النفسية الاجتماعية المتخصصة، مثل برامج المهارات الحياتية والتعليم الأبوي والدعم الأسري. واستفاد أكثر من ٥,٩٠٠ طفل من تلك الخدمات، فقد رُصد عددٌ متزايدٌ من حالات الأطفال المعرضين لعمالة الأطفال أو الزواج المبكر أو الزواج بالإكراه منذ بداية عام ٢٠١٦. وبقيت إجراءات تحقيق الصالح أداةً أساسيةً لتحديد ومواجهة المخاطر المتعلقة بحماية الأطفال غير المرافقين ذويهم والمنفصلين عنهم، ومن ذلك إجراءات الرعاية؛ ولكن استمرّ الأطفال ذُوو الإعاقات في حصولهم المقيد على التعليم الشامل والخدمات المتخصصة.

كما استمرت المشاريع المجتمعية في تعزيز التعايش بين اللاجئين الذين يعيشون في الأحياء المصرية المجاورة والمجتمعات المتضررة، وفي تعزيز القدرات المحلية. وبقيت إعادة التوطين أداة حماية وأحد الحلول المتاحة للاجئين السوريين في مصر؛ حيث تقدّم ٤,٣٧٠ لاجئاً بطلب لإعادة التوطين أو الدخول لأسباب إنسانية إلى دول ثالثة منذ بداية ٢٠١٦، غادر منهم ٢,٥٤٧ فرداً.

كما تم تقديم منح نقدية إلى متوسط ٩,٦٥٠ أسرة (٣٧,٦٠٠ فرد) كل شهر. وحصل ١,٧٢٠ لاجئاً ضعيفاً على مساعدة نقدية طارئة مقارنةً بـ ٤٣٤ فرداً طوال عام ٢٠١٥. وبعد تعويم الجنيه المصري والزيادة التي صاحبت ذلك في تكاليف المعيشة، زادت المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين دعمها النقدي المَقَدَّم إلى اللاجئين من جميع الجنسيات في

المخالف من الطريق البري عبر السودان؛ بغرض إعادة لَم شمل الأسر، مما جعل العدد الإجمالي للسوريين الذين دخلوا مصر بطريقة مخالفة، والمسجلين في المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في عام ٢٠١٦ يصل إلى ٨,٦٥٦ لاجئاً؛ وهو ما يمثل ٦٨٪ من العدد الإجمالي للسوريين الذين وصلوا مصر في ٢٠١٦.

واستمرّ الحوار مع الحكومة المصرية لتسهيل مدّ تصاريح الإقامة، وعدم مركزية عملية إقامة اللاجئين. وعلاوةً على ذلك، قام شركاء الخطة 3RP، بالتعاون مع المؤسسات القومية والشركاء الذين يعملون مع اللاجئين السوريين ويساعدونهم على المستويين المركزي والمحلي على حدّ سواء، بإجراء العديد من أنشطة بناء الإمكانات والتدريب والدعم.

وبقي شركاء الخطة 3RP يدعمون اللاجئين السوريين المقيمين في القاهرة الكبرى والإسكندرية ودمايط، فضلاً عن اللاجئين المنتشرين في جميع أنحاء الدولة من خلال مجموعة من أنشطة الحماية والأنشطة الأخرى المُؤدَّة للحياة، وكذلك برامج تعزيز القدرة على مواجهة الأزمات.

كما بقي التسجيل المتأخر للميلاد مشكلةً للأطفال المولودين لآباء سوريين، لا سيما عندما لا يكون زواج الوالدين مُوثَّقاً من السلطات السورية أو المصرية. وحصل ٣١٩ لاجئاً على استشارات ومساعدات قانونية، منهم ١١٨ لاجئاً سورياً حصلوا على مساعدة قانونية تتعلق بقضايا التوثيق المدني الخاص بتسجيل الميلاد والأحوال المدنية، ومن ذلك تسجيل الميلاد. وتحسّنت قدرة المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين على تحديد هذه الحالات، مما أدى إلى زيادة الاستشارات المقدمة عن تسجيل الميلاد والأحوال المدنية، وقلّة عدد الحالات التي تتطلب تسجيل ميلاد متأخر. وتلقّى خط المعلومات ٦٣,١١٧ مكالمة.

وبقي شركاء الخطة 3RP يُركِّزون على منع حوادث العنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي ومواجهتها؛ حيث أبلغ ٢٤٧ سورياً عن حوادث عنف جنسي وعنف قائم على النوع الاجتماعي، وحصل ٢٠٨ ناج على خدمة استجابة متعددة القطاعات، منها إدارة جيدة لحالات فردية، والحصول على رعاية

استمرت مصر في استضافة اللاجئين، لا سيما من سوريا، ودول جنوب الصحراء الكبرى الإفريقية، والعراق خلال عام ٢٠١٦. وفي نهاية العام، تم تسجيل ١٩٣,٣٧٥ فرداً من طالبي اللجوء واللاجئين في المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في مصر، منهم ١١٦,١١٣ سورياً، و٧٧,٣٦٢ إفريقيّاً من جنوب الصحراء الكبرى وعراقيين. وفي المُجْمَل، تم تسجيل ١٧,٣٥٩ سورياً خلال عام ٢٠١٦، تم تسجيل ١٢,٦٢١ وصولاً جديداً منهم؛ مما يدل على وجود اتجاه متزايد مقارنةً بعام ٢٠١٥ عندما تم تسجيل ٧,٤٥٩ سورياً. وكان عدد السوريين المُسجّلين في عام ٢٠١٦ هو الأعلى منذ ٢٠١٣. وبقي القياس الحيوي مُكوّناً هاماً لإجراءات التسجيل. وفي نهاية ٢٠١٦، تم تسجيل البيانات ببصمة العين لأكثر من ٩٦٪ من السكان السوريين المسجلين.

وبقيت معدلات الفقر المتزايدة وانعدام الأمن الغذائي من المشكلات، كما ارتفعت تكاليف الحياة بشكل كبير بعد تعويم الجنيه المصري في أول نوفمبر ٢٠١٦، ووصل معدل التضخم السنوي في مؤشر أسعار المستهلك إلى ذروته بنسبة ٢٤,٣٪، بينما زاد التضخم في المؤشر العام للأطعمة بواقع ٢٩٪ في ديسمبر ٢٠١٦. وعلاوةً على ذلك، زادت الأسعار في الخدمات غير الغذائية، مثل الصحة والنقل والكهرباء والغاز والماء، وكان معدل التضخم السنوي بصفة عامة في أسعار الطعام خلال ديسمبر ٢٠١٦ أعلى بنسبة ٨٧٪ منه في ديسمبر ٢٠١٥.

ورغم أن بيئة الحماية بقيت مستقرة، استمرت بعض مشكلات الحماية، مثل: مشكلات الإقامة، والوصول المُقيّد إلى سبل كسب العيش، والاعتقال في ظل الدخول أو المغادرة غير الشرعية، ومشكلات الأمان البدني، وخاصة للنساء والأطفال، والحصول على تعليم جيد، والرعاية الصحية المكلفة من الدرجة الثانية والثالثة.

واستمرّ استخدام طلبات التأشيرات والتصاريح الأمنية للسوريين. رغم أن الحكومة أعلنت عن منح تأشيرات دخول إلى الأقارب من الدرجة الأولى للاجئين السوريين المسجلين في سجلات المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، إلا أنّ العديد قد واجهوا صعوبات وتأخيرات. ولوحظت زيادة معدل الدخول

ديسمبر ٢٠١٦. وتتوّع المساعدات النقدية المقدمة للسوريين الآن بين ٦٠٠ جنيه مصري و ٣,٢٠٠ جنيه مصري، بمتوسط نسبة دعم ١,٢٣٠ جنيهًا مصريًا لكل أسرة.

وقد حدّد تقييم أوجه ضعف اللاجئين في مصر الذي قيّم ٢٣,٢٩٧ أسرة أن ٩٥٪ على الأقل من اللاجئين السوريين ضعفاء بشكل كبير أو عالٍ، أي أن نفقاتهم لم تغطّ الحد الأدنى من سلة الإنفاق المُتفق عليها، والتي تبلغ ٥٩٢,٤٠ جنيهًا مصريًا كل شهر لكل لاجئ. وسيوضح تحليل تقييم أوجه ضعف اللاجئين في مصر توجهات الضعف مع الوقت، وسيخبر المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ومنظمة برنامج الأغذية العالمي، وجرّم دعم الشركاء الآخرين حسب الاقتضاء.

حصل أكثر من ٧٥,٧٢٩ مستفيدًا على المساعدات الغذائية التي قدمتها منظمة برنامج الأغذية العالمي في شكل حوالات نقدية بمبلغ ٢٤,٢ دولار، مما سمح للاجئين بتحقيق حياة طبيعية إلى حدّ ما، وتعزيز حمايتهم. وفي عام ٢٠١٦، أصدرت منظمة برنامج الأغذية العالمي تقرير مراقبة نتيجة الأمن الغذائي من

خلال عمل مقابلات مع المستفيدين وغير المستفيدين. ويمثل هذا التقرير الجديد أداة دعم في توضيح العمل الذي تُؤدّيه المنظمة وتأثيره على المستفيدين. كما وجدت تقييمات مراقبة أجريت مؤخرًا أن أكثر من ٨٠٪ من الحاصلين على مساعدات قد حقّقوا درجة استهلاك جيدة للطعام، ونظامًا غذائيًا مُتنوعًا مُكوّنًا من مواد مُغذية مختلفة.

وقدّم شركاء الخطة 3RP أنشطة لكسب العيش من خلال تدريب ١,٤١٨ فردًا من اللاجئين والمجتمعات المضيفة، على حدّ سواء. وحصل ٤٤٣ مستفيدًا على فرص عمل بأجر، وتلقّى أكثر من ٧٠٠ فرد منحة نقدية للبدء في مشاريع خاصة بهم. وأعدّ شركاء الخطة 3RP بالتعاون مع الصندوق الاجتماعي للتنمية برنامج "النقد مقابل العمل"؛ لتوفير وظائف عاجلة في مجال الخدمات الاجتماعية (لا سيما الصحة وإدارة النفايات) في ثلاثة من المجتمعات المتأثرة المضيفة للاجئين السوريين في الإسكندرية. واستفادت ١٩ امرأة و ١١ رجلًا من هذا البرنامج الذي أدّى إلى وجود أكثر من ألف يوم عمل. وأتاح القطاع الصحي أيضًا وصول اللاجئين السوريين إلى خدمات الرعاية الصحية الشاملة،

مع تحقيق توازن بين الاستجابة إلى الاحتياجات الملحة للاجئين والمساهمة في تعزيز أنظمة الصحة القومية ورعاية صحية جيدة. ووقّعت المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ووزارة الصحة في عام ٢٠١٦ على مذكرتي تفاهم لتأكيد وتأييد الهدف المتمثل في تقديم جميع أنواع الخدمات الصحية على قدم المساواة مع مواطني الدولة، مع التأكيد على تقديم الرعاية للأمهات ولالأطفال حديثي الولادة، وتعزيز جهود وزارة الصحة لتحسين جودة الرعاية الصحية في مصر. وعلاوة على ذلك، تُقدّم منحة صحي أُسري في مناطق معينة، وتُقدّم ما يزيد عن ٨٩ ألف استشارة في الرعاية الصحية، وأُجريت ٢٩,٥٠٠ إحالة إلى رعاية صحية متخصصة، وقُدّمت ١,٤٣٨ استشارة لحديثي الولادة، وأشرف على ٦٥٠ ولادة. واستمرّ القطاع الصحي في دعمه لوزارة الصحة من خلال تدريب أكثر من ٢,٢٦٠ موظفًا في الرعاية الصحية القومية، بالإضافة إلى تقديم معدات طبية متخصصة إلى ٣٠ مستشفى ومنشأة رعاية صحية متخصصة. وتوسّعت شبكة الإنذار المبكر والتبليغ لتشمل الأمراض المُعدية في ٧٢ منشأة صحية، منها ٦٢ مركزًا للرعاية الصحية الأولية، و ١٠ مستشفيات.



المفوضية/مصر/طارق أرجاز

الحلول الدائمة، وقلة خيارات سبل كسب العيش أمام غالبية اللاجئين يُعرضهم لمخاطر، لا سيما النساء والفتيات.

وبقي اللاجئون الأطفال وأسرهم يواجهون صعوبات في النظام التعليمي العام. وإذا استمر قطاع التعليم في الحصول على مستوى تمويل قليل، فإن الدعم طويل المدى المُقدَّم إلى وزارة التربية والتعليم سوف يتأثر، مما سيؤثر بدوره في جودة التعليم، ومساحة الحماية المتاحة للأطفال السوريين اللاجئين؛ وهو الأمر الذي يَنشُج عنه وجود أسر فقيرة تلجأ إلى آليات تكيف سلبية، وارتفاع أعداد المتسربين من المدرسة. كما سيؤثر ضعف تمويل القطاع الصحي في الاستجابة إلى الرعاية الصحية من الدرجة الثانية والثالثة بشكل مناسب، وقد يؤثر ذلك في الدعم المقدم إلى وزارة الصحة، ومن ثم يُقيّد وصول اللاجئين السوريين إلى منشآت الرعاية الصحية الأولية.

واستمرّ التنسيق مع الشركاء من خلال مجموعات العمل القطاعية؛ بهدف ضمان تحقيق الاستجابة الإنسانية الشاملة للاجئين السوريين في مصر من خلال التنسيق بين القطاعات وإدارة الحالات والدعم المستهدف. كما استمرّ تعزيز الشراكات مع وزارة الخارجية، ووزارة الصحة، ووزارة التربية والتعليم، والوزارات الرئيسية الأخرى؛ وكذلك تعزيز بناء قدرات الشركاء وتدريبهم، ودعم جهودهم المشتركة. ولقد تمّ تمويل الخطة 3RP في مصر في عام ٢٠١٦ بنسبة ٤٢٪ فقط، مما يعني وجود عدد من أنشطة التدخل الأساسية المُفتقرة إلى الموارد اللازمة للاستجابة بشكل كافٍ.

وسيؤدي ضعف تمويل قطاع الحماية إلى آثار سلبية خطيرة على اللاجئين؛ حيث إنه سوف يُعوق وصولهم إلى المعلومات والدعم القانوني، والحماية ومعرفة حقوقهم، واستفادتهم من الحلول القانونية المتاحة. كما بقي نقص

وبالإضافة إلى ذلك، تم تنفيذ مشروع تجريبي لبرنامج إعادة التأهيل والتدخل المبكر للأطفال اللاجئين الذين يعيشون بإعاقات.

وفي قطاع التعليم، تم تسجيل أكثر من ٣٥,٨٠٠ سوري من الفتيان والفتيات في جميع الصفوف التعليمية في مدارس القطاعين العام والخاص، تحت إشراف وزارة التربية والتعليم. وبالإضافة إلى ذلك، تم تسجيل ٧,٢٠٠ طالب لاجئ في فرص تعليم مُعتَمَد غير رسمي، وسُجِّل أكثر من ٤ آلاف طفل في منشآت تعليم الطفولة المبكرة، وحصل ما يزيد عن ١٩,٧٠٠ فتى وفتاة مُسجّلين في مدارس عامة على مُنح تعليمية للعام الدراسي ٢٠١٦/٢٠١٧. وحالياً، وصل عدد المسجلين من الشباب في مؤسسات التعليم العالي والجامعات إلى أكثر من ٤,٥٠٠ رجل وامرأة، وقُدِّمت مُنح التعليم العالي إلى ٢٥٠ طالباً سورياً للعام الدراسي ٢٠١٦-٢٠١٧.

وأُنشأ شركاء الخطة 3RP فصولاً دراسية لمرحلة الطفولة المبكرة، وزوّدوا ٣٠ مدرسةً بمختبرات للحاسوب، ونفذوا أنشطة إعادة تأهيل لتحسين البنيات التحتية وبيئة التعلم لحوالي ٢١٠ مدرسة عامة، مع زيادة إتاحة حصول الأطفال من اللاجئين السوريين والمجتمعات المضيفة على التعليم، وتحسين العلاقات بين المجتمعات. كما درّب الشركاء أكثر من ٢,١٢٦ معلّماً وموظفاً تعليمياً على التعلم النشط والنظام الإيجابي، مع تحسين جودة التعليم، وزيادة مساحة الحماية المقدمة في المدارس العامة. وتضمّن الدعم المقدم في هذه الفترة إلى وزارة التربية والتعليم أيضاً طباعة ١,٨ مليون كتاب مدرسي تقريباً للطلاب المسجلين في الصفوف الابتدائية الأولى إلى الثالثة؛ لتحسين مهارات القراءة والكتابة والحساب في الصفوف الأولى.

واستمر برنامج الأغذية العالمي في دعم برنامج التغذية المدرسية من خلال تقديم البسكويت المُعزّز بالفيتامينات؛ لمساعدة كل من اللاجئين والطلاب المصريين، بالتعاون مع وزارة التربية والتعليم. ويهدف البرنامج إلى تسهيل وصول الأطفال السوريين اللاجئين إلى المدارس العامة، وتحسين معدل تسجيلهم وانتظامهم في الحضور واستمرارهم وأدائهم؛ حيث وصل عددهم إلى حوالي ٢١٨,٠٠٠ طفل (٦٥٠٠ طفل سوري لاجئ، و ٢٢١,٥٠٠ طفل مصري) في ٢٥٩ مدرسة في القاهرة الكبرى والإسكندرية ودمياط والقليوبية.

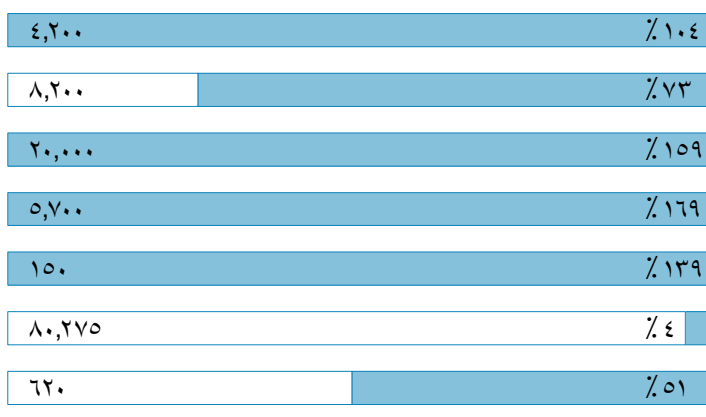


المفوضية/مصر/طارق أرجاز

الإنجازات

الحماية

الهدف □ الذي تم تحقيقه ■



تقدّم ٤,٣٧٢ لاجئاً سورياً بطلب لإعادة التوطين أو الدخول لأسباب إنسانية
حصول ٥,٩٩٩ طفلاً وشاباً وأباً بحاجة إلى الحماية على خدمات حماية متخصصة
للأطفال
حصول ٣١,٨٣٥ طفلاً وشاباً وأباً على برامج الدعم النفسي الاجتماعي المجتمعي،
وخدمات حماية الأطفال
الوصول إلى ٩,٦٠٩ فرد من خلال أنشطة مجتمعية حول الحماية من العنف الجنسي
والعنف القائم على النوع الاجتماعي ومواجهته
حصول ٢٠٨ ناج من حوادث عنف جنسي وعنف قائم على النوع الاجتماعي على
خدمة متعددة القطاعات
استفادة ٣,٥٤٤٤ فرداً مُعرّضاً لخطر التعرض للعنف الجنسي والعنف القائم على النوع
الاجتماعي من أنشطة التمكين
إحالة ٣١٩ من الأشخاص المعنيين بالاستجابة الإنسانية إلى شركاء قانونيين؛ لتلقي
مساعدة

الأمن الغذائي

الهدف □ الذي تم تحقيقه ■



حصول ٧٦,٢٠٢ مستفيداً على مساعدات غذائية

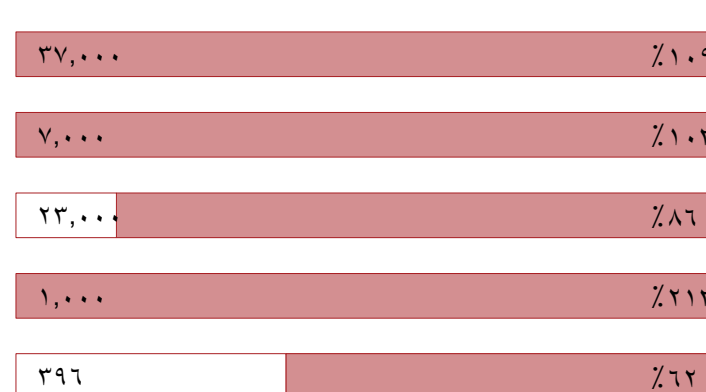
تمّت مساعدة ٢١٨ ألف طفل في المدارس الابتدائية

تحقّقت نسبة ٨٧% من الاستهلاك الغذائي

حقّق مؤشر إستراتيجيات التكيف الرقم ٧

التعليم

الهدف □ الذي تم تحقيقه ■



تسجيل ٤٠,٣٦٦ طالباً في عمر ٠-١٧ عاماً في فرص التعليم الرسمي

تسجيل ٧,٢٠٠ طالب في عمر ٠-١٧ عاماً في فرص التعليم غير الرسمي

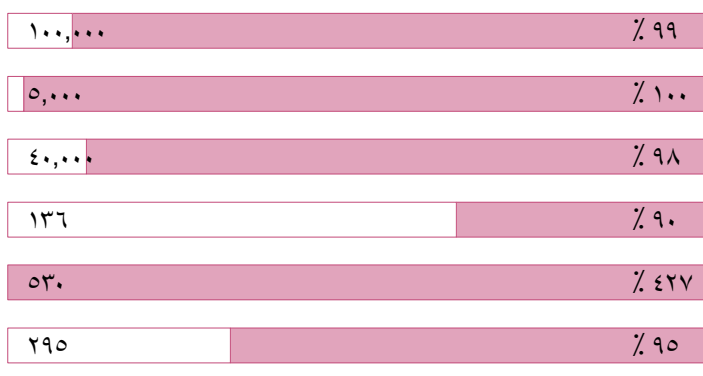
تقديم مَنح تعليمية إلى ١٩,٧٣١ طفلاً لاجئاً

تدريب ٢,١٢٦ معلماً

تجديد أو ترميم أو تجهيز ٢٤٥ مدرسة في المناطق المتضررة

الصحة

الهدف □ الذي تم تحقيقه ■



تقديم ٩٨,٦٢٧ استشارة عن الأمراض الخطيرة والمزمنة في الرعاية الصحية الأولية

استفادة ٤,٩٨٣ مريضاً من أدوية الأمراض المزمنة

إحالة ٣٩,٣٢٩ فرداً إلى الرعاية الصحية من الدرجة الثانية والثالثة

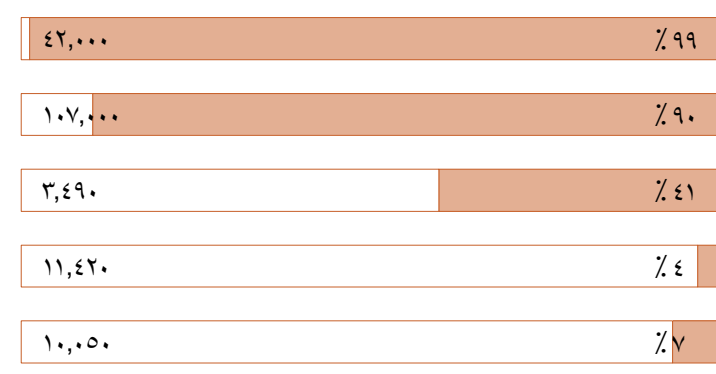
تقديم دعم لـ ١٢٣ منشأة رعاية صحية في المجتمعات المتضررة

تدريب ٢,٢٦١ موظفاً في مجال الرعاية الصحية الأولية

تدريب ٢٨١ عاملاً صحياً مجتمعياً

الإحتياجات الأساسية وسبل كسب العيش

الهدف □ الذي تم تحقيقه ■



حصول ٤١,٥٠٣ فرد على منح نقدية

تقديم ٩٦,١٠٩ فرد ضعيف من حيث حصولهم على الاحتياجات الأساسية

حصول ١,٤١٨ فرداً على تدريب لأغراض كسب العيش

حصول ٤٤٣ فرداً على فرص عمل بأجر

حصول ٧٤٦ فرداً على فرص للعمل الحر

الشركاء

مؤسسة كير	اتحاد الأطباء العرب	منظمة العمل ضد الجوع
هيئة الإغاثة الكاثوليكية	المجلس العربي للمحاكمة العادلة وحقوق الإنسان	جمعية الأحياء
منظمة العمل الدولية	جمعية كاريتاس-القاهرة	جمعية كاريتاس-الإسكندرية
مؤسسة بلان الدولية	مؤسسة فرد	المؤسسة المصرية لدعم اللاجئين
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	جمعية محمود	مؤسسة الهجرة الدولية
منظمة الأمم المتحدة للتنمية	منظمة "أنقذوا الأطفال" الدولية	مركز الخدمات والتدريب النفسي الاجتماعي بالقاهرة
منظمة برنامج الأغذية العالمي	منظمة اليونيسيف	صندوق الأمم المتحدة للسكان
	هيئة الأمم المتحدة للمرأة	المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين
		منظمة الصحة العالمية

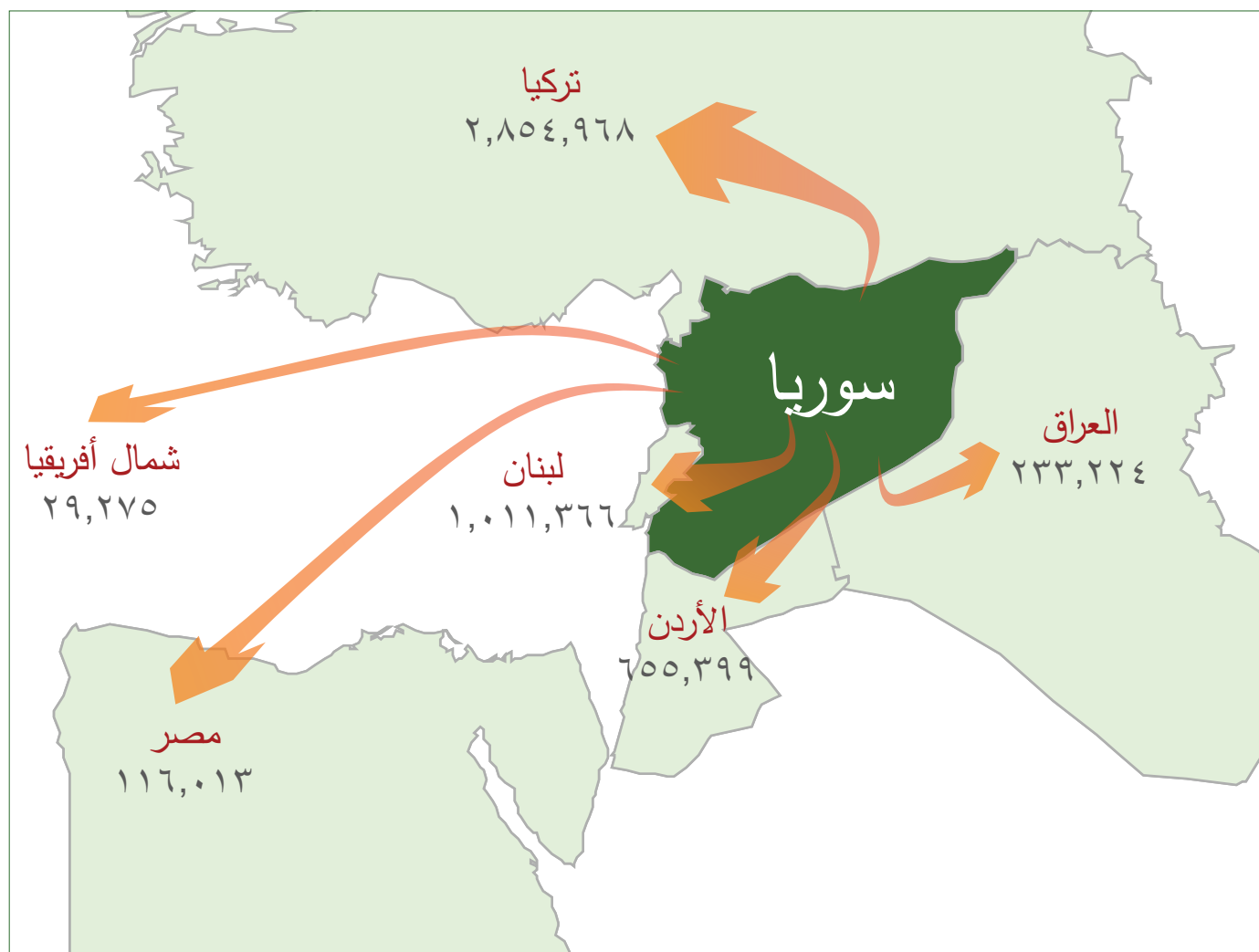
الجهات المانحة

كل التقدير والامتنان إلى المساهمين التاليين خلال عام ٢٠١٦.



اللاجئين السوريين المسجلين

عدد اللاجئين السوريين المسجلين (لغاية ٣١ كانون الأول ٢٠١٦) هو ٤,٩٠٠,٢٤٥



التقرير السنوي لعام ٢٠١٦



3RP

الخطّة الإقليمية للاجئين
وتعزيز القدرة على

مواجهة الأزمات ٢٠١٧-٢٠١٨

استجابة للأزمة السورية